بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
والخدمة الاجتماعية

المشاركة الأهلية و دورها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية

دراسة تقييميه لرؤية القائمين على الجمعيات الخيرية و المستفيدين من خدماتها

في محافظة اربد

Non - Governmental Participation And Its Role With Economic And Social Development

An Evaluative Study Of The Vision Of Supervisors Of And Beneficiaries From Charity

In Irbid Governorate

إعداد

سامية سهيل عثمان

إشراف

أ . د عبد العزيز علي خزاعلة

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية

كلية الآداب – جامعة اليرموك

2008

صفحة لجنة المناقشة

المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

دراسة تقييميه لرؤية القائمين على الجمعيات الخيرية و المستفيدين من خدماتها

في محافظة اربد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة اليرموك

اربد، المملكة الأردنية الهاشمية

وافق عليها

أ.د. عبد العزيز علي خزاعلة .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك

أ.د. أمين عوّاد مشاقبة.. عضواً

أستاذ ورئيس الهيئة الإدارية لاتحاد الجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية

أ.د. عبد الخالق يوسف الختاتنة ....عضواً

أستاذ في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك

د. سماح سالم عوض سالم..عضواً

أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة ٨ / ٥ / ٢٠٠٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " صدق الله العظيم

(سورة الحج ، الآية:77)

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" اتقوا النار ولو بشقٍّ تمرة . "

(صحيح بخاري)

الإهـــداء

إلــى أبـي ، وأمــي ، وأخوتــي

إلــى أهـل زوجــي

إلــى زوجـي ورفيق عمري

أكـــــــرم

إلى فلذات كبدي

زينـــــة و رنـــــد

إلــى وطني الحبيب سوريـة

إلــى الأردن الغالــــي

إلى رفاقـي على مقاعد الدراسة

في جامعتي تشرين واليرموك

إلى كل طالب علم و باحث في وطننا العربي

أهـدي هذه الدراســة

الباحثة

كلمة شكر

حين تشرق الشمس واعدة بيوم جديد ومستقبل أفضل ...

حين تدق الأجراس معلنة وصول السفينة إلى بر الأمان ...

لابد عندئذ من كلمة شكر وامتنان إلى الذين قادوا هذه السفينة بكل إخلاص ....

تعلمنا منكم يا أساتذتنا الأفاضل حب العلم و الطموح ..

وأضئتم شمعة في عالم كان مجهولاً بالنسبة لنا ...

حياكم الله و أدامكم منبعاً عذباً للعلم والعطاء ...

شكرنا وتقديرنا لكل أستاذ في جامعة اليرموك عموماً

وقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية خصوصاً

و أخص بالشكر

الأستاذ الدكتور عبد العزيز علي خزاعلة

الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الدراسة،وتابعها خطوة بخطوة، وتحمل عناء التوجيه والتدقيق بما يضمن نجاح هذه الدراسة، فأرجوا له دوام الصحة والتقدم الدائم.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة /**أ.د.أمين مشاقبة**/ /**أ.د.عبدالخالق الختاتنة**/، /**د.سماح سالم**/ على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى جهودهم ومساهمتهم في اثرائها. كما أتقدم بالشكر إلى السيد /**الحاج سامي الخصاونة**/ رئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في محافظة اربد، والسيد / **خالد الوقفي** / مدير الاتحاد وجميع القائمين في الاتحاد، والسيد /**عبد الله سميرات**/ مدير التنمية الاجتماعية في محافظة اربد، وجميع العاملين في المديرية وأخص بالشكر السيدة/ **فريال حداد**/، والسيد/ **خالد بني سلامة**/ السادة رؤساء الجمعيات الخيرية، وخاصة العم /**محمود فلاح الجراح، أبو مفلح**/ والقائمين عليها والمستفيدين منها لما بذلوه من جهد وتعاون لإتمام هذه الدراسة.

فهـرس المحتويـــات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**5 - 1**
الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها	**20 - 6**
1 - 1 : مشكلة الدراسة	7
1 – 2 : تساؤلات الدراسة	9
1 – 3 : أهمية الدراسة	9
1 - 4 : أهداف الدراسة	10
1 – 5 : المفاهيم الإجرائية	11
1 – 6 : مجالات الدراسة	13
1 – 7 : النظرية الموجهة	15
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	**43 - 21**
2 – 1 : الدراسات العربية	22
2 – 2 : الدراسات الأجنبية	38
الفصل الثالث : المشاركة الأهلية	**70 - 44**
3 – 1: المشاركة الأهلية وعملية التنمية	**58-45**
3 – 1 – 1 : مفهوم المشاركة الأهلية	45
3 – 1 – 2 : مبادئ المشاركة الأهلية ومتطلباتها	46
3 – 1 – 3 : التنمية الاقتصادية والاجتماعية	47
3 - 1 – 4 : المشاركة الأهلية كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	52
3 - 1 – 5 : المشاركة الأهلية وتنظيم المجتمع	54
3 - 1 – 6 : دور المشاركة الأهلية في المجتمع المعاصر	56
3 – 1 – 7 : لمحة عن منظمات المجتمع المدني في الأردن	57
2 3 –: الجمعيات الخيرية كإحدى استراتيجيات المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية	**70 - 59**
3 – 2 – 1 : مفهوم الجمعيات الخيرية، سماتها، أهدافها	59
3 – 2 – 2 : أنواع الجمعيات الخيرية وميادين عملها	61
3 – 2 – 3 : إدارة الجمعيات الخيرية وآلية التطوع ومصادر تمويلها	63
3 – 2 – 4 : الجمعيات الخيرية والمشاركة الأهلية	66

3 – 2 – 5 : المبادئ الأساسية التي تعتمدها الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي	67
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	**79-71**
4 – 1 : نوع الدراسة	72
4 – 2 : المنهج المستخدم	74
4 – 3 : مجتمع الدراسة	75
4 – 4 : عينة الدراسة	76
4 – 5 : أدوات الدراسة	77
4 – 6 : الأساليب الإحصائية	79
الفصل الخامس : عرض جداول الدراسة و تحليلها	**137 - 80**
أ : الجداول المرتبطة بواقع الجمعيات الخيرية بالمملكة الأردنية الهاشمية	81
ب : الجداول المرتبطة بأدوات الدراسة وتحليلها	92
الفصل السادس : نتائج الدراسة	**149 -138**
أولاً :النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على القائمين على الجمعيات الخيرية	139
ثانياً : النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية	142
ثالثاً : الإجابة على تساؤلات الدراسة .	144
رابعاً : صعوبات الدراسة	149
الفصل السابع : التوصيات	**150**
قائمة المراجع	**154**
الملاحق	**159**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**172**
ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية	**174**

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
1	توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة اربد حسب الأقاليم والغرض	75
2	يبين توزيع الجمعيات الخيرية عينة الدراسة حسب الغرض و مكان تواجدها	76
3	تطور الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة خلال الفترة (1997 - 2006)	84
4	توزيع الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة حسب الموقع الجغرافي(ريف ، مدينة)	87
5	يبين توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة حسب الغرض (متخصصة، متعددة الأغراض)	88
6	توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب الخدمات وعدد المراكز و المنتفعين	90
7	يبين توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب الجنس	93
8	يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب العمر	95
9	يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب العمر	96
10	يبين توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب الإقامة	97
11	يبين توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب مستوى التعليم	98
12	يبين توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب الحالة الاجتماعية	100
13	يبين توزيع أفراد العينة(قائمون ،مستفيدون) حسب المهنة الأصلية	101
14	يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب مستوى المعيشة	102
15	يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب طبيعة العمل بالجمعية	103
16	يبين توزيع (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب مرات التواجد بالجمعية بالشهر	104
17	يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب تلقيهم دورات تدريبية	104
18	يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب الدخل الشهري	105
19	يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب حجم الأسرة	106
20	يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب معيل الأسرة	106
21	يبين توزيع إجابات العينة (قائمون) المتعلق بأهداف الجمعية الخيرية	107
22	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بنوع المساعدة التي حصل عليها المستفيد	109
23	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بمصدر تعرف القائمين على العمل الخيري	110
24	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بدوافع العمل الخيري	111
25	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق برؤية القائم حول طبيعة الإدارة	112

26	يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بمصادر تمويل الجمعية	114
27	يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بالبعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية	116
28	يبين توزيع إجابات العينة (المستفيدين) المتعلق بالبعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية	117
29	يبين توزيع إجابات العينة (القائمين)المتعلق بالبعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية	119
30	يبين توزيع إجابات العينة (المستفيدين) المتعلق بالبعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية	120
31	يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بالأنشطة المقدمة للمجتمع المحلي	122
32	يبين توزيع إجابات العينةبأشكال مشاركة المستفيدين في نشاطات الجمعية	123
33	يبين توزيع إجابات العينة(القائمين) المتعلق بملائمة الخدمات لحاجات المجتمع	125
34	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق(المستفيدين) بملائمة الخدمات لحاجات المجتمع	127
35	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بمشكلات ترجع للقائمين	129
36	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بمشكلات ترجع للجمعية	130
37	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بمشكلات ترجع للبرامج المقدمة	131
38	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بالصعوبات التي ترجع للمستفيد	132
39	يبين توزيع إجابات العينة المتعلقة بالصعوبات التي ترجع للجمعية	133
40	يبين توزيع إجابات العينة المتعلقة بالصعوبات التي ترجع للبرامج المقدمة	134
41	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق باقتراحات القائمين لتفعيل دور الجمعيات في المشاركة	135
42	يبين توزيع إجابات العينة المتعلق باقتراحات المستفيدين لتفعيل دور الجمعيات في المشاركة	136

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	موضوع الشكل	رقم الصفحة
1	يبين تطور الجمعيات الخيرية في المملكة من عام 1997 وحتى عام 2006	86
2	يبين التمثيل البياني لتوزيع الجمعيات الخيرية في المملكة للعام 2006	86
3	يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب ريف – مدينة للعام 2006	88
4	يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب الغرض منها (متعددة الأغراض – متخصصة) للعام 2006	89
5	يبين توزيع الخدمات و نسبة المستفيدين في المملكة للعام 2006	91

المقدمة

تعتبر المشاركة الأهلية في المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من أبرز مظاهر العطاء والتكافل الاجتماعي، حيث يشارك المواطنون الأردنيون على اختلاف مراكزهم ومستوياتهم الاجتماعية في عمل الخير طواعية منطلقين من إيمان عميق بضرورة مساعدة من حرمتهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية ... الخ من العيش بسلام واكتفاء وإشباع احتياجاتهم كافة، وتمثل المشاركة الأهلية ترجمة للقيم الأخلاقية والدينية والفكرية للمواطن الأردني الذي يرى بفعل الخير راحة للضمير وسعادة حقيقية ومصلحة وطنية تنموية .

وتعرّف المشاركة الأهلية بأنها "الجهد التطوعي الذي يبذله الفرد باختياره ولتأدية عمل معين يعود بالنفع على غيره من الأفراد سواءً كان هذا الجهد تبرعاً بالمال أو بالوقت أو بالجهد إحساساً منه بالمسؤولية الاجتماعية والتضامن مع أبناء مجتمعه." [1]

والرأي بالمشاركة الأهلية لا يختلف باختلاف الإيديولوجيات والعقائد الدينية، فكل الإيديولوجيات والعقائد الدينية تحضُ على فعل الخير ومساعدة المحتاجين والفقراء، وتؤكد على أهمية المشاركة الأهلية التطوعية وتنادي بها، باعتبارها تجسيداً واقعياً للفكر الإنساني وتنفيذاً لما جاءت به الكتب السماوية من التعاليم الدينية والأخلاقية والإنسانية التي تدعوا إلى مساعدة الفقراء والمساكين وتحقيق التكافل الاجتماعي .

كما تعتبر المشاركة الأهلية الضلع الثالث في مثلث التنمية إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتتجلى أهمية المشاركة الأهلية من خلال دورها في تنمية المجتمع حيث أن المشاركة الأهلية تزيد من ثقة المجتمع بنفسه، فهي تعزز عملية التضامن والتماسك الاجتماعي

---

1 - بدوي، هناء حافظ. (2002). أساسيات طريقة تنظيم المجتمع . مصر، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ص 201.

وتفسح المجال لقدرة الأفراد والجماعات على العطاء، وتسهم في الإحساس بالمسؤولية الإنسانية والروحية والإحساس بالأهمية، وتجعل الأفراد قادرين على الحكم على الأشياء بصورة واضحة من خلال فهمهم للواقع الذي يعيشون فيه وإلمامهم بالمشكلات التي يعاني منها مجتمعهم، كما أن أهمية المشاركة الأهلية لم تعد تقتصر على الصفوة من أفراد المجتمع، بل أصبحت من حق كل فرد من أفراد المجتمع ككل .[1]

ويعتبر العمل الخيري من أبرز مظاهر المشاركة الأهلية لما يمثله من بعد إنساني وآخر تنموي فإذا ما قرأنا تعريف التنمية نجد" التنمية بمفهومها الشامل هي ذات بعد إنساني تسعى إلى التطوير الشامل لسائر جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والسياسية والتي يكون الإنسان غايتها وأداتها في آن واحد . " [2]

ولقد كان فعل الخير قديماً يمثل عملاً فردياً، حيث كان يقوم الأغنياء ممن يتوفر فيهم حب الخير ومعاني البر والإحسان بتقديم المعونات للفقراء، وفي الوقت الحاضر أخذ فعل الخير شكلاً أكثر تنظيماً بدافع الإحسان، وانتقل هذا الفعل من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي المنظم تتجسد فيه المشاركة الأهلية ، وليعود بالنفع على أكبر عدد ممكن من المحتاجين فعمل الخير لم يعد يقتصر على تقديم المعونات إلى الفقراء، بل أصبح أيضاً تقديم الجهد التطوعي الذي يعتبر من أبرز أشكال المشاركة الأهلية الفعّالة، ومن هنا ظهرت الجمعيات الخيرية.

والجمعيات الخيرية بالتعريف تعني " أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها

1 - بدوي، هناء حافظ . (2002). أساسيات طريقة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص 204 .
2 - نشوان، يعقوب حسين . (2004). التربية التنموية. عمان ، الأردن : دار الفرقان، ص 7 .

جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية، ولا يشمل هذا التعريف الجمعيات السياسية أو الهيئات التي تنشأ بموجب قانون خاص "[1]

وتهدف الجمعيات الخيرية إلى تحديد مواقع الفقراء والفئات الأقل حظاً، والوصول إليهم بواسطة المشاركة الأهلية، ووضع الأولويات وفق كل ما تحتاجه كل فئة، لتمكنهم من السيطرة على ظروف حياتهم ضمن منظور خطة التنمية، كما تعتبر تنظيمات اختيارية يلتحق بها الأعضاء بهدف القيام بأعمال البر والإحسان وتقديم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين، وجزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمجتمع، ومن المقاييس الهامة في قياس تنمية المجتمع.[2]

والتنمية تعني تحسين ظروف حياة "الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" والعلمية والتكنولوجية والسياسية والأخلاقية بما يضمن له العيش الكريم والاكتفاء والطمأنينة وتأهيله ليكون الإنسان فاعلاً في بناء مجتمعه ورقيه.

إذن للعمل الخيري بعد إنساني وآخر تنموي، فمشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها هي جزء لا يتجزأ من خطط التنمية، فمشاركة الأهالي في التنمية تشعرهم بأن عائدها سيرجع إليهم، وبالتالي تكون قادرة على تحسين مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم المادية والاجتماعية والنفسية واستثمار طاقتهم العملية والفكرية بشكل أمثل وهكذا فالمشاركة الأهلية تزيد من ثقة المجتمع بنفسه بكافة أفراده وجماعاته وتعزز عملية التضامن والتكافل الاجتماعي والتكامل الوظيفي والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع ككل وذلك ضمن روابط وعلاقات اجتماعية منظمة تحدد فيها المهام والأدوار لتنمية المجتمع وتطوره.

---

[1] - قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية، الأردن: رقم (33)، لسنة 1966، المادة (2).

[2] - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تقرير المجلس التنفيذي(1997) . الأردن: ص 26 .

كذلك فإن التنمية تحتاج أو تتطلب تجميع الجهود وتضافرها (أهلية،حكومية) من أجل تحسين ظروف الحياة في المجتمع، وإذا كانت المشاركة الأهلية سبيلاً لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع إلا أنها هدف بالوقت ذاته، فالتنمية تتطلب خلق الشعور بالانتماء إلى المجتمع وتضافر الجهود بين النشاط الحكومي والأهلي، والإنسان هو محور العمل الاجتماعي والعمل الخيري وأداة التنمية وغايتها والتنمية تتجه مباشرة نحو الإنسان لتحقق له فرص جيدة في الحياة عن طريق إحراز نوع من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والجمعيات الخيرية هي إحدى المنظمات الأهلية التنموية الفعّالة في ميدان المشاركة الأهلية الهامة في عملية التنمية.

وبلغة الأرقام نجد أن القطاع التطوعي الخيري ازداد بنسبة (49%) خلال عشر سنوات، أي ما يقارب النصف ففي عام /1997/ بلغ عدد الجمعيات الخيرية (412) جمعية خيرية، في حين وصل عددها في بداية العام/ 2007 / إلى (1024) جمعية خيرية .[1]

وهذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على دور المشاركة الأهلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لرؤية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية من المتطوعين والمستفيدين من خدماتها باعتبار أن الجمعيات الخيرية هي من أبرز مكونات المشاركة الأهلية في المجتمع.

وتتكون هذه الدراسة من سبعة فصول تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهميتها وأهدافها، ومفاهيمها الإجرائية، ومجالاتها، والنظريات الاجتماعية الموجهة لهذه الدراسة، وفي الفصل الثاني تم عرض الدراسات السابقة (الدراسات العربية والأجنبية)، وتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف مع هذه الدراسة، وتناول الفصل الثالث المشاركة الأهلية وانقسم إلى قسمين الأول تناول المشاركة الأهلية وعملية التنمية تم من خلاله توضيح مفهوم المشاركة الأهلية و مبادئها ومتطلباتها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء صورة عن المشاركة الأهلية كإحدى

---

[1] ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، تقرير المجلس التنفيذي(2006) . ص 16.

استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها في تنظيم المجتمع والمجتمع المعاصر وإعطاء لمحة عن منظمات المجتمع المدني في الأردن، وفي القسم الثاني تناولت الدراسة موضوع الجمعيات الخيرية كإحدى استراتيجيات المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية من خلال تحديد مفهوم الجمعيات الخيرية،سماتها أهدافها وأنواعها وميادين عملها، كما تم الحديث عن إدارة الجمعيات الخيرية وآلية التطوع ومصادر تمويلها وعلاقتها مع المشاركة الأهلية والمبادئ الأساسية التي تعتمدها في تنمية المجتمع المحلي، وتناول الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال تحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم في هذه الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدواتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، بينما الفصل الخامس عرض جداول الدراسة وتحليلها وذلك في قسمين الأول تم عرض الجداول المرتبطة بواقع الجمعيات الخيرية بالمملكة الأردنية الهاشمية، والقسم الثاني تناول الجداول المرتبطة بالاستبيان وتحليلها، وفي الفصل السادس تم عرض نتائج الدراسة وهي النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على القائمين على الجمعيات الخيرية والنتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على المستفيدين من خدماتها وأخيراً الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحديد الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة وفي الفصل السابع والأخير تم عرض أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها

1 – 1 : مشكلة الدراسة

1 – 2 : تساؤلات الدراسة

1 – 3 : أهمية الدراسة

1 – 4 : أهداف الدراسة

1 – 5 : المفاهيم الإجرائية

1 – 6 : مجالات الدراسة

1 – 7: النظرية الموجهة

1 – 1 : مشكلة الدراسة

إن البحث في المشاركة الأهلية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل الخيري والإنساني الذي تجسده الجمعيات الخيرية، يعطي صورة واضحة عن تلك الجمعيات ودورها في خدمة المجتمع الأردني، ومقدار تجسيد هذا العمل الاجتماعي الخيري لمفهوم المشاركة الأهلية، بما تقدمه تلك الجمعيات من خدمات وبرامج وخطط تنموية للمجتمع وتقييم دور هذه الجمعيات في عملية التنمية، وقدرتها على خدمة المجتمع الأردني من وجهة نظر القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في محافظة اربد.

ولقد زاد من أهمية دور الجمعيات الخيرية في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص انحسار وتقلص دور الحكومات المباشر في تقديم مثل هذه الخدمات للفئات المحتاجة واعتبر هذا الدور مكملاً ورديفاً للدور الحكومي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع التطورات الكبيرة التي طرأت على المجتمعات وخاصة في مجال الخدمات دفعت الجمعيات الخيرية إلى تحويل دورها من دور خدمي رعائي إلى دور تنموي فعّال في المجتمع، نظراً لتأثير تلك الجمعيات في المجتمعات المحلية وقربها من الفئات المحتاجة وقدرتها على التعامل مع أفراد المجتمع بشكل أكثر مرونة من المؤسسات الحكومية.

وتؤكد الدراسات السابقة على دور الجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية في التنمية منها دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية (1985) قدمها مركز الدراسات والبحوث في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، ووقفت على واقع العمل الاجتماعي التطوعي الذي تجسده الجمعيات الخيرية وأهميته التنموية والمشكلات التي يعاني منها، وكشفت هذه الدراسة عن وجود تباين ما بين فلسفة وأهداف الجمعيات الخيرية من جهة وبين ما تقدمه من خدمات على أرض الواقع من جهة أخرى، ودراسة محمود عودة وآخرون (واقع ومستقبل

المنظمات الأهلية والعربية،2000) الذي قدم فيه يوسف أبو ليلى بحث عن المنظمات الأهلية في الأردن اقتصرت على مدى إسهام الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع، وأكدت دراسته على الدور التنموي الذي تلعبه أنشطة الجمعيات الخيرية في المجتمع الأردني، كما عرضت أهم المشكلات التي تعاني منها تلك الجمعيات وآلية معالجتها.

كما خصص جابر بدور جزءاً من دراسته التي جاءت بعنوان (دور مؤسسات العمل الاجتماعي في توفير فرص عمل وتوليد دخل في الأردن،1995)، تحدث فيه عن مساهمة الجمعيات الخيرية في توفير فرص عمل وتوليد دخل في الأردن، وذلك من خلال ما تقدمه تلك الجمعيات من دعم للمشاريع الصغيرة والتي تعود بالنفع على الأسر الفقيرة.

وجاءت دراسة رفعت الفاعوري بعنوان (الجمعيات الخيرية في محافظة اربد بين الواقع والطموح،1994)، عرض فيها واقع الجمعيات الخيرية في المحافظة، ورأى أن هذه الجمعيات لم تقم بعملها بالشكل المطلوب، ولم تلبي احتياجات المجتمع كما أن فلسفتها وأهدافها تتناقض مع عملها على أرض الواقع، وأفادت الدراسات السابقة هذه الدراسة في تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتقييم رؤية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها في إثبات دور المشاركة الأهلية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وانطلاقاً مما تقدم فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد ملامح الجمعيات الخيرية باعتبارها صورة من أبرز صور المشاركة الأهلية في المجتمع الأردني بشكل عام ومحافظة اربد بشكل خاص وهل استطاعت هذه الجمعيات تلبية احتياجات المجتمع المحلي من خلال ما تقدمه من خدمات وما دورها التنموي، وما المشكلات التي تعيق عملها واقتراح الحلول المناسبة لها.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما دور المشاركة الأهلية المتمثلة بالجمعيات الخيرية بهذه الدراسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات المجتمع ؟

1 – 2 : تساؤلات الدراسة

أولاً – ما ملامح المشاركة الأهلية المتمثلة بالجمعيات الخيرية في محافظة اربد ؟

ثانياً – ما الدور الفعلي للجمعيات الخيرية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ؟

ثالثاً – ما الأساليب التي تستخدمها الجمعيات الخيرية في تفعيل الدور التنموي للمشاركة الأهلية في المجتمع ؟

رابعاً – ما المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الخيرية ؟

خامساً – ما مقترحات تفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني ؟

1 – 3 : أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة باعتبارها :

1 - تلقي الضوء على دور المشاركة الأهلية المتمثلة بالجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

2 - تساهم في تقييم الوضع الراهن للجمعيات الخيرية وتحديد دورها في تدعيم المشاركة الأهلية وتحقيق التنمية، من خلال رؤية القائمين على الجمعيات الخيرية، والمستفيدين من خدماتها لتحسين مستوى الأداء وتفعيل دورها لتحقيق التنمية في المجتمع الأردني .

3 - يساهم التقييم في توفير الإجابات الصادقة والموضوعية عن مرونة الجمعيات وقدرتها في الوصول إلى الفئات المستهدفة، والتعامل مع المطالب والاحتياجات المتزايدة.

4 - يوفر التقييم قاعدة بيانات أساسية لحجم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي وقياس تطوره وحجم مساهمته في تنمية المجتمع.

5 – تأتي أهمية هذه الدراسة باعتبار أن البحث في المشاركة الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو من الاهتمامات الحديثة، ولتكون من الناحية العلمية استكمالاً للجهود العلمية المبذولة في هذا المجال.

6 – تساعد هذه الدراسة المخططين والقائمين على المشاركة الأهلية بشكل عام والجمعيات الخيرية بشكل خاص في رسم السياسات ووضع الخطط المناسبة لتطوير أدائهم وتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتفعيل دورها التنموي في المجتمع .

1 – 4 : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

1 - تحديد ملامح الجمعيات الخيرية باعتبارها صورة من أبرز صور المشاركة الأهلية في المجتمع الأردني .

2– تحديد الدور الفعلي للجمعيات الخيرية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية .

3– تحديد الأساليب التي تستخدمها الجمعيات الخيرية في تفعيل الدور التنموي للمشاركة الأهلية في المجتمع .

4 - تحديد المشكلات التي تعيق عمل الجمعيات الخيرية واقتراح الحلول المناسبة لها .

5 – التوصل إلى أهم المقترحات لتفعيل دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع ؟

1 – 5 :المفاهيم الإجرائية

المشاركة الأهلية: هي التعبير عن وعي أفراد المجتمع للمشكلات التي يعاني منها مجتمعهم والمساهمة في حل تلك المشكلات عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب ديني اجتماعي وأخلاقي وتنموي بدون توقع جزاء معنوي أو مادي .

العمل الخيري: هو العمل الذي يجسد المفهوم الديني والأخلاقي للفرد، ويهدف لمساعدة الفئات المحتاجة والمساهمة في حل مشكلاتها بما يضمن لها مستوى من العيش باكتفاء.

الجمعية الخيرية: هي مؤسسة اجتماعية من مؤسسات المجتمع المدني ينشئها مجموعة من الأشخاص يدركون مشكلات مجتمعهم فينظمون أنفسهم ضمنها، ليقدموا الخدمات في مجالات التنمية ذات العلاقة بالإنسان مباشرة من خدمات تنموية وصحية وتربوية وتأهيلية وتدريبية وإقامة المشاريع اللازمة لتنمية المجتمع.

الجمعية المتعددة الأغراض: وهي التي تستهدف بخدماتها وأنشطتها جميع الفئات المحتاجة في المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العمر أو نوع الحاجة.

الجمعية المتخصصة: هي التي تستهدف بخدماتها وأنشطتها فئة محددة(كالأيتام، المعاقين المسنين ..الخ) وتتحول بالنسبة لهذه الفئة إلى متعددة الأغراض وذلك بتنوع الخدمات التي تقدمها لهذه الفئة (صحية، تعليمية، تأهيلية...الخ).

التنمية الاجتماعية : هي التغيير الحضاري المقصود والمخطط، والذي يتصل بكافة جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع وكل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الفرد في المجتمع بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات وتوظيفها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي للفرد.

التنمية الاقتصادية : ويقصد بها إحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادي للمجتمع بما يضمن تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لذلك المجتمع وارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد وتحقيق مستوى معيشي أفضل.

التنمية الاقتصادية الاجتماعية: عملية شاملة تستهدف إحداث تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية وصولاً إلى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج وتحقيق الرفاهية لمختلف فئات المواطنين في المجتمع.

القائمون على الجمعيات الخيرية: هم مجموعة من الأشخاص المتطوعين الذين يؤلفون الجمعية الخيرية ويكون لهم عضوية في الجمعية و يشكلون أعضاء الهيئة العامة و الهيئة الإدارية .

المتطوع: هو الشخص الذي يبذل خبرة أو مهارة أو جهد أو تبرع بالمال أو بالوقت بهدف أداء واجب ديني وأخلاقي واجتماعي وتنموي طواعية .

المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية:هم الأفراد أو الأسر التي حظيت بخدمات الجمعيـات الخيرية سواءً كانت تلك الخدمات اجتماعية، تثقيفية، تعليمية، برامج توعيـة، رعايـة الطفولـة رعاية صحية أو اقتصادية، أو توفير فرص عمل للأفراد أو الأسر، أو معونات مالية للمحتاجين ..الخ، ومن الضروري الإشارة إلى أن التعـاريف المتعلقـة بالتنميـة الاقتـصادية، والتنميـة الاجتماعية ومفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تعاريف نظريـة أيـدتها وتبنتهـا هـذه الدراسة.

1 - 6: مجالات الدراسة

حددت الدراسة وفق ثلاث مجالات رئيسية هي :

المجال المكاني : إن المجال المكاني لهذه الدراسة هو الجمعيات الخيرية في محافظة اربد والتي تتألف من قصبة اربد و ثمانية ألوية هي " لواء بني كنانة، لواء الرمثا، لواء بني عبيد، لواء الكورة، لواء المزار الشمالي، لواء الطيبة، لواء الأغوار، لواء الوسطية .

وتم اختيار قصبة اربد (مدينة وريف) وأربع ألوية هي (لواء الأغوار، لواء بني عبيد، لواء بني كنانة، لواء المزار الشمالي) لتطبيق الدراسة عليها واعتبارها كعينة من مجتمع الدراسة الكلي .

ويعود اختيار المجال المكاني إلى :

أ – بالنسبة للجمعيات المتخصصة اعتمدت الدراسة على الجمعيات الموجودة في قصبة اربد نظراً لتوافر عدد كبير من هذه الجمعيات في منطقة القصبة .

ب – بالنسبة للجمعيات المتعددة الأغراض اعتمدت الدراسة على الأقاليم التي يتوفر فيها عدد كبير من المستفيدين وهي(القصبة، لواء الأغوار، بني عبيد، بني كنانة، المزار الشمالي).

المجال البشري: المجال البشري هو عينة من القائمين (المتطوعين) على الجمعيات الخيرية من أعضاء هيئة عامة وأعضاء هيئة إدارية، بالإضافة إلى المستفيدين من خدماتها أي الفئات المحتاجة في المجتمع المحلي والذين تلقوا مساعدة من الجمعية، ونظراً لصعوبة الوصول للعدد الكلي للمستفيدين وتحديد النسبة المستفيدة من كل جمعية اعتمدت الدراسة على ما هو متاح من المستفيدين لجمع البيانات اللازمة، وممن قاموا بالتعاون مع هذه الدراسة .

المجال الزمني: استغرقت الدراسة ثلاث فصول دراسية وفصل صيفي، حيث بدأت هذه الدراسة من الفصل الثاني للعام الدراسي / 2007 / وحتى الفصل الثاني للعام الدراسي/ 2008/.

وخصصت الفترة من الشهر الثاني للعام الدراسي /2007/ وحتى نهاية الشهر الأول من العام الدراسي /2008/ للدراسة النظرية وإعداد أدوات الدراسة .

والفترة من بداية الشهر الثاني وحتى منتصف الشهر الرابع للإجراءات الميدانية من تطبيق الأدوات وتفريغها وتحليلها واستخراج النتائج.

1 – 7 : النظرية الموجهة

هناك العديد من النظريات الاجتماعية التي تبرز دور وأهمية المشاركة الأهلية في تنمية المجتمع، والتي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة بكونها تساعدنا على تحديد دور الجمعيات الخيرية في خدمة وتنمية المجتمع، وأهم تلك النظريات هي البنائية الوظيفية، نظرية التنمية الاجتماعية، ونظريات المجتمع المدني، بالإضافة إلى نظرية الإخفاق، ونظرية الدين والعرق ونظرية الرفاه، ونظرية الثقة، ونظرية الاعتماد المتبادل، وجميعها تؤكد أهمية المشاركة الأهلية بمنظماتها وجمعياتها ومؤسساتها الأهلية في تنمية المجتمع.

والجمعيات الخيرية هي تنظيمات طوعية يلتحق بها الأعضاء، بهدف القيام بأعمال البر والإحسان وتقديم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين،وإقامة المشاريع، والتوسع في مجالات التنمية البشرية كما تعتبر جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمجتمع تعمل بداخله بعيداً عن سلطة الدولة وتتمتع باستقلاليتها في اتخاذ القرارات الهامة في تحقيق أهدافها التنموية ، كما تعتبر من المقاييس الهامة في قياس تنمية المجتمع .

والبنائية الوظيفية تؤكد على تكامل الأجزاء ضمن المجتمع في كل واحد، والتعاون بين الأجزاء المختلفة المكونة للكل الاجتماعي للمحافظة على توازن المجتمع ككل. فمن وجهة نظر بارسونز فأنه يمكن النظر إلى أي جزء من أجزاء المجتمع سواءً كان كائناً حياً أو كائناً اجتماعياً، أو تنظيماً رسمياً أو أهلياً على أساس نسق اجتماعي، ويتألف هذا النسق من عدد من الأجزاء المترابطة، كل جزء يؤدي وظيفة معينة ضمن النسق للحفاظ على توازنه[1].

---

[1] - ر.بودون وف . بوريكو. (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع (سليم حداد، مترجم). بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات، ص 602. (بتصرف).

والجمعيات الخيرية كإحدى هذه التنظيمات تعتبر أنساق اجتماعية مفتوحة، تتفاعل مع الأنساق الاجتماعية الأخرى ضمن الكل الاجتماعي، كما أن قيم الجمعيات وأهدافها هو الرقي بالمجتمع نحو الأفضل وتؤدي وظيفتها لإحداث أكبر قدر ممكن من التوازن ضمن المجتمع.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تنظر للجمعيات الخيرية باعتبارها نسق وظيفي يؤدي وظيفته ويتفاعل مع الأنساق الأخرى في المجتمع.

كما تؤكد نظرية التنمية الاجتماعية على ضرورة الارتقاء بملكات الإنسان وتنميتها في كافة الميادين، وعملية التنمية الاجتماعية هي تنظيم نشاطات الناس وطاقاتهم في أعلى مستوياتها بهدف خدمة المجتمع وتطوره، فالمجتمع ينمو استجابة للتفاعل والاتصال بين البشر وبيئتهم المادية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ونظرية التنمية الاجتماعية تخدم تقدم المجتمع والإنسانية وتتمثل أدواتها بالعلوم والتكنولوجيا ورأس المال والبنى التحتية بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الأهلية، وترى النظرية أن الإنسان هو محور التنمية أداتها وغايتها ووسيلتها في آن واحد، فالمجتمع ينمي قدراته الذاتية ويسعى لتحقيق أهدافه بنفسه أولاً وبمساعدة الآخرين ثانياً، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة الأهلية في العملية التنموية، فالتنمية البشرية هي نشاط إنساني يأتي نتيجة وعي وإدراك وطموح وميول أفراد المجتمع، وتبنى تلك القيم وفق مبادئ أساسية ففي جانبها الفكري(أخلاقية وثقافية)، وفي جانبها التنظيمي (اتصال وتنسيق)، وفي جانبها النفسي(الكرم والشجاعة)، وفي جانبها الروحي(الحب وإنكار الذات ومساعدة الآخرين)، وفي جانبها العقلي (الموضوعية والإخلاص). وهذه القيم هي مبادئ مركزية منظمة تحدد وتحكم السلوك الاجتماعي.[1] والغاية هي حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع كمشكلة البطالة والفقر والمشكلات الصحية والاجتماعية ...الخ.

[1] - كليفلاند، هارلان، جاري، جاكوبز .(2005). أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية، (نبيل محمد دقيل، مترجم)، مجلة العوم الاجتماعية، الكويت، ص ص 407-429 . (بتصرف).

وتعتبر تنمية المجتمع المحلي مسؤولية كل من القطاع الحكومي والخاص والأهلي عبر توحيد جهودهم خدمةً للمجتمع، وتنظيم الجهود الأهلية في مؤسسات وتنظيمات وجمعيات لها أهداف واضحة ومحددة، وهنا تتلاقى هذه النظرية مع المشاركة الأهلية والعمل التطوعي والخيري .

ومن جهة أخرى ترى نظريات المجتمع المدني أن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم رديف لمفهوم الدولة ولا يخضع لسلطتها، ويتميز بالاستقلالية والتنظيم الذاتي ورح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة، وهو مجتمع تضامني ينتظم في شكل تنظيمات وجمعيات ومؤسسات مستقلة عن الدولة، ونجد هذا في رؤية أنطونيو غرامشي للمجتمع المدني بأنه الرأي العام غير الرسميّ ولديه مجموعة من البنى كالنقابات والمنظمات والأحزاب والجمعيات ...الخ .

ومن هنا أطلق على مؤسسات المجتمع المدني تسمية القطاع الثالث إلى جانب القطاع الأول الذي تمثله الدولة، والقطاع الثاني الذي يمثله القطاع الخاص، ومن الضروري التمييز بين نوعي الجمعيات الأهلية فالنوع الأول يعتبر سنداً قوياً للمجتمع المدني لما يحمله من رؤية لتطور المجتمع نحو الديمقراطية والتطور كالنقابات والأحزاب والمنظمات والاتحادات ...الخ وأخرى ذات طابع خيري كالجمعيات الخيرية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية .[1]

واعتبر هيغل أن المجتمع المدني يشكل جزءً أساسياً من النظام الأخلاقي، والذي يتألف بدوره من المؤسسات الموجودة في العالم الخارجي كالأسرة والمدرسة... والجمعيات المحلية ..الخ.

وقد تشكلت المنظمات الأهلية والهيئات والمؤسسات الاجتماعية من داخل المجتمع وتعمل فيه بهدف خدمته وبعيداً عن أمرة الدولة وسلطتها.[2]

---

[1] ـ الجنحاني ، الحبيب .(2002). المجتمع النظري بين الممارسة والتطبيق، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت،ص ص 99-116. (بتصرف).

[2] ـ أحمد، نصر. (2005). الدولة والمجتمع المدني ، سوريا، دمشق: ، دار الراي للنشر ،عرض عبد الخالق يوسف الختاتنة ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ص ص183-193.(بتصرف).

وتنبع فلسفة عمل مؤسسات المجتمع المدني من فكرة المبادرة الذاتية للأفراد من منطلق تفاعلهم وإيمانهم بقدرتها على الفعل والتأثير في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشون فيه، ولقد أخذت الدول تعترف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع الذي يسعى إلى ترسيخ الدور الذي تقوم به مع الاستقلالية والتميز عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص، من هنا أطلق على مؤسسات المجتمع المدني بالقطاع الثالث. وينطلق تحليل عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال الدور التنموي لهذه المؤسسات، وهو يشمل عملية الإنماء اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وإن أول الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني هو الانتماء للمجتمع والالتزام بتنميته بحيث يكون الهدف العام هو رفع مستوى المجتمع وتنميته، ومؤسسات المجتمع المدني تمكن الإنسان من المشاركة وإعلان رأيه وتلبية احتياجاته وتنمية طاقاته والسيطرة على حياته، وذلك نتيجة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، واعتماد سياسة الإصلاح الهيكلي وما يترتب عليها من تراجع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة وتشجيع الخصخصة، وظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، فعملت تلك المؤسسات على التصدي لها وحلها. وإن دعم مؤسسات المجتمع المدني للارتقاء بها ومساعدتها على تنفيذ برامجها ضرورة تنموية باعتبار أن ما تقدمه تلك المؤسسات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ذو جدوى وتنموية.[1]

كما أنه من المهم إجراء الدراسة في ضوء النظريات التي تسعى إلى تفسير نمو القطاع الثالث وإسهامه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك من يفسر نمو منظمات المجتمع المدني بإخفاق السوق والحكومة، وبالتالي فعلى القطاع الأهلي أن يسد احتياجات المجتمع المدني المتنامية.

[1] - مجلس التخطيط. (2004). مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر. الدوحة،الشركة الحديثة للطباعة، ص 12 – 18.

ومن منظور ديني واثني وعرقي فهناك من يرى أن الدين والعرق حافزان رئيسيان في تأسيس منظمات غير ربحية، وترى نظرية الثقة أن عدم توفر الثقة بالقطاع الخاص، والقطاع الحكومي أدى إلى وجود المنظمات الأهلية غير الربحية، أما نظرية الرفاه تؤكد على أن تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من قبل الدولة يقلل من اتساع القطاع الثالث والعكس صحيح، ونظرية الاعتماد المتبادل التي تؤكد على ضرورة إحلال النموذج التعاوني أو الشراكة، محل نموذج الصراع بين الدولة والقطاع الأهلي لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاحتياجات الأساسية للمجتمع المدني[1].

وخلاصة النظريات السابقة تذهب إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تجسد مفهوم المشاركة الأهلية هي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمجتمع تعمل بداخله بعيداً عن سلطة الدولة وتتمتع باستقلاليتها، مع ضرورة تعاونها مع أجزاء المجتمع الأخرى المكونة للكل الاجتماعي للمحافظة على توازن المجتمع ككل، وضرورة الارتقاء بملكات الإنسان وتنميتها في كافة الميادين كما تعتبر من المقاييس الهامة في قياس تنمية المجتمع.

والمجتمع المدني هو مجتمع تضامني ينتظم في شكل تنظيمات وجمعيات ومؤسسات مستقلة عن الدولة ومن هنا أطلق على مؤسسات المجتمع المدني تسمية القطاع الثالث إلى جانب القطاعين العام والخاص، كما اعتبر هيغل أن المجتمع المدني يشكل جزءً أساسياً من النظام الأخلاقي وتنبع فلسفة عمل مؤسسات المجتمع المدني من فكرة المبادرة الذاتية للأفراد من منطلق تفاعلهم وإيمانهم بقدرتها على الفعل والتأثير في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشون فيه بحيث يكون الهدف العام هو رفع مستوى المجتمع وتنميته، كما يفسر نمو منظمات المجتمع المدني بإخفاق السوق والحكومة وتأثير المبادئ الدينية والعرقية في نمو تلك المنظمات بالإضافة إلى

---

[1] - الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.(2002). مستخلصات البحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر التأسيسي، بيروت 23-2004/4/25 ص ص 63-65.(بتصرف).

عدم توفر الثقة بالقطاع الخاص، والقطاع الحكومي، وضرورة إحلال النموذج التعاوني أو الشراكة، محل نموذج الصراع وعدم الثقة بين الدولة والقطاع الأهلي.

وأخيراً من الضروري الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على نظرية واحدة في تفسير المشاركة الأهلية ونمو منظمات المجتمع المدني، فجميع تلك النظريات تسهم في إعطاء صورة واضحة عن نمو القطاع الثالث نظراً لتعدد وتشعب العوامل المؤثرة في ظهوره سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو ديموغرافية ، وقد أفادت هذه النظريات الدراسة في تحديد مشكلتها وبلورة أهدافها وصياغة تساؤلاتها.

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

2 - 1 : الدراسات العربية

2 – 2 : الدراسات الأجنبية

تنوعت الدراسات والبحوث المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت العمل الاجتماعي التطوعي والجمعيات التطوعية، نظراً للأهمية التي يمثلها هذا القطاع الأهلي في تنمية المجتمع وتقدمه انطلاقاً من الإيمان العميق بقيم التكافل الاجتماعي النابع عن المعتقدات الدينية السامية.

على المستوى المحلي نجد مجموعة من الدراسات والبحوث التي تناولت الهيئات والجمعيات التطوعية و الخيرية نذكر منها :

2 - 1 : الدراسات العربية

لقد عرضت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية مجموعة من البحوث والدراسات، بهدف الكشف عن أعماق العمل الأهلي العربي ودورها في تنمية المجتمعات العربية .

ففي المؤتمر الذي أجري في بيروت 23- 25 /4/ 2002، قدم للشبكة العربية للمنظمات الأهلية مجموعة من البحوث والدراسات، قام بها (33) باحثاً وباحثة من الدول العربية من مصر وفلسطين ولبنان والأردن وسوريا وتونس والمغرب و اليمن والبحرين والكويت وموريتانيا وقد اعتمدت هذه الدراسات على فريق من الباحثين يغطي عدة أقطار عربية .

فجاءت دراسة تحت عنوان الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية وأجراها أماني قنديل الباحث الرئيسي من مصر، وعبد الله الخطيب من الأردن، وهاشم الحسيني من لبنان، وأيمن عبد الوهاب من مصر، وفتحيه السعيدي من تونس.

هدفت دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي إلى تحديد قيمة إسهام القطاع الأهلي في الدخل القومي، واستندت على عدة مؤشرات من أبرزها القيمة الاقتصادية لما يقدمه القطاع من خدمات صحية واجتماعية، وقيمة عمل المتطوعين، وإسهام القطاع في توفير فرص عمل، وقيمة مشروعات القطاع، وكذلك تمويل القطاع الأهلي.

وخلصت الدراسة إلى أن أنشطة المنظمات الأهلية في الدول العربية تتنوع بشكل أساسي مابين الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والأنشطة التنموية، وقد كان هذا واضحاً بشكل كبير في مصر ولبنان والأردن وبشكل أقل في حالة تونس .

وأن المنظمات الأهلية العربية تشكل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى من منظور حجم الإنفاق على مشروعاتها، ويتفاوت وزن مصادر التمويل بين البلدان العربية موضوع الدراسة وفقاً للمنظمات الأهلية وطبيعة نشاطها، فمصادر التمويل الأساسية في الأردن كانت التبرعات والهبات بنسبة (32%)، يليها الرسوم مقابل خدمات (28%)، فاليانصيب الخيري بنسبة (23%)، أما في مصر كان المصدر الأول للتمويل هو الرسوم مقابل الخدمات بنسبة (50%) ثم التبرعات والهبات، وفي تونس يرتفع الدعم الحكومي بنسبة (50%)، وكذلك في لبنان حيث تمول المنظمات بشراكة وعقود مع الحكومة، أما فيما يتعلق بحجم المتطوعين فإنه يتفاوت ما بين الدول العربية وما بين المنظمات الأهلية وفقاً لنشاطها، ففي الأردن يصل عدد المتطوعين إلى (10) آلاف متطوع، أما في مصر يقدر عدد المتطوعين حوالي (3) مليون متطوع، وفي لبنان حوالي (16) ألف، وفي تونس يتجه عدد المتطوعين إلى التضاؤل بشكل لافت للاهتمام ومن منظور المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية في الدول العربية تتأكد لنا ارتفاع وتنوع شرائح المستفيدين، ففي الأردن يستفيد (1من كل 7) وتأتي الأولوية من الخدمات الصحية، ثم التدريب والتأهيل، ثم الأنشطة الاقتصادية في مجال القروض والمشروعات الصغيرة، وأخيراً النشاط الرعائي والتعليمي، أما في لبنان فيرتفع عدد المستفيدين من الخدمات الصحية حيث أن هناك (700) مركز صحي من إجمالي(800) تديره وتشرف على خدماته المنظمات الأهلية، في حالة ثلاث منظمات شملتها الدراسة وصل عدد المستفيدين إلى (138) ألف مواطن، وفي مصر يرتفع عدد المستفيدين من الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية في حالة ثلاث منظمات أهلية

كبرى شملتها الدراسة وصل عدد المستفيدين إلى(600087) مواطن وفي تونس (75651) مواطن. مما تقدم نجد أن القطاع الأهلي يشكل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى، من منظور مكونات أنشطة القطاع، وقيمة إسهام المتطوعين، وفرص العمالة التي يوفرها وحجم الإنفاق على المشروعات، وعدد المستفيدين.

كما جاءت دراسة بعنوان التطوع في العالم العربي قدمها موسى شتيوي وآخرون، شملت هذه الدراسة ثلاثة أقطار عربية هي مصر وفلسطين والأردن، هدفت إلى التعرف على التطور التاريخي للعمل التطوعي في العالم العربي، والعوامل التي أثرت به، ودراسة ملامح المتطوعين ودوافعهم واتجاهاتهم نحو القضايا الرئيسية في العمل التطوعي، ودراسة بعض الجمعيات للوقوف على مدى تأثير الأبعاد الثقافية في بنية وعمل ونشاط هذه الجمعيات.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة المتطوعين الذكور أعلى من نسبة المتطوعين الإناث في الدول موضوع الدراسة، كانت أعلى نسبة للذكور في مصر وأعلاها للإناث في الأردن واحتلت فلسطين موقعاً متوسطاً، أما فيما يتعلق بمؤشر العمر فيوجد تفاوت بين الدول في هذه الخاصة حيث أشارت البيانات إلى أن أعلى نسبة للمتطوعين في الأردن كانت من الفئات الشابة، بينما احتلت الفئات المتوسطة العمر أعلى نسبة في مصر وفلسطين، وتشير البيانات المتعلقة بالحالة الزواجية، بأن المتزوجين يشكلون غالبية المتطوعين مما يشير إلى أهمية الاستقرار الاجتماعي للعمل التطوعي في الوطن العربي، كما يشير مؤشر التعليم إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والعمل التطوعي أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما ازدادت احتمالية التطوع، حيث شكلت الفئات المتعلمة تعليماً ثانوياً فما فوق غالبية المتطوعين في الدول الثلاث كانت أعلاها في الأردن، أما بالنسبة لعلاقة الدخل بالعمل التطوعي، هناك علاقة قوية بينهما، ففئات الدخل

الوسطى والعليا تشكل أكثر من(70%) في الأردن وفلسطين وأكثر من(55%) في مصر، وأهم دوافع العمل التطوعي هو الرغبة في خدمة المجتمع جاءت في الموقع الأول في الدول الثلاث ثم الدافع الديني ثانياً في مصر وثالثاً في الأردن.

وأجرت أماني قنديل، وآخرون (2007)، دراسة بعنوان تقييم منظمات المجتمع المدني العربي وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء منظمات المجتمع المدني في العالم العربي نظراً لدور تلك المنظمات في مواجهة تحديات التنمية البشرية، ولعدم توفر مقياس علمي يمكن من خلاله الوقوف على أداء هذه المنظمات، أو تقدير مدى فاعليتها في تحقيق أهدافها، أو تقييم نوعية خدماتها، أو إسهامها الاجتماعي والاقتصادي في عملية التنمية البشرية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية تقييم منظمات المجتمع المدني لاختبار فعاليتها، وكفاءتها في عملية التنمية البشرية والانتقال من مرحلة الأحكام أو التقييمات المجردة إلى مرحلة أخرى موضوعية تستند على المعرفة والبحث العلمي. فالتقييم يوفر لمنظمات المجتمع المدني إجابات صادقة وموضوعية عن مرونتها وقدرتها في الوصول إلى الفئات المستهدفة والتعامل مع المطالب والاحتياجات المتزايدة، وأن ارتباط التقييم بالمحاسبية يعطي أهمية أكبر للرغبة في عملية تطوير منظمات المجتمع المدني، وتفعيل دورها في التنمية الشاملة، وتمكين الفئات المستهدفة، والاتجاه نحو التغيير الإيجابي، وتعظيم العمل الجماعي وروح الفريق وتوسيع مساحة الديمقراطية داخل المنظمات المدنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد أجرى في هذا الإطار أيمن السيد عبد الوهاب دراسة ميدانية لواقع تقييم منظمات المجتمع المدني العربي حاولت الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده، حدود الوعي بأهمية عملية التقييم ومردودها على تطوير أداء منظمات المجتمع المدني وأبرزت النتائج مجموعة من الدلالات والمؤشرات الخاصة بواقع التقييم لأداء المنظمات الأهلية

العربية، إذ أوضح التقييم أنه كان للمنظمات الأهلية بداية قوية في فترة الثلاثينات والأربعينات وما قبلهما، وبالمقارنة مع فترة الخمسينات والستينات نجد تراجع نسبياً في دورها بالمجتمع العربي، أما فيما يتعلق بقدرة المنظمات الأهلية في تفعيل مشاركتها في عملية التنمية فقد أشارت النتائج إلى أهمية التقييم في تفعيل مشاركتها بالتنمية، حيث تطور الوعي بأهمية التقييم إذ بلغت أعلى درجاته في عام /2006/ بنسبة (85.2%) من إجمالي العينة وأقل درجاته في العام /2000/ بنسبة (1.8%)، أما فيما يتعلق بموضوعات التقييم أشارت النتائج أن تقييم المنظمات في مصر تركز على الخطط والأنشطة، أما في تونس تركز على التقييم المؤسسي إلى جانب الأنشطة، أما فيما يتعلق بالدافع الذي يقف وراء عملية التقييم نجد أن(62.3%) مجلس الإدارة يقف وراء عملية التقييم بينما(37.7%) يجري التقييم بمطالبة مؤسسات التمويل ومصادرها ، أما فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التي تقف وراء عملية التقييم أشارت النتائج إلى ضعف الموارد المالية بنسبة (47.7%)، تليها عدم وجود ثقافة قبول الرأي الآخر بنسبة (21%)،كما دلت النتائج إلى أن(86.5%) من المنظمات الأهلية تقوم بعملية التقييم بصورة منتظمة، وهنا لابد من توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التقييم، وتنمية الإدراك بأهمية التقييم، وبناء الكوادر القادرة على إجراء عملية التقييم، وتوفير المعلومات اللازمة لإجرائها وقبول الرأي الآخر والنقد.

مما سبق نجد أن عملية التقييم تنمي الدور التنموي للمنظمات الأهلية العربية والمشاركة الإيجابية كما يوفر التقييم قاعدة بيانات أساسية لحجم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي وقياس تطوره وحجم مساهمته في تنمية المجتمع.

كما أجرى مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن عام (1985) دراسة بعنوان " واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية "

كان من أبرز أهداف هذه الدراسة الوقوف على العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن وتحديد القضايا التي تواجه هذا العمل، وبيان أهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الجمعيات الخيرية في مسيرة الأردن الإنمائية، وتوفير المعلومات الدقيقة عن واقع الجمعيات الخيرية ليكون في متناول يد المهتمين والباحثين والمسؤولين، وتسليط الضوء على مصادر التمويل والنفقات وبيان الخدمات والبرامج التي تقدمها للمجتمع المحلي .

وأشارت النتائج إلى أن عدد الجمعيات في ازدياد مستمر في المدن وبالتالي التوقف عن تسجيل الجمعيات في المدن والتوجه نحو تشجيع تسجيل الجمعيات في الريف.

وأن نسبة الإناث في عضوية الجمعيات ضئيلة جداً ولا تتجاوز (16%)، بالرغم من الحاجة إلى المرأة في ميدان العمل الاجتماعي التطوعي، كما برز جلياً أن (48%) من الجمعيات تشكلت هيئتها الإدارية بالطريقة السرية، مقابل (49%) بالتزكية. أما بالنسبة للخدمات فمعظم الجمعيات تقدم خدماتها مجاناً رغم كلفتها الباهظة وضخامة المصروفات وبالتالي التأكيد على مساعدتها في توفير الأموال اللازمة لأداء خدماتها بجودة عالية، أما فيما يتعلق بالصعوبات فقد احتلت الصعوبات المالية الدرجة الأولى تلتها الصعوبات الفنية أي عدم توفر الكوادر الفنية .

وفي الدراسة التي أجراها كل من أمل حمد الفرحان، سامي عبد الله خصاونه عام (1991) بعنوان " الممارسات الإدارية في الجمعيات التطوعية في الأردن ".

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة هذه الجمعيات من حيث عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم التي تمارس ضمنها، وتوفير قاعدة من البيانات الوصفية والمعلومات لتكون

معياراً أو أساساً صالحاً للمقارنة الواقعية والتخطيط المستقبلي، والتعرف على أوضاع هذه الهيئات الإدارية في مجال التخطيط والتنفيذ والتقويم.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها أن الهيئات الإدارية في هذه الجمعيات تمارس وظيفة التخطيط أكثر من ممارستها لوظيفتي التنفيذ والتقويم، وأن معظم هذه الجمعيات لا يتم فيها تقييم أعمالها ونشاطاتها، وتعاني الجمعيات التطوعية العديد من الصعوبات منها نقص الموازنة المخصصة من الجهات الرسمية، وعدم توفير الدعم المادي من المجتمع المحلي والهيئات الرسمية وعدم توفر التسهيلات التقنية اللازمة، وأن معظم الجمعيات التي تعنى بالمرأة تدار من قبل الذكور، وأشارت إلى أن (81.4%) من الجمعيات التطوعية تركز على مساعدة الطلاب و(13.95%) تركز على الخدمات الصحية، كما أن (24.83%) من الجمعيات لديها برامج محددة وأنها تقوم بعملية التقييم لأهدافها وبرامجها مقابل (57.17%) ليس لها برامج محددة ولا تقوم بأي عملية تقييم.

وفي ضوء هذه النتائج طرح الباحثان مجموعة من التوصيات أهمها عقد برامج ودورات تدريبية لتطوير مهارات وقدرات العاملين بالجمعيات، وإيجاد مصادر مالية جديدة وتطوير المصادر الحالية وضرورة تزويد العاملين بالجمعيات التطوعية بالأطر الإدارية للممارسات الإدارية المختلفة والأطر المفاهيمية للعمل التطوعي، وإعادة النظر بأنظمة وتعليمات الجمعيات التطوعية والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إيجاد سياسات تنسيقية فعالة .

كما أجرى عبد الله الخطيب عام (1988) دراسة بعنوان" آلية العمل الاجتماعي نموذج مقترح" هدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين القطاع الأهلي والقطاع الرسمي الحكومي وضرورة التكامل بين القطاعين والمعوقات التي تعترضهما، كما حدد النموذج الأمثل لطبيعة هذه العلاقة

عبر إيجاد مستوى من التكامل والتنسيق في الأدوار بين القطاعين الحكومي والأهلي، وضرورة تسجيل الجمعيات وتحديد أهدافها واقتراح نموذج لآلية العمل الاجتماعي أي تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود الرسمية والأهلية وتوجيهها جماعياً للعمل الاجتماعي في ميادينه المختلفة ابتداءً من تحديد أهداف العمل التنموي، وانتهاءً بتقديم الخدمات للفئات الاجتماعية .

وأجرى سليمان أبو صبحا، توفيق سلمان عبوي،(1988) "دراسة بعنوان:" دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعي".هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور تحليلي شامل لاقتصاديات المؤسسات التطوعية الأهلية، من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية عن أنشطة هذه المؤسسات، وذلك للتعرف على واقع العمل الاجتماعي التطوعي وتحليل اقتصادياته على مستويات الأفراد المنتفعين من خدماتها والجمعيات العاملة في هذا المجال، وأثر العمل الاجتماعي التطوعي على الاقتصاد الوطني.

وأشارت النتائج إلى أن العمل الاجتماعي في الأردن بدأ مع تقديم الجمعيات الخيرية المساعدة للفئات المحتاجة، فقامت المؤسسات الرسمية والاتحادات والصناديق لتشارك في هذا العمل بهدف تنمية الإنسان ومساعدته لتلبية احتياجاته وبالتالي المساهمة في بناء المجتمع وتنميته.

وبينت الدراسة أن أعداد المنتفعين متواضعة بالمقارنة مع أعداد المحتاجين وخاصة فيما يتعلق بفئات المعاقين والمسنين والأيتام، نظراً لارتفاع تكاليف هذه الخدمات لما تحتاجه من سكن وإطعام وتعليم وكوادر فنية متدربة، وأكدت على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية الرسمية والأهلية لتشمل الخدمات أكبر عدد ممكن من المحتاجين، وإن ازدياد عدد الجمعيات الخيرية هي ظاهرة صحية وأرض خصبة لاستقطاب المتطوعين والمتبرعين، مما يزيد من فاعليتها التنموية، وضرورة إنشاء بنك خيري لتقديم القروض الخيرية ودعم العمل الخيري .

أعدّ جابر بدور عام (1995) دراسة بعنوان " أهمية و دور مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في خلق فرص عمل و توليد دخل في الأردن. هدفت الدراسة إلى بيان أهمية أنشطة وأهداف مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي ودورها في الاقتصاد الأردني، وتوفير المعلومات الأساسية عنها والمعوقات التي تعترض مسيرتها الإنمائية وتقييم كفاءة التمويل وجدوى المشروعات ومدى التنسيق مع المؤسسات الحكومية. وانتهت الدراسة إلى أن الدور الذي تلعبه مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكملاً لدور المؤسسات الحكومية. وأبرزت التشابه بين المؤسسات التي وضعت تحت الدراسة من حيث الهدف وتشجيع المشاركة المحلية، وبينت الدراسة أن حوالي (59%) من المستفيدين هم من الإناث وهنا برز التركيز على تشغيل المرأة، كما أن نصف المستفيدين من المشاريع مستواهم التعليمي دون الثانوية، و(28%) منهم أميين، و (11%) من المستفيدين معاقين، وأظهرت الدراسة أن (60%) من المستفيدين كانوا غير راضين عن الدخل المتولد من المشاريع، كما أبرزت الدراسة التشابه بين مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في أنشطتها و تكرار المشاريع فيها، وجاءت توصيات هذه الدراسة أنه لابد من دعم الحكومة والقطاع الخاص لهذه المؤسسات بشكل يتناسب مع تنامي دورها التنموي، ولا بد من قيام مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي على توزيع خدماتها في كافة أرجاء المملكة، وزيادة حجم القروض المقدمة للمستفيدين والتنسيق بين مؤسسات العمل الاجتماعي لتكون المشاريع مكملة لبعضها البعض، وضرورة وضع جدوى اقتصادية وفنية ومالية للمشاريع المقدمة والتنسيق مع مؤسسات التمويل الأخرى كصندوق التنمية والتشغيل وبنك الإنماء الصناعي وصندوق المعونة الوطنية ومؤسسة الإقراض الزراعي .

كما أجرى رفعت الفاعوري عام(1994) دراسة بعنوان " الجمعيات الخيرية في محافظة اربد واقع وطموح " هدفت إلى الاطلاع على واقع الجمعيات الخيرية في المحافظة من حيث مستوى الخدمات المقدمة، والمعوقات التي تعوق عمل الجمعيات الخيرية لتحقيق طموحها كذلك تحديد المشاكل الإدارية والمالية، والاطلاع على مساهمة المرأة والشباب في إدارة الجمعية ولقد دلت النتائج على أن هناك نقص في مختلف الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية، كما أن مستوى الخدمات التي تقدمها هي دون المستوى المطلوب ولا ترضي المنتفعين من تلك الخدمات كذلك تعاني الجمعيات الخيرية من نقص في التمويل المادي رغم أن الجمعيات المتواجدة في مدينة اربد تتمتعُ بدعم مالي أكثر نسبياً من تلك المتواجدة بمناطق الريف، ودلت نتائج الدراسة على عدم ملائمة فلسفة وأهداف الجمعيات ومتطلبات المجتمع المحلي،كما تحتاج الجمعيات الخيرية في المحافظة إلى تفعيل دور الشباب والمرأة لرفع مستواها الخدمي والإداري وقد أوصت الدراسة إلى زيادة المشاريع الربحية حتى تحقق الجمعيات استقلالاً مالياً وزيادة الدعم المالي الحكومي لها وخاصة المتواجدة في مناطق الريف، كذلك ضرورة تقديم خدماتها بناءً على حاجة المجتمع المحلي وتفعيل دور المرأة والشباب في إدارة الجمعيات الخيرية.

وأجرى طلعت إبراهيم لطفي،(2004) دراسة بعنوان " العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة "، هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على التطور التاريخي للعمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات التقليدي والحديث، والتعرف على بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة ومكانة هذه الجمعيات ودورها في خدمة المجتمع، ودوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه وأخيراً التعرف على معوقات العمل الخيري والإنساني، وجاءت نتائج الدراسة أن اختيار مجلس الإدارة في بعضها عن طريق التعيين

وبعضها الآخر عن طريق الانتخاب، كما اتضح أن معظم الجمعيات الخيرية توجد في المناطق الحضرية وتقل في المناطق النائية، بالإضافة إلى غياب دور ومساهمة المرأة وكشفت الحاجة لوجود اتحاد نوعي تنتظم فيه الجمعيات الخيرية كما كشفت الدراسة عن وجود تنسيق وتعاون بين الجمعيات الخيرية والدولة، حيث تقدم الدولة المساعدات اللازمة لها وتمنحها حرية العمل والحركة ضمن برامجها الإنسانية، ومعظم المشاركين في العمل الخيري والإنساني والمستفيدين منه يؤكدون نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها، كما أن الأسرة والأقارب من أهم مصادر التعرف على العمل الخيري والإنساني، كما اتضح من الدراسة أن الوازع الديني يعد من أهم دوافع ممارسة العمل الخيري بالإضافة إلى الدوافع الأخرى. أما بالنسبة للمستفيدين فتتمثل في بعض الفئات من الأيتام والمعاقين والمرضى والأسر الفقيرة، وكشفت الدراسة أن المعوقات الإدارية والتنظيمية تعد من أهم المعوقات بالنسبة للذكور، بينما المعوقات الثقافية والاجتماعية من وجهة نظر الإناث، بالإضافة إلى المعوقات المالية والشخصية والتشريعية.

وجاءت توصيات الدراسة في ضوء النتائج على ضرورة التوسع في العمل الخيري في المناطق النائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل الخيري، وتفعيل الممارسة الديمقراطية ضمن الجمعية والعمل على إنشاء اتحاد عام يضم كافة الجمعيات ويشرف عليها، وتدعيم العلاقات الإنسانية بين جميع المشاركين في العمل الخيري، ومنحهم بعض المزايا لتشجيعهم على المشاركة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وإعداد البرامج لاستيعاب أكبر عدد من المشاركين وزيادة الدعم المادي، وإعداد المشاركين وتطويرهم إداريا ومهنياً، ضرورة تعديل الأنظمة والقوانين الخاصة بالجمعيات الخيرية وإعطائها الحق في إبداء رأيها بالتشريعات المتعلقة بها .

أجرى محمد حافظ دياب (1997)، دراسة بعنوان" بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي" كانت هذه الدراسة عبارة عن صوغ قراءة تحليلية نقدية للدراسات والبحوث التي قدمت على ساحة الوطن العربي، وحاولت الإجابة على سؤال يتعلق بالإسهامات التي قدمتها هذه الدراسات والبحوث في سبيل بث وعي علمي بأوضاع و قضايا ومشكلات الجمعيات الأهلية العربية ومدى إمكاناتها في استيعاب حركة الجمعيات التي لعبت دوراً متعاظماً في حركة الكفاح الوطني والقومي، وفي النهضة والتنوير وفي حالات الرعاية الاجتماعية والتنمية والمشاركة الشعبية .

كما أجرى محمد هويدي، خولة لوتاه، رجاء النومان (1993) دراسة بعنوان "عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة انحصرت أهداف الدراسة في هدفين رئيسيين هما :

1 – التعرف على أهم الأسباب والظروف التي تؤدي إلى عزوف المواطنات عن المشاركة في العمل النسائي التطوعي، وتلك الأسباب التي منعت العضوات السابقات للجمعيات النسائية للانقطاع عن التطوع .

2 – التعرف على الأساليب المفترض إتباعها لجذب المواطنات للانخراط في العمل التطوعي .

وخلصت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة يؤيدون أهمية المنظمات النسائية لما تقدمه من خدمات مفيدة للمجتمع، وأن المرأة لم تخلق ليقتصر عملها ضمن المنزل، ولكن يعود سبب العزوف عن المشاركة إلى نظرة المجتمع لدور المرأة، وضعف دور المدرسة، و أجهزة وسائل الإعلام في التوعية بأهمية المشاركة النسائية في العمل الطوعي. كما أن ما تقدمه الجمعيات النسائية من خدمات رغم أهميتها إلا أنها غير كافية، بالإضافة إلى ضعف الجهود التي تبذلها الجمعيات في الحفاظ على المشاركة وذلك يرجع إلى عدم تشجيعها للأفكار والمشروعات التي

تقدمها العضوات داخل الجمعية، ووجود خلافات بين العضوات ضمن الجمعية، بالإضافة إلى عوائق تتعلق بالإدارة وأخرى تتعلق بموقع الجمعية وبعدها عن سكن المشاركات، واقتصار العمل ضمن الجمعية على الفترات المسائية .

قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات أهمها زيادة الأنشطة الترفيهية والرياضية والتثقيفية لتشجيع المواطنات على المشاركة، وتوفير وسائل نقل خاصة للمشاركات، وتفعيل دور المدرسة ووسائل الإعلام بزيادة مستوى وعي المواطنات بأهمية المشاركة، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية، وتأمين المناخ الديمقراطي داخل الجمعية، وتنظيم المحاضرات والندوات للتعريف بأنشطة الجمعية بالمدارس والجامعات، وتوزيع فترة نشاط الجمعية ليشمل الفترة الصباحية وزيادة الدعم الحكومي لهذه الجمعيات .

كما أجرى محمود عودة، محمد منصور (2000) دراسة بعنوان" واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية " شملت أربعة أقطار عربية هي الأردن واليمن وسورية وموريتانيا.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع القطاع الأهلي ودوره في تنمية المجتمعات العربية حيث قدمت إسعاف حمد في الفصل الأول صورة عن واقع المنظمات الأهلية في سورية ومجالاتها الأساسية وتوزعها، وتركزت على بعض المحافظات السورية دمشق وريفها واللاذقية وحلب وحمص، خلصت إلى حاجة المجتمع السوري للمنظمات الأهلية بمختلف نشاطاتها وخاصة بالريف، وضرورة تفعيل مشاركة المرأة فيها كما كشفت عن النقص في التطوع وبالتالي اعتمادها على العاملين بأجر معظمهم من الذكور وأن علاقتها مع الدولة قوية من حيث الدعم المالي والإشراف وأن أنشطتها تشمل الأنشطة التعليمية والبيئية والسياسية والتنموية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والترويحية والخيرية.

في الفصل الثاني حدد قائد أحمد نعمان الشرجبي، ونورية حمد، الملامح العامة للمنظمات الأهلية اليمنية، وقدموا صورة عن النشاط الأهلي في اليمن، وانتهى إلى أن معظم الجمعيات الخيرية تنشط بالمدينة وخاصة المدن الرئيسية تقدم خدماتها للمجتمع المحلي ككل فكانت نسبة النساء المستفيدات تشكل (47%)، تليها الأطفال بنسبة (37%)، فالشباب بنسبة (35%)، ثم المعاقين بنسبة (31%)، فالمسنين بنسبة (12%)، وأخيراً المنفعة الجماعية بنسبة (11%)، كما كشفت الدراسة عن النقص في التطوع والتمويل حيث تتصف المنظمات الأهلية اليمنية بالفقيرة

في الفصل الثالث قدم يوسف أبو ليلى صورة عن المنظمات الأهلية في الأردن ضمن بحث استطلاعي يهدف لمعرفة مدى إسهام المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، وخلصت الدراسة إلى أن المجالات التنموية(تنمية مجتمعات محلية، تنمية أطفال، تنمية المرأة، تنمية الشباب، تنمية الأسرة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (12.8%)، تليها الأنشطة المتعلقة بخدمات الرعاية الاجتماعية (أطفال، معوقين، أيتام، مسنين) بنسبة (12.1%)، ثم الأنشطة المتعلقة بالتوعية (صحية استهلاكية، قانونية، اجتماعية، دينية) بنسبة (11.8 %)، أما الأنشطة العلمية والثقافية مثل (البحوث والدراسات والمؤتمرات والمحاضرات والكتب والفنون) بلغت (10.7%)، أما الأنشطة المتعلقة بالخدمات الخيرية جاءت بنسبة (10.4%)، فالأنشطة الترفيهية بنسبة (9.8%)، فالأنشطة التعليمية بنسبة (8.2%)، فالخدمات الصحية (7.2%)، وأوصت الدراسة بضرورة التغلب على المشكلات التي تعاني منها المنظمات الأهلية كالتمويل والتطوع وتفعيل الإعلام والتعاون مع الأقطار العربية.

في الفصل الرابع عرضت منينة بنت عبد الله صورة عن المنظمات الأهلية في موريتانيا هدفت إلى كشف نشاط المنظمات الأهلية في المجتمع الموريتاني حيث جاءت تنمية المجتمع المحلي أولاً بنسبة (50.9%)، تليها المرأة بنسبة (26.3 %)، ثم الطفولة (16.3%)، فالشباب

(6.5 %) وتركزت الخدمات في المدينة أكثر من الريف. أما المشاكل التي تواجهها فهي مشكلة التمويل والتطوع والخبرة والتدريب، وأوصت الدراسة بضرورة دعم تلك المنظمات، وضرورة إشراف الحكومة عليها، وتفعيل دور القطاع في دعمها وإعداد الكوادر البشرية المدربة.

وفي الفصل الخامس عرض محمود عودة ومحمد منصور الباحثان الرئيسيان في هذه الدراسة بعض التحليلات والمقارنات على ضوء ما قدمه الباحثين في الأقطار العربية وبينت الدراسة أن العمل الاجتماعي الأهلي يتمثل في الجانب الخيري، وإن هذا النشاط يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع العربي، ومعظم تلك المنظمات جاءت بمبادرة أهلية تشرف على معظمها الدولة، ويشكل المشاركون الذكور نسبة (76%) مقابل (24%) من الإناث، وتركز الخدمات في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، وتتفق معظم البلدان العربية في المشكلات من حيث التمويل والتطوع وضعف الكوادر الفنية، كما كشفت أن(99.1%) من المنظمات الأهلية تطمح للانضمام إلى الشبكة العربية للمنظمات، أي تحت مظلة عربية واحدة لضمان نجاح أهدافها التنموية .

كما قدم طالب يسلم بن محفوظ ورقة عمل بعنوان:" العلاقة التكاملية المقترحة بين وسائل الإعلام والجمعيات الخيرية" نشرتها (صحيفة عكاظ- جدة)، بدون تاريخ نشر.

هدفت هذه الورقة إلى التعريف بمسؤولية الإعلام في مساندة العمل الخيري، وإيجاد علاقة تكاملية بين وسائل الإعلام والجمعيات الخيرية، وقدمت بعض المقترحات لنجاح الرسائل الإعلامية للجمعيات الخيرية، والتنوع في بث الرسائل الإعلامية من وسيله إعلاميه إلى أخرى، واختيار المادة الإعلامية التي تحقق هدف الجمعية قبل بثها إعلاميا واستغلال الأحداث اليومية في بث الرسائل والمواد الإعلامية المختلفة، واختيار الأوقات المناسبة لبثها، للتعريف بأنشطة وأعمال الجمعيات الخيرية، ووصول الرسالة الإعلامية التي تريد توصيلها لأكبر قدر من الناس

وضرورة التفاعل الإيجابي مع الجمعية الخيرية، وخلصت الورقة إلى ضرورة إيجاد مجلس إعلامي خيري يضم القائمين على المؤسسات الإعلامية والجمعيات الخيرية لإيجاد التكامل المطلوب بين هاتين المؤسستين، وإيجاد مركز إعلامي متخصص في كل جمعية ضمن الأعمال والبرامج المنضوية تحت الإعلام الخيري، وتدريب المشتغلين بالعمل الخيري على بعض المهارات الإعلامية والاستفادة من الأكاديميين في مختلف التخصصات لتفعيل العمل الخيري إعلاميا، ووضع إستراتيجية إعلامية فاعلة في الإعلام الخيري، وأن العمل الخيري من غير إعلام لا يؤثر ولا يتأثر بغيره من أنشطة، والعمل على إيجاد مفهوم " الإعلام الخيري " مع تحديد منهجيته العلمية والمهنية في الواقع العملي.

2 – 2 : الدراسات الأجنبية

أجرى كل من أرماند لوفر، سارة جوروديزكي (1977) دراسة بعنوان " المتطوعون" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب اختيار المتطوعين وكيفية تجهيز برنامج التطوع والبحث في توظيف المتطوعين واختيارهم وكيفية توجيههم وتدريبهم والإشراف عليهم، بعد ذلك أشارت الدراسة إلى العمل مع المتطوعين كأعضاء في الهيئات واللجان المختلفة، وعلاقة المتطوع مع المنظمة والمستفيد، وخلصت الدراسة إلى تحديد الطرق المثلى لتقييم المتطوعين وبرنامج التطوع وهي على الشكل التالي :

1 - تقييم الفرد المتطوع: على المتطوعين أن يعرفوا من هم المستفيدون، وتحديد المعايير المستخدمة لقياس أدائهم، ويتم ذلك إما بالاستعانة بخبراء مأجورين من خارج المنظمة لتقييم المتطوعين أو الاعتماد على المتطوعين الأقدم ليقيموا المتطوعين الجدد .

وإذا كان المتطوعون يقدمون خدمات مباشرة للمستفيدين، فإنه من الجيد استخدام صيغ اتصال مع المستفيدين، وتقديم تقارير حول تعاملهم مع المستفيدين .

2 - تقييم البرنامج : فهو أكثر صعوبة من تقييم الفرد المتطوع، ويجب أن يكون مستمراً يحدث من وقت لآخر، والأسئلة التي يطرحها التقييم هي :

هل يستطيع البرنامج تحقيق أهدافه ؟ وإلى أي حد ؟ هل كانت الأهداف الأساسية مناسبة ؟ أو أنه يجب إعادة النظر فيها لتعديلها ؟ وإذا لم يكن للبرنامج أهدافاً متفق عليها، أو لم تعد الأهداف مناسبة، فهل يتم العمل على إنهاء برنامج التطوع ؟ أما في حال التوافق، هل يستطيع برنامج المتطوعين أن يتطور ؟ هل يمكن تعديله تبعاً لتغير الظروف كالضغوطات الناتجة عن خدمة أعداد جديدة من المستفيدين، أو البحث عن موارد جديدة للدخل، أو تغيير أساليب توصيل الخدمة أو بناء علاقات جديدة مع مزودي الخدمة ؟ إلى أي مدى يستطيع التقييم مساعدة برنامج

التطوع أن يصبح أكثر فاعلية ؟ وهل يجب على البرنامج أن يتوسع؟ كيف يمكن لعملية التقييم أن توفق ما بين حاجات المنظمة والحسابات وما بين الممولين والمستفيدين وهيئة الإدارة ؟

وأجرى أنيتا هولم، جون ميزلز (1978) دراسة بعنوان"الأخصائيون الاجتماعيون والمتطوعون"، دارت الدراسة حول طبيعة الأخصائيين الاجتماعيين والصورة التي يرسمونها عن أنفسهم وطبيعة العمل مع المتطوعين وإيجابياته وسلبياته، ثم تطرقت الدراسة إلى المهام الموكلة للمتطوعين وتوزيعها، وأما النتائج التي توصلت الدراسة إليها جاءت على الشكل التالي:

معظمٌ القائمين علىٰ العمل الاجتماعي المحلي يقومون بأعمال متعددة من خدمات العمل التطوعي إلا أن الاتصال ما بين القائمين على العمل الاجتماعي مع المتطوعين غالباً ما يحمل صورة غير مباشرة، وإن حجم استخدام المتطوعين صغير نسبياً مع غياب البيانات الدقيقة حيث أنه في معظم الحالات يتم الاعتماد على متطوع أو اثنين بما لا يزيد عن مستفيد أو اثنين وبشكل عام تقوم الخدمات على إنشاء علاقات صداقة مع العجزة أو العاجزين ولهذا فإن هناك خطوط عريضة يتبعها مجال النشاط التطوعي. إن من أهم الأسباب التي تدفع إلى عدم استحضار المتطوعين تعود إلى الأسس التنظيمية التي تؤثر على التزويد بالمتطوعين المناسبين وبالنسبة للذين يستخدمون المتطوعين فإن معظمهم اعتبروا أن المتطوعين قد قاموا بتقديم مساعدات في المهام الموكلة إليهم ولم يكن لديهم تجارب سيئة ليتحدثوا عنها، بل أن بعضهم أكد أن المتطوعين قد وفروا وقتهم. إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك عقبات كتلك المتعلقة بقلة خبرات وقدرات المتطوعين، وعدم إمكانية الوثوق الكامل بما يقدمونه وعدم الالتزام، بالإضافة إلى المفاهيم غير الواقعية لطبيعة الإشكاليات التي يواجهونها، إضافة إلى ذلك فإن المستخدمين السابقين للمتطوعين كانوا أكثر انتقاداً من المستخدمين الحاليين، وترى أقلية ممن وقعت عليهم

الدراسة أن هناك توازناً ما بين السلبيات والايجابيات للعمل التطوعي، غير أن معظمهم أجمع على وجوب وضع حدود بين مهام المتطوعين ومهام المحترفين.

كما أجرت ماري أوهمر عام (2007) دراسة بعنوان" مشاركة المواطنين في هيئات الجيرة (الأحياء) وعلاقتها بفاعلية المتطوعين على المستويين الفردي والجماعي.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة ما بين ارتباط المقيم في حي ما مع الهيئات المحلية (الجيرة)، وفعالية المتطوع على المستويين الفردي والاجتماعي وحسن الجماعة من خلال مسح حالة الأعضاء والمشاركين في أربع هيئات محلية (الجيرة) في مناطق فقيرة في كل من بيتسبرغ وبينسلفانيا، تبين الأرقام أن (24 %) ممن أجريت عليهم الدراسة يعيشون على خط الفقر أو قريبين منه يمثل البيض منهم (59%) ويمثل السود(لأفريقيين الأمريكيين) ما يقارب(39%) و(2%) فقط من الأقليات، وتشكل نسبة الإناث(62%)، وبلغ متوسط عمر العينة (58) سنة ونسبة المتقاعدين (40%)، وأشارت النتائج أن المتطوعين الذين شاركوا في النشاطات اليومية للهيئات التي يتبعون لها وفي صنع القرارات هم المستفيدين الأكثر، بما في ذلك زيادة دورهم على المستوى الفردي (الدور القيادي، التحكم في سياسة العمل، والمعارف والخبرات) وعلى المستوى الجماعي ازدياد دورهم في خدمة المجتمع .

وأجرى تشي فانغ وو، ماري كيجان إيمون عام(2007) دراسة بعنوان: الدعم العام والخاص للعائلات ذات الدخل المحدود. هدفت هذه الدراسة إلى البحث بأشكال الدعم التي يتلقاها ثلاثة أنماط من العائلات ذات الدخل المحدود، وهذه الأنماط هي :

النمط الأول العائلات الذين لديهم أطفال، النمط الثاني ليس لديهم أطفال، الثالث كبار السن ليس لديهم أطفال. وتكشف الدراسة أن (12.6%) من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون في

حالة الفقر، وقد ميزت الدراسة ما بين الدعم العام والدعم الخاص الذي تستخدمه أنماط العائلات المختلفة وأكدت أهمية هذين النوعين من الدخل للعائلات ذات الدخل المحدود ولديهم أطفال تحديداً، حيث أن حوالي (61%) يستخدمون الدعم الحكومي، وعلى الرغم من أن الاعتماد على الدعم الخاص أكثر أهمية بالنسبة للعائلات التي لديها أطفال، وكبار السن، فإن هذا النوع من الدعم غير متداول بكثرة وأشارت الدراسة إلى أن هذه النتائج تتقارب مع دراسات سابقة قام بها باحثون آخرون في نفس الموضوع، حيث أكدت أن العائلات ذات الدخل المحدود تستخدم الدعم الخاص كبديل وليس كمكمل للدعم العام.

كما أجرى فيونا مارتين عام (2003) دراسة بعنوان: "الأشكال المتغيرة لعدم المساواة في المجتمع ما بعد الصناعي التطوع كدراسة حالة".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الدوافع التي تدعو المتطوعين للالتزام، حيث قام الباحث بدراسة حالة المتطوعين في ملبورن _ استراليا الذين يؤمنون الطعام واللباس إلى جانب أشكال أخرى من الدعم للشباب المتشردين، بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة تبحث في تداخل العلاقة ما بين العمل التطوعي الإنساني وعملية التكيف البنيوي التي تعيد تحديد مسؤوليات الدولة فيما يتعلق بقضايا كالفقر والتشرد، وأشارت الدراسة إلى أن المجتمع ما بعد الصناعي قد روج حالة البطالة بدلاً من نشر العمل، وأن أثر عمل المتطوعين ضعيف جداً في تغيير حياة كبار السن وأطفال الشوارع وأنه بصورة عامة يقتصر على التعامل معهم برفق واحترام، ويمكن اعتبار هذه النتيجة واقعاً ملموساً في عالم يعتبر فيه المجتمع مسؤول عن تعاستهم.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة التي عرضناها في هذا الفصل (الدراسات العربية والدراسات الأجنبية)، إلا أنها لم تبحث بشكل مباشر ما نحن بصدد البحث فيه في هذه الدراسة فالدراسات السابقة تناولت القطاع الأهلي باعتباره قوة اقتصادية واجتماعية كبرى، من منظور مكونات أنشطة القطاع، وقيمة إسهام المتطوعين، وفرص العمالة التي يوفرها، وحجم الإنفاق على المشروعات، وعدد المستفيدين، كما تطرقت إلى عملية التقييم التي تنمي الدور التنموي للمنظمات الأهلية العربية والمشاركة الإيجابية، كما يوفر التقييم قاعدة بيانات أساسية لحجم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي وقياس تطوره وحجم مساهمته في تنمية المجتمع.

كماهدفت إلى التعرف على العمل الاجتماعي التطوعي وتحديد القضايا التي تواجهه وتوفير المعلومات الدقيقة عن واقع الجمعيات الخيرية ليكون في متناول يد المهتمين والباحثين والمسؤولين وتسليط الضوء على مصادر التمويل والنفقات، وبيان الخدمات والبرامج التي تقدمها للمجتمع المحلي. كذلك التعرف على كيفية إدارة هذه الجمعيات من حيث عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم التي تمارس، وطبيعة العلاقة بين القطاع الأهلي والقطاع الرسمي الحكومي وضرورة التكامل بين القطاعين والمعوقات التي تعترضهما، وتقديم تصور تحليلي شامل لاقتصاديات المؤسسات التطوعية بشكل خاص، ومؤسسات العمل الاجتماعي بشكل عام من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية عن أنشطة هذه المؤسسات، وأهمية أنشطة وأهداف مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي ودورها في المجتمع، والتعريف بمسؤولية الإعلام في مساندة العمل الخيري والتعرف على أسباب اختيار المتطوعين وكيفية تجهيز برنامج التطوع، والدوافع التي تدعو المتطوعين للالتزام، فكل دراسة من هذه الدراسات ركزت على جانب من هذه الجوانب المذكورة وتتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة من حيث تناولها للجمعيات الخيرية كموضوع للدراسة، وتختلف عنها من حيث نوعها باعتبارها دراسة

تقييميه لرؤية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها ، ومن هذه الناحية تلتقي مع دراسة أماني قنديل التي جاءت بعنوان تقييم المنظمات الأهلية العربية، بينما اختلفت عنها بكون مهمة هذه الدراسة هي محاولة إلقاء الضوء على دور المشاركة الأهلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن المشاركة الأهلية الضلع الثالث من أضلاع التنمية بالتعاون مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وإثباتها من خلال تقييم رؤية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها، وباعتبار أن العمل الخيري يعتبر من أبرز أشكال المشاركة الأهلية وأكثرها انتشاراً في المجتمع، حيث سنتعرف على أهداف الجمعيات الخيرية ودورها في تلبية احتياجات المجتمع وأبعادها التنموية، والمشكلات التي تعاني منها والاقتراحات اللازمة لتفعيل دورها في خدمة المجتمع وتنميته .

الفصل الثالث : المشاركة الأهلية

3 – 1 : المشاركة الأهلية وعملية التنمية

3 – 1 – 1: مفهوم المشاركة الأهلية

3 – 1 – 2: مبادئ المشاركة الأهلية ومتطلباتها

3 – 1 – 3: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3 – 1 – 4: المشاركة الأهلية كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3 – 1 – 5 : المشاركة الأهلية وتنظيم المجتمع

3 – 1 – 6 : دور المشاركة الأهلية في المجتمع المعاصر

3 – 1 – 7 : لمحة عن منظمات المجتمع المدني في الأردن

3 – 2: الجمعيات الخيرية كإحدى استراتيجيات المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية

3 – 2 – 1 : مفهوم الجمعيات الخيرية، سماتها، أهدافها

3 – 2 – 2 : أنواع الجمعيات الخيرية وميادين عملها

3 – 2 – 3 : إدارة الجمعيات الخيرية وآلية التطوع ومصادر تمويلها

3 – 2 – 4: الجمعيات الخيرية و المشاركة الأهلية

3 –2 –5:المبادئ الأساسية التي تعتمدها الجمعيات في تنمية المجتمع المحلي.

3 – 1 : المشاركة الأهلية وعملية التنمية

3 – 1 – 1 : مفهوم المشاركة الأهلية

تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم المشاركة الأهلية نذكر منها: مفهوم المشاركة الأهلية يعني " العملية التي بواسطتها يمكن توحيد جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية والخدمية والنفسية للفئات المحتاجة في المجتمع " [1]

كما جاء أيضاً تعريف المشاركة الأهلية باعتبارها:" تكامل الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية في مختلف المستويات لمواجهة الحاجات الضرورية في إطار خطة شاملة لتحسين مستوى المعيشة ومواجهة مشكلات المجتمع ". [2]

وتعرف المشاركة الأهلية بأنها "مجموعة من الأنماط المتنوعة التي يتم توظيفا بما يجعل كلاً من التعامل الجماعي ونشاط البرنامج يخدمان تطوير الفرد وتحقيق أهداف العمل الاجتماعي" .[3] والعمل الاجتماعي يهدف إلى "تأمين خدمة فاعلة لمن يحتاجون مساعدة اقتصادية واجتماعية وعاطفية وثقافية ". [4]

مما تقدم نجد أن للمشاركة الأهلية دور كبير في المجتمع فهي تعمل على تحسين مستوى معيشة الإنسان وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. وذلك من خلال ما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني من خدمات صحية ورعائية وتأهيلية ومعونات للفئات المحتاجة.

---

1 - خاطر، أحمد مصطفى.(2002). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع – مدخل لتنمية المجتمع المحلي . مصر، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ص 44 .

2 - فهمي، سامية.(1983) . اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع . مصر، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ص 68.

3 :- Walter A. Friedlander.(1958).Concepts and Methods of Social WORK New Gersey Prentice-Hall Inc, U.S.A.P118.

4 - المرجع السابق ، ص 287 .

3 – 1 – 2 : **مبادئ المشاركة الأهلية ومتطلباتها**

تحكم المشاركة الأهلية مجموعة من المبادئ الهامة، وتعتبر هذه المبادئ المرتكزات الأساسية التي تضمن نجاح المشاركة الأهلية في عملها ضمن المجتمع الذي توجد فيه، وتعمل على تفسير المشاركة الأهلية بشكل واضح وتنظيمها لضمان فعاليتها التنموية.

ويمكن إيجازها بخمس مبادئ أساسية على الشكل التالي :[1]

1 – المشاركة الأهلية ليست مشاركة أفقية، أي بين أناس من طبقة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية، أي بين مختلف مستويات وطبقات المجتمع .

2– اتخاذ القرارات لم يعد يقتصر على الصفوة وحدها في المجتمع، وإنما تقع عملية اتخاذ القرارات على أفراد وجماعات المجتمع ككل .

3– التخطيط يجب أن يلبي احتياجات الناس بصفة عامة.

4– يجب أن تتضمن المشاركة الأهلية عملية الرقابة والضبط .

5– تختلف أساليب المشاركة الأهلية باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم فيها الأفراد وباختلاف الهدف من هذه المشاركة .

أما فيما يتعلق بمتطلبات المشاركة الأهلية حتى تكون المشاركة الأهلية فعالة ولها دور رئيسي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لابد من توافر مجموعة من المتطلبات التي تضمن نجاح الأهداف التي أنشئت من أجلها كدعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى كافة أفراد المجتمع، وتشجيع القيادات أيضاً على تحمل المسؤولية في خدمة المجتمع وتنميته، والحد قدر الإمكان من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وهذا يتطلب توظيف

---

1 - خاطر، أحمد مصطفى.(2002). مرجع سابق ، ص 71 .

الجهود الحكومية والجهود الأهلية لمقابلة احتياجات المجتمع المتنامية باستمرار، وتأمين الآليات المناسبة لتحقيق أكبر قدر ممكن من مشاركة المواطنين في خدمة وتنمية مجتمعهم، على أن يتوفر لدى الأفراد المشاركين الإدراك الكامل للهدف الذي من أجله تعمل المشاركة الأهلية وإعدادهم ليكونوا كادر من العاملين المتدربين وذوي المهارات في ميدان المشاركة الأهلية وضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع أي النظر إليه من الداخل للتعرف على العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومكوناته الثقافية والدينية، حتى لا تتناقض المشاركة الأهلية مع تلك الظروف لضمان نجاحها .[1]

3 - 1 – 3 : التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية بإطارها العام فمنهم من اعتبر مفهوم التنمية:

" نشاط إنساني يهدف إلى تطوير حياة الإنسان ليجعله قادراً على التكيف مع البيئة المحيطة به والتعرف على ما حوله من إمكانات مادية وبشرية ويبين له أفضل الظروف والوسائل لاستغلالها بشكل أمثل. الأمر الذي يساعده في بقاءه قادراً على التفاعل مع البيئة المحيطة "[2]

من خلال هذا التعريف نجد أن الحاجة إلى التنمية جاءت نتيجة الصراع بين الإنسان وحاجاته الأساسية من جهة، و بين الموارد المتاحة في بيئته الخارجية من جهة أخرى .

وتعرف التنمية أيضاً بأنها:"جهود علمية مخططة لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من فكر معين يهدف إلى الانتقال بالمجتمع من حال غير مرغوب بها إلى حال أفضل"[3]

1- خاطر، أحمد مصطفى.(2002). مرجع سابق ، ص ص 63 – 64 .

2 - نشوان، يعقوب حسين. (2004).التربية التنموية. الأردن، عمان: دار الفرقان، ص4.

3 - شطناوي، نواف، عثامنة، صلاح.(1991). التنمية وخدمة المجتمع المحلي.عمان، ص 3.

يدل هذا التعريف على أن التنمية تعكس رغبة البلدان النامية لتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال بالمجتمع من حال إلى حال أفضل .

ويأتي تعريف آخر لمفهوم التنمية ليضفي عليها البعد الإنساني، ويؤكد أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها، وهدفها المنشود في آن واحد. وبهذا تعرف التنمية على أنها:"التنمية بمفهومها الشامل هي ذات بعد إنساني، تسعى إلى التطوير الشامل لسائر جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية، و يكون الإنسان غايتها وأداتها في آن واحد."[1]

مما تقدم نجد أن مفهوم التنمية يعني تحسين ظروف حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والسياسية والأخلاقية، بما يضمن له العيش الكريم والاكتفاء والطمأنينة وتأهيله ليكون الإنسان فاعلاً في بناء مجتمعه ورقيه.

كما إن للتنمية الشاملة مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها للانتقال بالمجتمع إلى مرحلة أكثر تطور وازدهار، وتتصل هذه الأهداف بكل مناحي الحياة في المجتمع الأمر الذي جعلها أكثر تنوعا وتشعباً، كتطوير حياة الإنسان، وإشباع حاجاته الأساسية، وتحسين مستوى معيشته وإزالة الفوارق الطبقية بين طبقات المجتمع، والقضاء على كافة أشكال الصراع داخل المجتمع وتقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، والتصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع كالفقر والبطالة ..الخ، وتحقيق الضمان الاجتماعي والصحي للمواطنين، والاهتمام بالتعليم، وتمكين المرأة لتكون فاعلة في عملية بناء المجتمع، والاهتمام بوسائل الإعلام ودورها في التنمية الاجتماعية والثقافية في المجتمع . [2]

---

[1] - نشوان، يعقوب حسين . (2004). مرجع سابق ، ص 7 .

[2] - صالح، حسين عبد القادر.(2002). التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية – دراسة تطبيقية على الوطن العربي . عمان: (بدون دار نشر) ،ص 172 .

كما تحكم عملية التنمية أربع مبادئ أساسية هي :[1]

المبدأ الديمقراطي: يعتبر المبدأ الديمقراطي الجوهر الأساسي لأي برنامج أو مشروع تنموي وهذه المشاريع يجب أن تنبع من داخل المجتمع لا أن تفرض من الخارج وتمكن أفراد المجتمع المحلي ككل من المشاركة في عملية الإعداد والتخطيط والتنفيذ بما يضمن نجاحها .

مبدأ تحديد الاحتياجات: على البرامج والمشاريع التنموية أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأساسية للمجتمع و تحديدها بدقة للتمييز بين الاحتياجات الملحة والاحتياجات الأقل إلحاحا .

مبدأ المساعدة الذاتية: ويقوم هذا المبدأ على أساس إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لمساعدة أنفسهم واستشارتهم في عملية التنمية باعتبار الإنسان أداة التنمية وهدفها .

مبدأ المشاركة الشعبية: فالمشاركة الشعبية تعتبر الأساس في عملية التنمية ويجب توافر ثلاث عوامل هي التعاون والموافقة والمساهمة في عملية التنمية.

ومن هنا نلاحظ أن التنمية بمفهومها الشامل تركز على البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي فالبعد الاجتماعي المتمثل بمفهوم التنمية الاجتماعية والذي يشير إلى "التغيير الحضاري المقصود والمخطط، والذي يتصل بكافة جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع وكل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الفرد في المجتمع بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات وتوظيفها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي للفرد"[2].

بينما البعد الاقتصادي المتمثل بالتنمية الاقتصادية، ويقصد بها إحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادي للمجتمع، أي إحداث تغيير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد وتطوير وسائل وطرق الإنتاج المستخدمة وتغير أنواع السلع المنتجة وتغيير هيكل

---

1 – محسن، عبد الباسط .(1993).التنمية الاجتماعية.القاهرة :مكتبة وهبة، ص 170- 176.

2 – خاطر، أحمد مصطفى .(2002). التنمية الاجتماعية – المفهومات الأساسية – نماذج الممارسة . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 28 .

العمال وتغيير في السلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في المجتمع، بما يضمن تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي للمجتمع وارتفاع مستمر لمتوسط دخل الفرد.[1]

فالتنمية عملية شاملة ومتعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، ولا بد من إدراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي في إطار منهج تكاملي، يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها تهدف في المدى البعيد إلى تحقيق رفاهية الإنسان، ورفع مستوى معيشته، كذلك توفير مستلزمات الإنتاج ورأس المال المادي والبشري. أي للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية في زيادة الدخل القومي ورفع الطاقة الإنتاجية، وحتى تحقق أهدافها تحتاج إلى إنسان معد ومدرب على أن يستخدم الوسائل الإنتاجية بشكل صحيح وتضمن عدم إهدارها، وهذه المسؤولية تقع على عاتق التنمية الاجتماعية باعتبارها المسؤولية عن إعداد القوة البشرية، بحيث تعمل على تغيير الاتجاهات والقيم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي قد يعيق جهود التنمية الاقتصادية كما تهتم بمعالجة أية مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية.

فالتنمية الاجتماعية تعد الإنسان إعداداً يكفل تأهيله للاستفادة القصوى مما هو متاح بالبيئة المحيطة به من موارد وإمكانيات، وتطويع هذه الإمكانيات لصالحه خلال فترة زمنية محددة نتيجة الجهد الذي يقوم فيه وفقاً لدرجة إعداده ومستوى مهاراته. ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية أن تسهم في استكمال التنمية الاقتصادية بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة، فلا يمكن حدوث التنمية بمفهومها الشامل أو نجاحها إلا في ارتباط وتكامل كل من جانبيها الاجتماعي والاقتصادي. أي أن النسق الاجتماعي لأي مجتمع يعد كلاً متكاملاً، ولا يمكن النظر

---

[1] - عجمية، محمد عبد العزيز، الشناوي، إسماعيل أحمد، قريصة، صبحي تادرس.(1995).التنمية والاقتصادية والاجتماعية . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة. ص ص 76 – 77 .

إلى جزء دون آخر باعتبار أن الأجزاء داخل النسق الاجتماعي تتكامل وتتساند وظيفياً، فإن أي تغيير على أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغيير في الأجزاء الأخرى للنسق، وعلى هذا فإن التغير الذي يلحق بالنسق الاقتصادي سيؤثر حتماً على الجوانب التعليمية والصحية والسكنية ...الخ، والنظم المجتمعية بأنواعها المختلفة تؤثر وتتأثر في بعضها البعض، فهي متداخلة ومترابطة الوظائف وبينها علاقات متبادلة وتتساند وظيفياً، وباعتبار أن كل نظام من هذه النظم يمثل جزءً من المجتمع، فمن الضروري فهم الأجزاء في علاقاتها الوظيفية ببعضها البعض والنظر إليها باعتبارها جزء من كل وفهم وظيفته كجزء في ضوء خصائص المجتمع الكلي .

وفي ضوء ما تقدم تكون التنمية ذات جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية، وعملية التنمية يجب أن تشمل كافة الجوانب والنظم في المجتمع، ورغم التكامل والترابط بين هذين المفهومين إلا أنه لا يمكن دمجهما في مفهوم واحد.[1]

لذلك ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية والذي يعني"عملية شاملة تستهدف إحداث تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية وصولاً إلى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج و تحقيق الرفاهية لمختلف فئات المواطنين في المجتمع ".[2]

هذا يعني أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية تترجم آمال وطموح الأفراد في المجتمع في كافة المجالات كالتعليم والصحة، وتحسين مستوى معيشتهم وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم، كما أنه يجب أن تعمل على إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عملية التنمية وتحمل المسؤولية من خلال عملية المشاركة الأهلية، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهداف عديدة تتركز معظمها حول رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع، وتوفير أسباب الحياة الكريمة وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع كافة .

---

[1] - خاطر، أحمد مصطفى .(2002). مرجع سابق ، ص ص 84 – 88 . (بتصرف).

[2] - المرجع السابق، ص 93 .

3 - 1 – 4 : المشاركة الأهلية كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر المشاركة الأهلية ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية في المجتمع، وإذا كانت المشاركة الأهلية حقاً اجتماعياً لكل أفراد المجتمع إلا إنها في الوقت نفسه وسيلة تربوية يكتسب من خلالها أفراد المجتمع العديد من المهارات والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالانتماء وتحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع، كما تشكل المشاركة الأهلية وسيلة وغاية في الوقت ذاته لأنها خاصة إنسانية يحقق الإنسان من خلالها ذاته بإسهامه في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حاضره وتصوغ شكل مستقبله، والمساهمة في تخطيط المشروعات التنموية وتنفيذها ومتابعتها تسهم بشكل فعال في تحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة وبزمن أقل، كما تعتبر شكل من أشكال الجهد الإنساني (الفردي،الجماعي) الذي يستهدف العمل على تنمية المجتمع ودعم تطوره، فلم تعد تنمية المجتمع محصورة بالأنظمة السياسية باعتبارها ليست قادرة وحدها على تعبئة كل الجهود داخل المجتمع[1].

من هنا جاءت المشاركة الأهلية كداعم رئيسي في حركة التنمية عن طريق دفع أفراد المجتمع للمشاركة التطوعية في عملية التنمية، وذلك ضمن جماعات تطوعية ومنظمات اجتماعية قادرة على القيام بمهامها الأساسية من أجل تنمية المجتمع وتطوره، وأولى هذه المهام تتجلى في كون المشاركة الأهلية المنظمة تساهم في :[2]

1– استيعاب الطاقات والجهود البشرية والتي عجزت عن استيعابها الأنظمة السياسية الحاكمة تنظيمها من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية .

2 – العمل على تأهيل الطاقات والجهود البشرية لتكون قادرة على القيام بدورها في المجتمع

---

[1] - صالح، حسن عبد القادر.(2002).مرجع سابق، ص ص 169 – 170 . (بتصرف)

[2] - هويدي، محمد، وآخرون. (1993).عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.عجمان: أم المؤمنين النسائية، ص ص 19– 20. (بتصرف)

3- تحديد مجالات ونطاق عملها وتحديد أهدافها بدقة لضمان نجاحها بمهامها الإنسانية التنموية.

4 – استكشاف حاجات المجتمع ومحاولة إشباع تلك الحاجات وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء.

5 – كشف المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومحاولة الحد منها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

فالمجتمع هو الذي يختار أهدافه ويحدد احتياجاته وهو صاحب الرأي الأخير في تقييم البرامج والخدمات وتحديد مدى الاستفادة منها، وهذه المشاركة هي عبارة عن رد فعل تلقائي لمقابلة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وهذا يعني أنها تطوع نابع من الرغبة دون انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع التي تتفق أهدافها مع قيم المجتمع ومعاييره من خلال منظمات عامة أو تطوعيّة، وذلك من خلال تحمل مسؤولياتها في عملية تنمية المجتمع فهي تحدد المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتساهم في وضع الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها وإن نجاح المؤسسات الاجتماعية يقاس بالاعتماد على عدد المشاركين في أنشطتها، وعدد المستفيدين منها. كما يمكن أن تظهر المشاركة الأهلية ويتأكد دورها كإحدى استراتجيات التنمية في المجتمع على اعتبار أن الهدف الأول لتنمية المجتمع هو تحقيق التغير الاجتماعي المقصود في العلاقات والاتجاهات والسلوك الاجتماعي والهدف الثاني هو أن تنمية المجتمع تقوم على تنمية المساعدة الذاتية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الأهلية والجماهيرية لتحسين ظروف الحياة في المجتمع المحلي، وبالجهة الأخرى تهدف التنمية إلى خلق ودعم الشعور بالانتماء إلى المجتمع، كما تقوم بإحداث التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .[1]

[1] - خاطر، أحمد مصطفى، التنمية الاجتماعية. مرجع سابق، ص47-48 ص 163-164.(بتصرف)

3 - 1 – 5 : المشاركة الأهلية وتنظيم المجتمع

تلعب المشاركة الأهلية دوراً كبيراً في عملية تنظيم المجتمع وتنميته، فهي تؤدي إلى التكامل والتعاون بين أفراد وجماعات المجتمع للعمل لأجل مصلحة المجتمع العليا، والمشاركة الأهلية بكافة أشكالها لها صفة الريادة كلٍ في مجال تخصصه، وهذا يعطي لكافة التخصصات التي تمتاز بها المشاركة الأهلية الحق في التنمية والتغيير وفقاً لإطارها النظري.

ونجد آرثر دانهام يميل إلى النظر لتنمية وتنظيم المجتمع بوصفها جهوداً منظمة لتحسين حياة المجتمع وأحواله وتوظيف إمكانياته وطاقاته لتحقيق التكامل داخل المجتمع عن طريق الاستفادة من الجهود الذاتية التطوعية.[1]

ويمكن أن نستدل على دور المشاركة الأهلية في تنظيم المجتمع من خلال التعريف الإجرائي لتنمية المجتمع المحلي الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة عام /1956/ والذي ينص:

" تنمية المجتمع المحلي هي عملية بواسطتها يمكن توحيد جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وربط المحليات الصغرى بالمجتمع الأكبر ومساعدة المواطنين على تقدم الأمة ".[2]

وتعتبر المشاركة الأهلية من المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية عامة وفي طريقة تنظيم المجتمع خاصة. ويمكن أن نلاحظ ذلك عند تحليل المشاركة الأهلية في ضوء تنظيم المجتمع فهي تولي اهتمامها الأول إلى تنمية المجتمعات والتي لا يمكن أن تحقق أهدافها التنموية بدون مشاركة أفراد المجتمع المحلي خطوات ومراحل العمل التنموي للنهوض بالمجتمع المحلي وربطه بالمجتمع الأكبر وهو المجتمع ككل، كذلك تزيد من ثقة المجتمع بنفسه وبكافة أفراده وجماعاته وتعزز عملية التضامن والتكافل الاجتماعي والتكامل الوظيفي والإحساس بالمسؤولية

---

[1] - خاطر، أحمد مصطفى. طريقة تنظيم المجتمع . مرجع سابق، ص ص 49 – 50 (بتصرف)

[2] - المرجع السابق، ص 50.

تجاه المجتمع ككل، وذلك ضمن روابط وعلاقات اجتماعية منظمة تحدد فيها المهام والأدوار لتنمية المجتمع وتطوره ضمن المؤسسات الاجتماعية، والتي هي وحدات أنشئت من قبل أبناء المجتمع المحلي ولا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من حصوله على حقوقه وتحقيق تقدمه، وتعتمد على الأسلوب العلمي في برامجها وتسعى لتنمية الموارد البشرية والارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً ولهذه المؤسسات إسهامات كثيرة في المجتمع وبمجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية..الخ .[1]

كما تتميز إدارة تلك المؤسسات باللامركزية، والتي هي من أكثر الأساليب موائمة لتحقيق المشاركة الأهلية للحصول على نتائج أكثر دقة، وتستند المشاركة الأهلية الإيجابية على تعاون الدولة مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتتسم هذه الأطراف الثلاث في معادلة المشاركة بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية، فالدولة توفر البيئة الأساسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، أما المجتمع المدني فإنه يسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي بتعبئة الجماعات والأفراد من أجل المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للنهوض بالمجتمع نحو الرقي والتقدم والازدهار .[2]

---

[1] - عبد اللطيف، رشاد أحمد.(2000). إدارة تنمية المجتمعات المحلية. مصر: المكتبة الجامعية الحديثة،ص 24 – 26 .

2 - صالح، حسن عبد القادر.(2002).مرجع سابق ،ص 170 .

3 - 1 – 6 : دور المشاركة الأهلية في المجتمع المعاصر

تلعب المشاركة الأهلية دوراً هاماً في تنمية المجتمع وتطوره من أجل تحسين ظروف الحياة فيه، وإذا كانت المشاركة الأهلية سبيلاً لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع، إلا أنها هدف بالوقت ذاته، فالتنمية تتطلب خلق الشعور بالانتماء إلى المجتمع، وتضافر الجهود بين النشاط الحكومي والأهلي. ومن هنا نستطيع تحديد دور المشاركة الأهلية في المجتمع المعاصر بالشكل التالي:[1]

1- للمؤسسات الاجتماعية الأهلية دور في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية للفئات المحتاجة في المجتمع.

2 – المشاركة الأهلية تقوم بالتصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع عن طريق مؤسسات اجتماعية فعالة، وبالتالي تساهم في رفع العبء المادي عن كاهل الدولة.

3 – المشاركة الأهلية تتميز بالمرونة والاستجابة السريعة للحد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتتخذ قراراتها على مستوى مؤسساتها وهذا ما يجعلها أكثر نجاحاً .

4 – كما تعتمد على إشراك العملاء في اتخاذ القرارات وتنفيذها، و تتميز بقدرتها على توفير البدائل المتاحة لمقابلة احتياجات المجتمع، وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على إحداث التغير .

فللمشاركة الأهلية دوراً أساسياً في التنمية وتعتبر الضمان لكفاءة الأداء التنموي، فالدولة وحدها غير قادرة على إحداث التنمية في المجتمع المعاصر ولا تمثل الأداة الوحيدة والمثلى القادرة على تغيير مجتمعاتنا وتحقيق التنمية المستدامة، فمن الضروري أن يقف كل أفراد المجتمع إلى جانب الدولة في مشروعها التنموي وبهذه الوقفة ستظهر النواة الأولى للتنمية .

---

[1] - خاطر، أحمد مصطفى. طريقة تنظيم المجتمع . مرجع سابق ، ص 45 – 48 .

3 – 1 – 7 : لمحة عن منظمات المجتمع المدني في الأردن

إن لمنظمات المجتمع المدني أهمية كبرى على الصعيدين العالمي والعربي في تحقيق المشاركة الأهلية وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة، وإنضاج المجتمع المدني، وانجاز تنميته اقتصادياً واجتماعياً، وتاريخ المنظمات الأهلية في الوطن العربي قديم وعريق نسبياً، وبدأ يتبلور دورها التنموي مع اعتبارها قطاعاً ثالثاً إلى جانب القطاعين الحكومي والخاص، وقد تم تقدير إجمالي منظمات المجتمع المدني من قبل الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2005) بحوالي (235) ألف منظمة أهلية في المنطقة العربية[1]، يوجد في الأردن ما يقارب (2000) منظمة أهلية، بعضوية يبلغ حجمها ما يقارب (600) ألف عضو[2].

وتندرج منظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية ضمن إطار الجمعيات والهيئات الاجتماعية، وتشمل عدة فئات من المنظمات، تشترك جميعها في مرجعيتها القانونية التي تتمثل في قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم(33) لسنة / 1966/، وأهمها [3]:

الجمعيات الخيرية: وتعتبر أقدم أنواع تنظيمات المجتمع المدني في الأردن، وتنافس على احتلال المرتبة الأولى ضمن منظمات المجتمع المدني في حجم عضويتها الذي يزيد حسب عام /2004/ على (100) ألف عضو، وتحتل الجمعيات الخيرية من حيث عددها المرتبة الأولى دون منازع بواقع (1024) جمعية و ذلك حسب إحصاءات العام /2006/ تتنوع من حيث طبيعة نشاطها بين جمعيات متعددة الأغراض، وجمعيات متخصصة بنوع واحد من النشاط، وتمثل الجمعيات متعددة الأغراض ما نسبته (75%) مقابل(25%) للجمعيات المتخصصة .

---

[1] - قنديل، اماني،وآخرون. (2006). التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساتها على المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. مصر، القاهرة: دار لوبار ، ص 9 .

[2] - الحوراني، هاني،أبو رمان،حسين،(2005). بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، أماني قنديل (محرر) التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. مصر، القاهرة: دار نوبار. ، ص 35 .

[3] - المرجع السابق، 35 – 39 .

الروابط والهيئات الثقافية: ظهرت في الثلاثينات من القرن الماضي، تمحور عملها حول التنمية الثقافية للمجتمع، وبلغ عددها عام /2004 / حوالي (240) منظمة.

الأندية الرياضية والشبابية: تعود نشأتها إلى العشرينيات والثلاثينيات، من القرن الماضي وتتميز بأنشطتها الرياضية والثقافية، وبلغ عدها حسب إحصاءات /2004/ ما مجموعه (242).

المنظمات والهيئات النسائية: تأسست في الأربعينات من القرن الماضي، وتتألف من خمس مكونات هي: إتحاد المرأة الأردنية، الاتحاد النسائي الأردني العام، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، جمعيات وأندية نسائية أخرى تتبع لوزارات التنمية الاجتماعية والثقافة والداخلية اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

الروابط العائلية: تهدف إلى تأمين التواصل الاجتماعي في العلاقات العائلية والقرابية والمناطقية، وصل عددها في عام/1998 / إلى (276) رابطة.

الجمعيات العامة المسجلة لدى وزارة الداخلية: وتنقسم إلى عدة قطاعات، قطاع الأعمال يضم جمعية رجال الأعمال الأردنيين، جمعية البنوك في الأردن، وعشرات الجمعيات الاقتصادية مثل جمعية منتجي ومصدري الخضار والفواكه..وغيرها، قطاع أندية الجامعيين داخل الأردن وخارجه جمعيات متخصصة مثل جمعية حماية المستهلك، جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات بيئية قطاع النقابات ويضم نقابات العمال وأصحاب المهن، النقابات والجمعيات المهنية، قطاع الأحزاب الذي بلغ عدها(35) حزباً، غرف التجارة والصناعة بلغ عددها(15) غرفة، أندية المعلمين المؤلفة من(9) أندية في(9) مدن أردنية تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، الاتحادات الطلابية في الجامعات.

3 – 2 : الجمعيات الخيرية كإحدى استراتيجيات المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية

3 - 2 – 1 : مفهوم الجمعيات الخيرية، سماتها، أهدافها

ترتبط الجمعيات الخيرية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الخير، والذي يعني بالتعريف :

" الاستعداد عند الإنسان لمساعدة الآخرين من الفقراء والمحتاجين عن طريق المال أو الغذاء أو التعليم أو الرعاية الاجتماعية أو الصحية ......الخ ".[1]

ولقد انبثق مصطلح الخير من الأديان السماوية، كإحدى أسس المبادئ الأخلاقية والقيم المثلى وظهر في صوره الأولى عن طريق مبادرات فردية ممن يتوفر لديهم حب الخير ومعاني البر والإحسان، ولكن مع التطور الذي شهدته المجتمعات اتخذ مفهوم الخير شكلاً أكثر تنظيماً بدافع الإحسان، وانتقل من الشكل الفردي إلى الشكل الجماعي ومن هنا ظهرت فكرة الجمعيات الخيرية وتعني " أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية، ولا يشمل هذا التعريف الجمعيات السياسية أو الهيئات التي تنشأ بموجب قانون خاص ".[2]

كما يمكن أن يشير مفهوم الجمعية الخيرية على أنه" أي تنظيم غير تجاري ينشأ في مجتمع معين بهدف تحقيق الصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي ".[3]

وتتبع هذه الجمعيات إدارياً للإتحاد العام للجمعيات الخيرية، والذي يعرف بأنه " الهيئة الأهلية التي تمثل الاتحادات اللوائية في المملكة ويكون هدفها الأساسي تنسيق جهود الاتحادات اللوائية

---

[1] – ناصر سري، تأثير العولمة على الخير العربي المعاصر، مؤتمر الخير العربي الثالث الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية ،(عمان، 22 – 24 حزيران 2002)، ص 4 .

[2] - قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية،الأردن: رقم (33) لسنة 1966، المادة (2) .

[3] - Gordon Marshall, Oxford Concise Dictionary of Sociology(Oxford: Oxford University Press ,1988 , p 57.

المنظمة لعضويتها ورفع مستوى الخدمة الاجتماعية في المملكة والمساهمة في التخطيط على المستوى القومي ".[1]

ومن هنا نجد أن الجمعيات الخيرية تهدف إلى خدمة الفرد والمجتمع دون النظر إلى الربح المادي وبالتالي فالعمل الخيري أشبه بقوة أخلاقية وإرادة شخصية وإيمان من الفرد بضرورة تقديم العون للمحتاجين والفقراء وحل مشكلة الفقر والحرمان.

وتتمتع الجمعيات الخيرية بمجموعة من السمات التي لابد من توافرها لتحقيق أغراضها وأهدافها الإنسانية والتنموية، وتتجلى هذه السمات في النقاط التالية :[2]

1 - توافر مقومات بنيوية أو مؤسسية بقيامها على مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ويستبعد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية، ويشترط أن لا يقل عدد أعضائها حسب القانون الأردني عن السبعة أشخاص.

2 - استهدافها لأغراض غير الحصول على الربح المادي، الأمر الذي يميزها عن التنظيمات الأخرى الهادفة للربح ولتأكد طابعها في الخدمة العامة دون مقابل.

3 - ارتكازها على بنية تنظيمية تضمن تمتعها بإدارة ذاتية من داخلها وباستقلال إداري ومالي.

4 - الحرص على التأكيد أن نشأتها ونشاطها وعضويتها الاختيارية ليست من أشكال ممارسة السلطة على المجتمع.

5 - قيامها على الرغبة في فعل الخير بتوافر قدر من المشاركة الشعبية التطوعية سواء في إدارة المنظمة أو أنشطها لتحقيق تغطية الخدمات التي لا تحققها الحكومة على نحو كامل.

---

[1] - مجموعة دراسات.(2003). دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها خلال عقد التسعينات. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 2 .

[2] - دياب، محمد حافظ.(1996). بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي – قراءة تحليلية نقدية. المكتب العلمي للنشر والتوزيع الإسكندرية: مصر، ص ص 15 - 17.

أما بالنسبة لأهداف الجمعيات الخيرية فإنها تهدف إلى تحديد مواقع الفقراء والفئات الأقل حظاً والوصول إليهم بجهودها بواسطة المشاركة الأهلية، ووضع الأولويات وفق ما تحتاجه كل فئة حتى تمكنهم من السيطرة على ظروف حياتهم ضمن منظور خطة التنمية تكملة لدور الحكومة والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية، وتنظيم الجهود التطوعية وإطلاق حركة فعالة في مجال العمل الاجتماعي، ومشاركة المواطنين في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها، والحد من الانعزالية، والدعوة إلى التكافل الاجتماعي بتشجيع المشاركة الأهلية، والتأكيد على التمسك بالقيم الأخلاقية والدينية، وتبني العديد من المشاريع الاجتماعية ذات البعد الوطني والتي تعود بالنفع على المجتمع بكامله، وتأهيل وتدريب الكوادر الفنية العاملة في الجمعيات الخيرية لرفع نوعية الخدمات المقدمة، وتوفير المعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بالعمل التطوعي .[1]

3 – 2 – 2 : أنواع الجمعيات الخيرية وميادين عملها

تنقسم الجمعيات الخيرية إلى نوعين :

الجمعية الخيرية المتخصصة: وهي الجمعية الخيرية التي يكون لها هدف محدد وتقدم خدماتها لفئة محددة حسب تخصصها. مثلاً الجمعية الخيرية التي تختص بتقديم خدمات للمعوقين " جمعية رعاية المعوقين " فهي تقدم الخدمات فقط للفئات الاجتماعية التي تعاني الإعاقة وهكذا بالنسبة لباقي التخصصات مثل الجمعية الخيرية لرعاية المسنين، الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام الجمعية الخيرية لرعاية المساجين ....الخ.

---

[1] - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تقرير المجلس التنفيذي .(1999).الأردن: ص25-26.

-- بدور، جابر، وآخرون.(1995). أهمية و دور مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في خلق فرص عمل وتوليد دخل في الأردن: وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، ص 8 .

الجمعية الخيرية المتعددة الأغراض: وهي الجمعية الخيرية ذات الخدمات المتنوعة وتشمل أكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية في خدماتها، وتمتاز بأنشطتها المتنوعة.

مثلاً: جمعية خيرية تقوم بإنشاء روضة أطفال ودار حضانة ومشغل خياطة ومركز طباعة ومركز تريكو وإقامة عيادة صحية و تقديم مساعدات مادية للمحتاجين ....الخ .[1]

وتتنوع ميادين عمل الجمعيات الخيرية في المجتمعات المحلية لتشمل كافة قطاعات الحياة فيها ونستطيع إجمال ميادين عملها في أربع ميادين أساسية :[2]

الميدان الأول في الرعاية الاجتماعية: حيث تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة من الأيتام والمعاقين ..الخ، وذلك بهدف تأهيلهم ودمجهم في المجتمع لجعلهم قادرين على التفاعل الاجتماعي وتمكينهم من أداء دورهم الفعّال فيه .

الميدان الثاني في الرعاية الصحية: فالجمعيات الخيرية تقدم الخدمات الصحية للفئات المحتاجة بهدف التخفيف من آلام الناس ويكون في إطارين خدمات علاجية مجانية وخدمات وقائية.

الميدان الثالث في التعليم: حيث تعمل الجمعيات الخيرية على تخليص شريحة واسعة من الناس من أميتهم من أجل رفع مستوى إنتاجهم، وتساعد آخرين من المحتاجين على إتمام تحصيلهم العلمي ومنح القروض للطلاب المحتاجة.

الميدان الرابع في التأهيل و التدريب: حيث تقوم الجمعيات بتأهيل وتدريب بعض الأسر الفقيرة والمعاقين والأفراد العاطلين عن العمل من أجل إكسابهم مهنة يعيلون أنفسهم بها.

---

[1] - أبو صبحا، سليمان، عبوي، توفيق سلمان.(1988). دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعي .عمان، ص 38 – 39.
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.(1999)، مديرية الدراسات والبحوث الاجتماعية: عمان ،ص ص 233 _234.

[2] - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .(1988).مرجع سابق ، ص 19 – 22 .

3 – 2 – 3 : إدارة الجمعيات الخيرية وآلية التطوع ومصادر تمويلها

تعني الإدارة " الجهود التي يجب أن تبذل لكي تحقق المنظمة الاجتماعية الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويتم بذل الجهود بطرق عملية منظمة تسير جنباً إلى جنب ووظيفة المنظمة في تقديم خدماتها لعملائها . "[1]

ولها مبادئ أساسية أهمها: مبدأ التخصص وتقسيم العمل، مبدأ السلطة والمسؤولية، مبدأ الانضباط مبدأ وحدة الأمر، مبدأ وحدة التوجيه، مبدأ إخضاع المصلحة الفردية للمصلحة الجماعية، مبدأ تدرج السلطات، مبدأ المبادرة والابتكار، مبدأ الترتيب وغيرها .[2]

وتتألف بنية الجمعيات الخيرية من هيئة عامة وتعني جميع الأعضاء العاملين الذين أوفوا بالتزاماتهم وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو مضى على عضويتهم مدة سنة على الأقل، وتدعى هذه الهيئة للاجتماع مرة كل سنة في مركز الجمعية بهدف التصديق على الحساب الختامي للجمعية وانتخاب أعضاء الهيئة الإدارية بطريقة الاقتراع السري، وتعرف بأنها مجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن (7) أشخاص ولا يزيد عن (12) شخصاً يديرون الجمعية، وتقوم الهيئة الإدارية بتمثيل الجمعية لدى كافة الهيئات الحكومية والأهلية والقضائية، تعقد اجتماعها مرة كل شهر وتكون الاجتماعات قانونية إذا حضرها (51%) من الأعضاء.[3]

أما فيما يتعلق بالتطوع فهو نوع من الجهد الإنساني يعتبر من أسمى أنواع الجهود لما فيه من تضحيات سواء بالجهد أو بالوقت أو بالمال وباعتبار أن هدفه هو أسمى الأهداف وهو رسم السعادة على وجه الفئات الفقيرة والمحتاجة والذي يقدمه الفرد المتطوع دون انتظار أي مقابل

---

[1] - السيد، جابر عوض.(2003). الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية. مصر: المكتب الجامعي، ص 11.

[2] - المرجع السابق، ص 14، ص 68 .

[3] - حسانين، حسن محمد.(1995). المرشد الفني للجمعيات الخيرية . الأردن: المطابع التعاونية، ص 21 – 28 .

مادي كما أنه يحقق للفرد المتطوع عائد نفسي اجتماعي وديني تشبع رغباته النفسية والاجتماعية والأخلاقية ويجسد من خلالها قيمه الإيمانية و الدينية .

ويعرف التطوع : "هو ذلك الجهد الذي يبذله أي إنسان بدون مقابل لمجتمعه وبدافع منه للإسهام في تحقيق الأهداف المنشودة للجمعية التي تعمل على تقديم الخدمات والالتزام بها."[1]

وتبرز أهمية التطوع في كونه يسعى إلى تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع وتعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها وتحويلها إلى عمل اجتماعي، وتوفير أسباب التقدم والرفاهية والتخفيف من حدة الفقر. كما يسعى إلى الوصول إلى المناطق النائية والمحرومة لتطويرها حسب الإمكانات المادية والبشرية، وتوثيق العلاقة بين الأفراد والجماعات لإيجاد التضامن والتكامل الاجتماعي وتحويل الطاقات العاجزة إلى طاقات عاملة منتجة، ودعم العمل الحكومي ومؤازرته بما يقوي روح الانتماء إلى المجتمع والحرص على مصالحه .[2]

وتقف وراء عملية التطوع مجموعة من الدوافع الاجتماعية والنفسية والأخلاقية والدينية نذكر منها رغبة المتطوع في قضاء وقت فراغه بطريقة متميزة، ورد الجميل نحو مؤسسات سبق أن حصل الفرد أو أحد أفراد أسرته على خدمات منها، وإشباع حاجات الفرد النفسية والاجتماعية والإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والنهوض به، والرغبة في اكتساب المهارات والخبرات وزيادة الارتباط بعلاقات ايجابية مع أفراد المجتمع وحب العمل مع الآخرين كذلك تجسيد القيم والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية والدينية، والسعي نحو كسب تقدير واحترام أفراد المجتمع وتحقيق شعبيته بينهم .[3]

---

[1] - Armand Lauffer& Sarah Gorodezky. (1977). Volunteers Beverly Hills, Sage Publicinons: p 69 .

[2] - بدوي، هناء.(2004). أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. مصر: دار المعرفة الجامعية ، ص 153.

[3] - الغزاوي، جلال الدين.(2001). مهارات ممارسة العمل الاجتماعي. مصر: الإشعاع الفنية، ص46 – 48 .

وبالنسبة لمصادر التطوع تعتبر معرفة مصادر التطوع من الأمور التي تثير اهتمام الباحثين والمخططين في مجال الرعاية والخدمة الاجتماعية من جهة والمنظمات الأهلية والخيرية من جهة أخرى ويمكن تحديدها بالمصادر التالية :[1]

1 ـ المجتمع المحلي حيث يعتبر أفراد المجتمع المحلي أهم مصادر التطوع .

2 ـ أبناء المؤسسة الاجتماعية نفسها بسبب إحساسهم بالانتماء إلى الجمعية، والمستفيدين منها

3 ـ الطلاب على مختلف مستوياتهم لأن ثقافتهم ومهارتهم وتخصصاتهم والنضج المعرفي لديهم يشكل مردوداً خصباً للتطوع.

4 ـ بعض السيدات اللواتي يتوفر لديهن الوقت الكافي لخدمة المجتمع و تنميته .

كما يعتبر نجاح الجمعيات الخيرية مرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرتها على تنمية مواردها البشرية والمالية، واستمراريتها في المجتمع الذي تعمل فيه، ويجب على أعضائها أن يأخذوا بعين الاعتبار تنظيم الموارد المالية وذلك بالإدارة الفعالة التي تجعل عملائها المستفيدين ليسوا مستفيدين فقط بل منتجين وممولين، وتشكل قطاعات المجتمع المختلفة (قطاع حكومي، خاص أهلي، أفراد) المصدر الأساسي للتمويل، فالمصدر الحكومي تراجع دوره نظراً للأزمات المالية التي تعيشها الحكومة، أما القطاع الخاص تعتبر الشركات ذات الملكية الفردية من أهم مصادر التمويل أكثر من الشركات المساهمة والتي تملك رأس مال كبير، بالإضافة إلى رسم الانتساب والاشتراكات والتي تعتبر ضئيلة نظراً لارتباطها بعدد الأعضاء، كذلك بالنسبة للتبرعات النقدية والعينية، وتعتبر الحفلات مصدر تمويل أساسي من جهة، ووسيلة لاستقطاب أعضاء جدد بالإضافة لإيرادات الاستثمار والأسواق الخيرية، والمعارض، واليانصيب الخيري[2].

---

[1] - خاطر، أحمد مصطفى. طريقة تنظيم المجتمع. مرجع سابق . ص 19 – 23

[2] - بكار، محمد.تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسساته، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. عمان، ص6 -18.

3 - 3 – 4 : المشاركة الأهلية والجمعيات الخيرية

هناك علاقة وثيقة جداً بين الجمعيات الخيرية والمشاركة الأهلية، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية إحدى مكونات المشاركة الأهلية الأساسية، ونلاحظ من خلال تعريف كل من الجمعيات الخيرية والمشاركة الأهلية نقاط الالتقاء والاندماج، حيث عرفت المشاركة الأهلية بأنها "عملية يمكن بواسطتها توحيد الجهود الأهلية "المواطنين"إلى جانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية والدينية للمجتمع المحلي، وربط المحليات بالمجتمع الأكبر ومساعدة المواطنين على المساهمة في تقدم الأمة .[1]

أما العمل الخيري فيعرّف "على أنه الاستعداد عند الإنسان لبذل جهد لمساعدة الآخرين من الفقراء والمحتاجين عن طريق المال أو الغذاء أو خدمات تعليمية، رعاية صحية، تأهيل وتدريب رعاية اجتماعية ....الخ دون توقع الربح المادي أو تحقيق أي منافع سياسية ".[2]

ومما سبق نجد الارتباط الوثيق الذي يتجلى في الهدف فكل من المشاركة الأهلية والجمعيات الخيرية تسعى لتقديم الخدمات للمجتمع المحلي ومساعدة أفراده لتحسين ظروف الحياة فيه وتحقيق التكامل والتكافل الاجتماعي، كما أن كل من المشاركة الأهلية والجمعيات الخيرية تعتمد على العمل التطوعي في دعم حركة التنمية وتأهيل المتطوعين للمشاركة الفعّالة في خدمة المجتمع. كذلك نجد كل من المشاركة الأهلية والجمعيات الخيرية تعتبر العنصر البشري أداة أساسية لها وهدفاً في نفس الوقت محاولةً منها لخدمته وتخفيف مشكلاته، وتشترك كل منهما بفكرة التنظيم والإدارة، فالمشاركة الأهلية تسعى لتنظيم الجهود الإنسانية التي تهدف إلى خدمة المجتمع ضمن منظمات وجمعيات أهلية، كذلك فإن الجمعيات الخيرية تعتبر واحدة من أهم ثمار

---

[1] - خاطر، أحمد مصطفى. طريقة تنظيم المجتمع. مرجع سابق، ص 52.

[2] - ناصر، سري . مرجع سابق، ص 4 .

تنظيم المشاركة الأهلية، وتشترك كل من الجمعيات الخيرية والمشاركة الأهلية بمبدأ الديمقراطية والإجماع في اتخاذ القرارات الخاصة بخططها وبرامجها التنموية، بعيداً عن البيروقراطية والحكومة لا تتدخل في عملية اتخاذ القرار ضمن إطار الجمعيات الخيرية والمشاركة الأهلية .

وتتفق كل من المشاركة الأهلية والجمعيات الخيرية على مبدأ النهوض بالمجتمع وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وفي كافة المجالات ودراسة الواقع الاجتماعي ووضع المقترحات اللازمة لحل المشكلات والعمل للحد منها دون الانتظار على الحكومة لحلها، من الضروري الإشارة إلى أن مجالات ونشاطات المشاركة الأهلية أوسع وأشمل من الجمعيات الخيرية. فقد صنف المفكر نقولا حداد المشاركة الأهلية إلى مجموعة جمعيات تضم جمعيات دينية، جمعيات خيرية، جمعيات علمية جمعيات تهذيبية، جمعيات فنية، جمعيات رياضية، في حين صنفها آخرون إلى سبع فئات نذكرها اجتماعية، مهنية، تعليمية، دينية، سياسية، ثقافية، منظمات خاصة، والأخيرة تنقسم إلى ثلاث فئات جمعيات تنمية المجتمع، جمعيات الرعاية الاجتماعية والخيرية، والجمعيات البيئية .[1]

3-3-5 :المبادئ الأساسية التي تعتمدها الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي

إن مجموعة الأفراد "المتطوعين"الذين يشكلون الجمعية الخيرية هم جزء من الموارد البشرية " الطاقة التنموية للمجتمع "، والجمعيات الخيرية قامت بالإضافة إلى خدماتها الإنسانية والخيرية باستثمار الموارد البشرية بشكل جيد وذلك بتأهيلهم وتدريبهم حتى يحققوا نجاح المشروع الخيري وهذه إحدى خطوات عملية التنمية. وانطلاقاً من هذا فقد ظهرت مجموعة من المبادئ الأساسية الهامة والضرورية والمتكاملة والمترابطة التي تحتاجها المشاركة الأهلية بمنظماتها المختلفة والتي يجب إتباعها لنجاح مشروعها التنموي، والجمعية الخيرية واحدة من

---

[1] - دياب، محمد حافظ، بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 172 – 174 .(بتصرف)

تلك المنظمات العاملة في ميدان التنمية وبدورها تحتاج إلى إتباع هذه المبادئ في كل عملية من عمليات نشاطها الخيري وخدمة المجتمع، وهذه المبادئ الأساسية هي:[1]

مبدأ إشراك أهالي المجتمع المحلي: إن إشراك الأهالي في عملية التخطيط التنموي يساعد في إظهار الحاجات الأساسية المطلوبة، فبمساعدة الأهالي للجمعيات الخيرية تجعل مشروعها أكثر قوة وتأثير، ويتعلم الأهالي على مراحل حل المشكلات التي تواجههم.

مبدأ التعامل في المشاريع والبرامج: تستهدف التنمية كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي أي مشروع تنموي يجب أن يكون شامل لكل جوانب الحياة في المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الجمعيات الخيرية القيام بتنفيذ المشروعات التي تهم المجتمع المحلي ككل والتخطيط لتنفيذ أي مشروع في المجتمع المحلي يجب أن يعتمد على معرفة سابقة بحاجات المجتمع المحلي ورغبتهم الفعلية.

مبدأ الاعتماد على موارد المجتمع المحلي: تعتمد تنمية وتطوير المجتمع المحلي بالدرجة الأولى على موارده البشرية والمادية، والجمعيات الخيرية تعتمد في نشاطها الخيري التنموي على جهود المتطوعين والمتبرعين وهم في الغالب من أبناء المجتمع المحلي الذي تعمل فيه.

مبدأ الاستعانة بالمؤسسات المحلية : يوجد في المجتمع المحلي مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية هدفها تقديم الخدمات للمجتمع المحلي، كالمدرسة، المستوصف المسجد،الجمعيات التعاونية، حاكم إداري، مركز أمني...الخ .ولهذه المؤسسات دور حيوي وهام في المجتمع، يجب استشارتها والتواصل معها لتحقيق نجاح المشروعات التنموية، فعلى الجمعيات الخيرية استثمار وجود هذه المؤسسات والتعاون معها في نشاطها الخيري والتنموي.

[1] - حسنين، محمد حسين، المرشد الفني للجمعيات الخيرية، مرجع سابق، ص ص 173 – 176.

مبدأ إثارة أهالي المجتمع المحلي وإقناعهم: على الجمعيات الخيرية أن تكون على معرفة بخصائص الناس في المجتمع المحلي" ثقافتهم، عاداتهم، تقاليدهم" وبهذه المعرفة تكون الجمعيات أكثر قدرة على الاتصال والتواصل مع أهالي المجتمع المحلي، وتحفيزهم على العمل الخيري.

مبدأ تشجيع وتدريب القادة المحلين: إن قيادات المجتمع هي الأكثر من غيرها قدرة على العمل وتنمية المجتمع المحلي، ولهذا لا بد من تدريب القادة المحليين والأخذ بيد القيادات الناشئة وإتاحة الفرص لها وتشجيعها على مستوى المجتمع الكلي .

مبدأ تفعيل دور الإعلام[1]: يتصل الإعلام اتصالاً مباشراً بالمجتمع لكونه التعبير الصادق والموضوعي عما يجري في المجتمع، وما يتصل بالقضايا التي تمس حياة الناس ومشاعرهم وأفكارهم، وهنا يأتي دور الإعلام في تعزيز المشاركة الأهلية، حيث أن العمل الخيري من غير إعلام يكون أقل فعالية، ويقل التحريض عليه، وبالتالي فالعمل الخيري يحتاج إلى الإعلام ومن خلاله تستطيع الجمعيات الخيرية أن تحرك دوافع العمل الخيري، وتقدم صورة للمجتمع عن أوجه العمل الخيري (نشأته، الخدمات التي يقدمها، وبرامجه وكيفية الوصول إليها والحصول على خدماتها)، وتصبح أيضاً أداة استقطاب للمتطوعين والمتبرعين وتقوم بنقل المعلومات التي تتبناها وتسعى إلى تحقيقها من أجل الجمهور كي تكسب الرأي العام، وحتى تتمكن الجمعيات الخيرية أن تصل إلى أهدافها المنشودة وتحقيق رسالتها لا بد لها من التخطيط الإعلامي تقوم من خلاله بتجنيد الطاقات البشرية والخبرات العلمية ودعم صناديقها المالية.

---

[1] - عبد المجيد، ليلى.(1997). نحو مزيد من التفاعل بين المنظمات الأهلية العربية ووسائل الإعلام.بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، ص4 – 16.

ومن الوسائل الإعلامية التي يمكن أن تنتجها كل جمعية من خلال كوادرها الإعلامية (الصحف، المجلات، صحف الحائط، الأجندات، الكتيبات،المعارض، المهرجانات والمسابقات)[1].

ومن الضروري الإشارة إلى ضعف الإعلام الخيري عبر مؤسسات الإعلام الرسمية و ذلك لعدة أسباب منها أن معظم الجمعيات الخيرية لا تخصص أية نسبة من ميزانيتها للتوظيف الإعلامي وافتقارها إلى الكوادر الإعلامية المدربة والتجهيزات الإعلامية المناسبة، وصعوبة حصول الجمعيات على مصادر تمويل للإعلام الخيري واقتصار عملها في المجتمعات الصغيرة.

[1] - الدليمي، حميد .(1998). التخطيط الإعلامي المفاهيم والإطار العام. عمان،الأردن: دار الشروق، ص102.

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

4 – 1 : نوع الدراسة

4 – 2 : المنهج المستخدم

4 – 3 : مجتمع الدراسة

4 – 4 : عينة الدراسة

4 – 5 : أدوات الدراسة

4 – 6 : الأساليب الإحصائية

4 – 1 : نوع الدراسة

تختلف الطرق المنهجية والأدوات المستخدمة في البحث باختلاف أهدافه ومجاله، وتهدف الدراسة الحالية إلى معرفة دور المشاركة الأهلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إجراء تقييم لرؤية القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها.

ويعرف التقييم بأنه " تقدير منظم وموضوعي لبرنامج أو مشروع أو سياسة، بما يشمل تصميمها وتنفيذها ونتائجها "[1].

كما يعرف مفهوم تقييم منظمات المجتمع المدني بأنه "عملية تشاركية منهجية تستند على تعلم جماعي ومعرفة منظمة تسهم في بناء القدرات، تستهدف التحقق من أن مشروعات وبرامج ومنظمات المجتمع المدني تحقق الأهداف التي تتبناها لتحسين نوعية حياة البشر وبأقصى فاعلية وكفاءة "[2].

لذلك تم الاعتماد على الدراسة التقييمية كنوعية من الدراسات المفضلة للأسباب التالية :[3]

- يهدف التقييم إلى توفير البيانات الضرورية التي تساعد على اتخاذ القرارات الموضوعية.
- يساعد التقييم في تحديد مدى إمكانية استمرار برنامج معين وأي البرامج البديلة يمكن أن تحقق فوائد أكثر من خلال توفير معلومات عن كل برنامج ومكوناته.
- يعتبر التقييم عملية مفيدة للقائمين على الجمعيات الخيرية والمشاركين في عملية تقييم أهدافها وتتطلب منهم معرفة معلومات كثيرة عن الأنساق التي يتعاملون معها.
- يفيد التقييم في تحديد الجوانب الإيجابية التي ساهمت في نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها، وتحديد الجوانب السلبية بهدف تجنبها.

---

[1] - قنديل، أماني، وآخرون.(2007). تقييم منظمات المجتمع العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ص38 .

[2] - المرجع السابق ، ص 40 .

[3] - أبو المعاطي، ماهر.(2004). تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: زهراء الشرق، ص 110 .(بتصرف).

كما يساهم تقييم منظمات المجتمع المدني في[1] :

- إن تقييم منظمات المجتمع المدني، هو مكون رئيسي في عملية بناء القدرات والمساهمة في تطوير أداء المنظمة.
- يحقق تقييم منظمات المجتمع المدني مطلباً رئيسياً وهو الشفافية والمحاسبة.
- يرتبط بالتخطيط الاستراتيجي، أي توظيف التقييم لإعادة النظر في الخطة الإستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني.

[1] ـ قنديل، أماني، وآخرون.(2007). تقييم منظمات المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ص 40 – 41 .

4 – 2 : المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والذي يعرف على أنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي ما، ويهتم المسح الاجتماعي بدارسة قطاع كبير من الواقع الاجتماعي بهدف الحصول على بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها من أجل الاستفادة منها في التخطيط المستقبلي .[1]

واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لكل من :

أ – القائمين على الجمعيات الخيرية (عينة الدراسة).

ب – المستفيدين من الجمعيات الخيرية (عينة الدراسة).

ويعزو استخدام هذه الدراسة للمسح الاجتماعي لما يلي :

ـ يمكن المسح الاجتماعي من الحصول على بيانات كمية ضرورية عن واقع الجمعيات خيرية.

ـ يمكن المسح الاجتماعي من التعرف على إسهامات المشاركة الأهلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الوصف والتحليل لاستنباط أهم مواصفات الظاهرة المدروسة والكشف عن العوامل المؤثرة فيها عبر القيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة لهذه الدراسة .

[1] ـ عبد الرحمن،عبدالله محمد، البدوي،محمدعلي. (2000). مناهج وطرق البحث الاجتماعي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص255 .

4 – 3 : مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في محافظة اربد والتي بلغ عددها (159) جمعية خيرية (109) متعددة الأغراض أي بنسبة (68.6%) مقابل(50) جمعية متخصصة بنسبة (31.4%) موزعة على قصبة اربد وثمان ألوية تابعة لها والجدول التالي يبين توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة اربد حسب الأقاليم والغرض.

جدول رقم (1) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة اربد حسب الأقاليم والغرض

الرقم	الألوية	الجمعيات المتعددة الأغراض	الجمعيات المتخصصة	المجموع
1	القصبة	37	20	57
2	لواء الكورة	14	2	16
3	لواء بني كنانة	21	3	24
4	لواء الرمثا	6	4	10
5	لواء بني عبيد	7	6	13
6	لواء المزار الشمالي	8	2	10
7	لواء الطيبة	5	4	9
8	لواء الوسطية	4	2	6
9	لواء الأغوار الشمالية	7	7	14
	المجوع	109	50	159
	النسبة المئوية	% 68.6	% 31.4	%100

المصدر:سجلات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في محافظة اربد إحصاءات العام 2007

يشير هذا الجدول إلى أن معظم الجمعيات الخيرية في محافظة اربد هي جمعيات متعددة الأغراض حيث بلغت نسبتها (68.6%) متعددة الأغراض، بينما بلغت نسبة الجمعيات المتخصصة(31.4%) جمعية متخصصة، هذا يعني أن معظم الجمعيات الخيرية تنوع الخدمات التي تقدمها للفئات المحتاجة نظراً لتنوع الاحتياجات داخل المجتمع المحلي.

4 – 4: عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة أثناء اختيارها للجمعيات الخيرية عينة الدراسة على الطريقة العشوائية المنتظمة حيث تم تحديد الجمعيات الخيرية حسب غرضها متعددة ومتخصصة ومكان الجمعية في المحافظة حسب الألوية لتكون أكثر تمثيلاً للمجتمع الأصلي، وتم اختيار(6) جمعيات من قصبة اربد و(5) جمعيات من الألوية التابعة لها كما هو موضح في الجدول التالي .

جدول رقم (2) يبين توزيع الجمعيات الخيرية عينة الدراسة حسب اسم الجمعية ومكان تواجدها والقائمون عليها و المستفيدون من خدماتها

العينة / اسم الجمعية	مكان الجمعية	القائمون على العمل الخيري		المستفيدون من العمل الخيري	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
النهضة للتحديات الحركية	القصبة	15	% 10.5	39	% 11.4
سيدات كنانة	بني كنانة	15	% 10.5	28	% 8.2
أيدون الخيرية	بني عبيد	11	% 7.7	35	% 10.2
أبي عبيدة الخيرية	المزار	10	% 7.0	28	% 8.2
وقاص الخيرية	الأغوار الشمالية	15	% 10.5	35	% 10.2
الحصن الإسلامية	بني عبيد	12	% 8.4	30	% 8.8
رعاية الأسرة و الطفولة	القصبة	12	% 8.4	35	% 10.2
ناطفة الخيرية	القصبة	15	% 10.5	32	% 9.4
المبرة للأيتام	القصبة	15	% 10.5	39	% 11.4
جمعية التطوير الحضري	القصبة/بيت راس	15	% 10.5	33	% 9.6
رعاية اسر السجناء	القصبة	8	% 5.6	8	% 2.3
المجموع		143	% 100.0	342	% 100.0

وتتكون عينة الدراسة من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في (11) جمعية خيرية لتمثل الجمعيات الخيرية في محافظة اربد بهذه الدراسة.

من الضروري الإشارة إلى أنه تم توزيع (175) استمارة على القائمين (المتطوعين) على الجمعيات الخيرية من أعضاء الهيئة العامة والهيئة الإدارية استرد منهم (143) استمارة أي بنسبة استجابة مقدارها (81.7%)، كذلك تم توزيع (450) استمارة على المستفيدين من خدمات

الجمعية الخيرية استرد منهم (342) أي بنسبة استجابة مقدارها (76%)، ويلاحظ أن نسبة الاستجابة من القائمين أعلى بنسبة (5.7%) من نسبة استجابة المستفيدين، ويعزى ذلك إلى أن الوصول إلى القائمين أيسر في عمليتي توزيع الاستمارات واستردادها من الوصول للمستفيدين.

4 – 5: أدوات الدراسة

يعتمد نجاح البحث في تحقيق أهدافه على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة .[1] وقد اعتمدت الدراسة على أداتين لتحقيق أهدافها :

أ – استمارة خاصة بالقائمين على الجمعيات الخيرية (عينة الدراسة) .

ب – استمارة خاصة بالمستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية(عينة الدراسة).

والتي تم بنائهما بالاعتماد بشكل رئيسي على الأدب النظري والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة. وتتألف الاستمارة الأولى الخاصة بالقائمين على الجمعيات الخيرية من بعدين:

البعد الأول: يضم بيانات أولية عن القائمين مؤلفة من (7) أسئلة حول متغيرات (الجنس،العمر مكان الإقامة،المستوى التعليمي،الحالة الاجتماعية،المهنة خارج نطاق الجمعية، مستوى المعيشة)

البعد الثاني: يضم البيانات الأساسية والمؤلفة من (16) سؤال مشتقة من مشكلة الدراسة وأسئلتها تفيد في الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، وقد اقتصرت هذه الدراسة على الأسئلة المغلقة لسهولة تحليلها، حيث تم تحديد احتمالات الإجابة حسب طبيعة كل سؤال من الأسئلة (12) الأولى، بينما ضمت الأسئلة من السؤال رقم (13) وحتى السؤال رقم (23) مجموعة من الفقرات تراوحت ما بين (6 – 14) فقرة لكل سؤال .

كما تتألف الاستمارة الثانية الخاصة بالمستفيدين من الجمعيات الخيرية من بعدين:

[1] - الجوهري، محمد محمود.(1997). علم الاجتماع- النظرية،الموضوع،المنهج. الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية. ص218.

البعد الأول: يضم بيانات أولية عن المستفيدين مؤلفة من (10)أسئلة مغلقة تتعلق(بالجنس،العمر ومكان الإقامة،المستوى التعليمي،حجم الأسرة،الحالة الاجتماعية، العمل الذي يمارسه المستفيد الدخل الشهري للمستفيد، المعيل للأسرة، واسم الجمعية المستفاد منها) .

البعد الثاني: يضم البيانات الأساسية و المؤلفة من(7)أسئلة يضم كل سؤال عدد من الفقرات تتراوح مابين (6 – 12) فقرة لكل سؤال .

ولقد تم جمع البيانات من خلال الاستمارتين والتي تفيد في الإجابة على أسئلة الدراسة .

- **صدق الأداة**

اعتمدت الدراسة على الصدق الظاهري (صدق المحكمين)، حيث عرضت (الاستمارتين) على مجموعة من الخبراء في مجال(علم الاجتماع، الخدمة الاجتماعية)، وتم تعديل الأدوات في ضوء الملاحظات التي أشار إليها الخبراء لتصحيح الاستمارة الأولى للقائمين والتي تتألف من (23) سؤال، وتصحيح الاستمارة الثانية للمستفيدين والتي تتألف من(17) سؤال .

كما اعتمدت على صدق المحتوى حيث مثل المحتوى النظري داخل استجابات الاستمارتين .

- **ثبات الأداة**

اعتمدت الدراسة على طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، إذ تم اختيار عينة عشوائية من القائمين على الجمعيات الخيرية، والمستفيدين من خدماتها، مع مراعاة تشابههم مع مجتمع الدراسة في مختلف الخصائص وغير مشمولين بالعينة، وفي ضوء ذلك تم التحقق من ثبات الاستمارة من خلال تطبيق الأداتين على عينة مكونة من(10) من القائمين على الجمعيات الخيرية و(15) من المستفيدين من خدماتها، وكان هناك فاصل زمني قدره (15) يوم بين الاختبارين، ثم تم التعديل في ضوء نتائج هذا الاختبار.

وقد تم استخدام معامل القدرة على الاسترجاع والذي يعني عدد الأخطاء مقسومة على عدد الاستجابات ومضروبة بمائة لإيجاد معامل الثبات والذي قدر في هذا الاختبار بـ (0.88).

وقد خرجت الاستمارتين مقسمة إلى البنود التالية:

- البيانات الأولية الخاصة بالقائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها (عينة البحث).
- البيانات الخاصة بملامح الجمعيات الخيرية .
- البيانات الخاصة بالدور الفعلي للجمعيات الخيرية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.
- البيانات الخاصة بالأساليب التي تستخدمها الجمعيات الخيرية في تفعيل الدور التنموي للمشاركة الأهلية بالمجتمع.
- البيانات الخاصة بالمشكلات التي تعاني منها الجمعيات الخيرية، والصعوبات التي تواجه المستفيدين في الحصول على الخدمة .
- البيانات الخاصة بمقترحات تفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية وتنمية المجتمع الأردني .

4 – 6: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد عملية جمع البيانات من عينة الدراسة تم تفريغها للقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة لهذه الدراسة، بحيث اعتمد مستوى الدلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) في تفسير النتائج .

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية والتشتت مثل (التكرارات النسب المئوية، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لكل سؤال من أسئلة الدراسة وذلك للتعرف على مدى دلالتها الإحصائية بما يخدم أهداف الدراسة .

الفصل الخامس : جداول الدراسة و تحليلها

أ : الجـداول المرتبطـة بواقـع الجمعيـات الخيريـة بالمملكـة الأردنيـة الهاشـمية

ب : الجـداول المرتبطـة بأدوات الدراسـة لكل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها (عينة الدراسة).

أ : الجداول المرتبطة بواقع الجمعيات الخيرية بالمملكة الأردنية الهاشمية

واقع الجمعيات الخيرية بالمملكة الأردنية الهاشمية

مرّت الجمعيات الخيرية بمراحل تاريخية أثرت على طبيعتها وأهدافها، ولقد استطاعت أن تتعايش وتتكيف مع ظروف كل مرحلة، ولا شك أن المملكة الأردنية الهاشمية قد مرّت بعدة أزمات نتج عنها تطور في العمل الخيري، وإقبال المواطنين للمشاركة الفعالة لمواجهة تلك الأزمات انطلاقاً من التقاليد الاجتماعية العربية الأصيلة، والقيم والتعاليم الدينية السامية التي تحث على التضامن والتكافل الاجتماعي، ولقد صنف الباحثون المراحل التي مرّ بها العمل الخيري الأردني في أربع مراحل تبعاً لمجموعة من المتغيرات التاريخية الاجتماعية والسياسية.

المرحلة الأولى : تمتد من عام 1912 حتى نهاية 1947 :

تعتبر مرحلة العشرينات بمثابة نقطة انطلاق العمل الاجتماعي الخيري بشكله المنظم، وكان ذلك نتيجة لدوافع متعددة، بعضها اجتماعي وبعضها الآخر ديني، واتصف هذا العمل بصفة الإحسان، إذ كان نشاطه يقتصر على تقديم المعونات المالية لجماعات فئوية .

أما في مرحلة الثلاثينات فقد اتخذ العمل الاجتماعي الخيري البعد الاجتماعي بدل البعد الفئوي الذي كان سائداً، وكان من سمات هذه المرحلة دخول المرأة في العمل الخيري وتم تشكيل جمعيات نسوية يتمحور نشاطها حول قضايا الأسرة وتقديم العون للفقراء.

المرحلة الثانية : تمتد من عام 1948 حتى نهاية عام 1966 :

شهد الأردن تغيرات سكانية نتيجة لآثار النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني عام (1948)، هذه التغيرات أثرت على العمل الاجتماعي الخيري، حيث أصبح له دور فعّال في معالجة المشاكل والقضايا الاجتماعية ، كما كان للمرأة الأردنية دوراً بارزاً في المجال التطوعي الخيري في ظل ظهور مشاكل اللجوء والتشرد حيث برزت الحركة النسائية في رعاية اللاجئين وعلاج الجرحى والمرضى في المستشفيات انطلاقاً من دوافع إنسانية.

المرحلة الثالثة : تمتد من عام 1967 حتى نهاية عام 1986:

بهذه المرحلة أخذ العمل الخيري يهتم بالتخصصية في مجال أو أكثر من مجالات الخدمة الاجتماعية، فقد عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على تطوير خدمات الجمعيات ضمن خطة ثلاثية للتنمية، وظهرت جمعيات متخصصة في شؤون معينة مثل الصحة، الإعاقة ..الخ. كما ظهرت مؤسسات وطنية داعمة للعمل الاجتماعي الخيري كصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ومؤسسة نور الحسين، وعملت على توفير الدعم المادي والفني لمشاريع وبرامج الجمعيات والهيئات التطوعية في الأردن.

المرحلة الرابعة : تمتد من عام 1987 حتى الوقت الراهن :

تطور العمل التطوعي الخيري في هذه المرحلة نتيجة تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن، فقد زادت نسب الفقر والبطالة، الأمر الذي أفرز مشكلات كان من الضروري التصدي لها من خلال العمل الاجتماعي الخيري ، ونستطيع القول بأن العمل الخيري لم يترك أي مجال من مجالات الحياة إلا وترك فيه بصمة مثل إقامة المباني كالمدارس والعيادات، وفي المجال الزراعي قدم المساعدة للمزارعين، وفي مجال الخدمات فقد قدمت المساعدات للمحتاجين والفقراء كما أقام في المجال الاجتماعي والثقافي حملات التوعية والتثقيف والمعارض والمشاريع الإنتاجية..الخ[1].

---

[1] ـ عودة، محمود، وأخرون،واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دراسة لأربع أقطار عربية، القاهرة: دار المستقبل العربي ص 89 – 94.

1 – تطور الجمعيات الخيرية في المملكة وتوزعها خلال الفترة (1997 – 2006)

جدول رقم (3) يبين تطور الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة خلال الفترة (1997 – 2006)

السنة / المحافظة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عمان	249	267	272	283	284	280	282	311	318	365
اربد	112	127	128	129	129	129	130	138	145	156
الكرك	42	46	46	46	46	44	46	53	58	64
معان	42	45	44	43	43	43	43	44	45	45
الزرقاء	54	56	57	58	59	59	64	72	86	97
البلقاء	52	55	55	54	55	51	51	47	50	54
المفرق	43	49	52	55	59	58	60	74	76	92
الطفيلة	16	16	16	16	18	17	18	18	19	23
العقبة	18	17	18	17	17	17	17	17	24	28
مادبا	19	20	22	25	26	29	28	36	38	43
عجلون	22	22	23	23	23	23	23	27	28	30
جرش	18	21	21	23	23	22	22	22	25	27
المجموع	687	738	734	773	782	772	784	859	912	1024
الزيادة السنوية[1]	–	96	-4	39	9	-10	12	75	53	112
%[2]	100	107.4	106.8	112.5	113.8	112.4	114.1	125	132.8	149

المصدر : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، تقرير المجلس التنفيذي عام 2006.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية عام /1997/ بلغ (687) جمعية خيرية موزعة على محافظات المملكة، وارتفع هذا العدد عام

[1] : " ملاحظة : تم اختيار سنة 1997 سنة الأساس الأولى في حساب الزيادة السنوية، ومن ثم تصبح السنة السابقة هي سنة الأساس بالنسبة للسنة التالية. وعلى هذا المبدأ سيتم حساب مقدار الزيادة السنوية .

[2] : " بحساب النسب المئوية كانت سنة الأساس الوحيدة هي العام / 1997 / .

/2006/ ليصل إلى(1024) جمعية خيرية أي بزيادة مقدارها (337) جمعية خيرية، وبنسبة زيادة مقدارها (49 %) أي ما يقارب النصف، وهذا المؤشر يدل على أمرين هامين:

أولهما : زيادة نسبة الفئات المحتاجة في المجتمعات المحلية الأردنية الأمر الذي استدعى إلى ظهور هذا العدد من الجمعيات الخيرية .

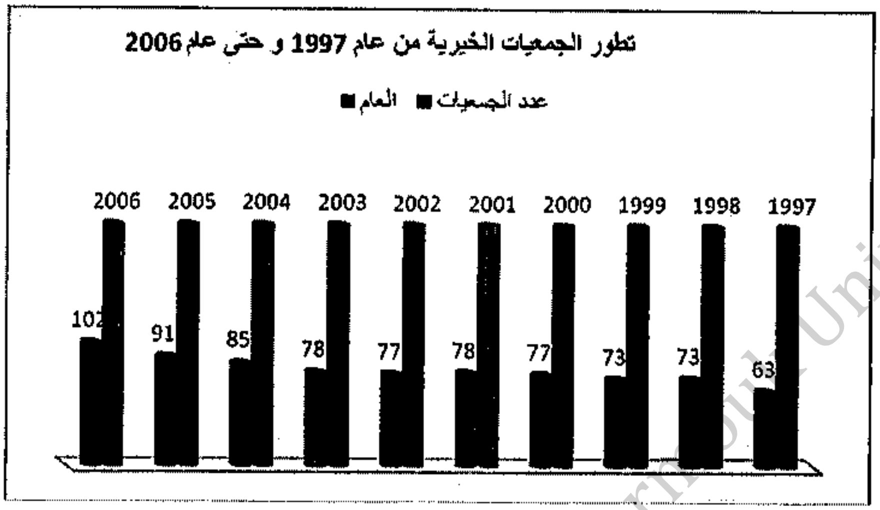
الأمر الثاني: بروز الحس الوطني والتشاركي النابع عن قيم العقيدة الإسلامية والأخلاق الإنسانية، والإيمان بضرورة وأهمية المشاركة الأهلية للتصدي لاحتياجات المجتمعات المحلية والحد من المشكلات التي تعاني منها مجتمعاتهم والتي تعجز الدولة عن حلّها بمفردها، فكان لابد لها من التصدي لهذه المشكلات بدوافع إنسانية و دون انتظار أي ربح مادي أومعنوي.

كما يلاحظ انخفاض في عدد الجمعيات الخيرية في العام /1999/ عن العام السابق بمقدار أربع جمعيات خيرية، وانخفاض آخر في العام/2002/ عن العام السابق بنقصان قدره (10) جمعيات خيرية، وإن مؤشر التناقص إنما يدل على مدى التنظيم والرقابة المفروضة على الجمعيات الخيرية وتقييمها، حيث تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بحل بعض الجمعيات التي لم تحقق أهدافها التي أنشأت لأجلها، الأمر الذي يعكس مدى أهمية أهداف الجمعيات الخيرية ودورها في خدمة المجتمع.

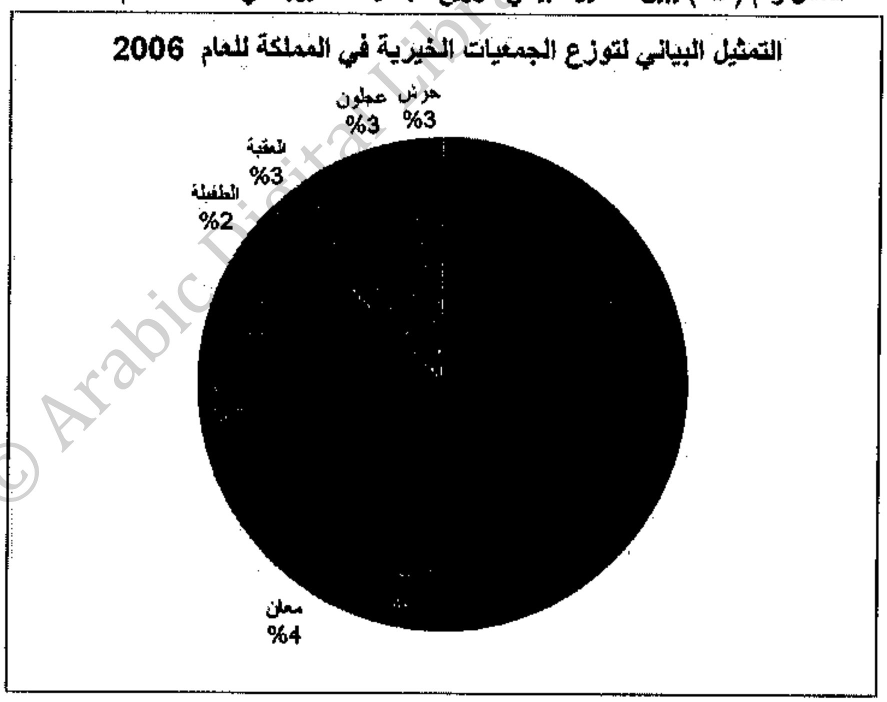
ومن الضروري الإشارة إلى أن العاصمة عمان تحتل المرتبة الأولى من حيث توزع الجمعيات الخيرية حيث بلغ عدد الجمعيات الخيرية فيها (365) جمعية خيرية من المجموع الكلي (1024) جمعية خيرية أي بنسبة (35.64%) تليها محافظة اربد موضوع الدراسة والتي بلغ عدد الجمعيات الخيرية فيها (156) وبنسبة (15.23%).وباقي المحافظات تتراوح نسبة الجمعيات الخيرية المتواجدة فيها ما بين (2.24 % - 9.47 %). و ذلك حسب تقديرات العام /2006/ .

وفيما يلي الشكل رقم (1) يبن تطور الجمعيات الخيرية في المملكة من عام/1997- 2006 / .

الشكل رقم (1) يبين تطور الجمعيات الخيرية في المملكة من عام 1997 وحتى عام 2006



الشكل رقم (2) يبين التمثيل البياني لتوزيع الجمعيات الخيرية في المملكة للعام 2006



2 – توزيع الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة حسب الموقع الجغرافي (ريف، مدينة)

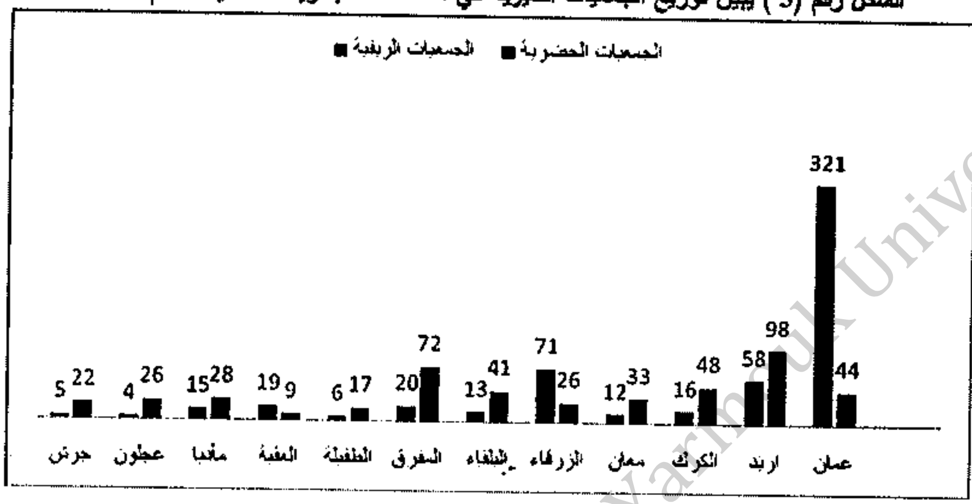
جدول رقم (4) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة حسب الموقع الجغرافي (ريف ، مدينة)

المحافظة	عدد الجمعيات	الجمعيات الريفية	%	الجمعيات الحضرية	%
عمان	365	44	12	321	88
اربد	156	98	62.8	58	37.2
الكرك	64	48	75	16	25
معان	45	33	73.3	12	26.7
الزرقاء	97	26	26.8	71	73.2
البلقاء	54	41	75.9	13	24.1
المفرق	92	72	78.2	20	21.8
الطفيلة	23	17	73.9	6	26.1
العقبة	28	9	32.1	19	67.9
مادبا	43	28	65.1	15	34.9
عجلون	30	26	86.7	4	13.3
جرش	27	22	81.5	5	18.5
المجموع	1024	464	45.3	560	54.7

المصدر : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ، تقرير المجلس التنفيذي 2006 .

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة تركز الجمعيات الخيرية في الريف أكثر من تركزها في المدينة باستثناء العاصمة عمان ومحافظة الزرقاء والعقبة والتي تراوحت نسبة الجمعيات الخيرية الحضرية مابين (67.9 -88 %). بينما نجد باقي المحافظات ومن ضمنها محافظة اربد موضوع الدراسة تركز الجمعيات الخيرية في الريف أكثر من تركزها في المدينة، فنلاحظ أن نسبة الجمعيات الخيرية الريفية تراوحت نسبتها مابين (62.8%-86.7%)، ويعزى السبب إلى طبيعة المجتمع الريفي الذي يتسم بالتعاون والتساند والتكافل الاجتماعي. وفيما يلي الشكل رقم (3) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب ريف – مدينة حسب التقرير التنفيذي للإتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة للعام / 2006 /. كما هو مبين في الشكل رقم (3) .

الشكل رقم (3) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب ريف – مدينة للعام 2006



3 – توزيع الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة حسب الغرض

جدول رقم (5) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب الغرض (متخصصة، متعددة الأغراض)

المحافظات	عدد الجمعيات	الجمعيات المتخصصة		الجمعيات متعددة الأغراض	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
عمان	365	142	% 38.9	223	% 61.1
اربد	156	34	% 20.6	122	% 79.4
الكرك	64	10	%15.6	54	% 84.4
معان	45	8	% 17.8	37	% 82.2
الزرقاء	97	16	% 16.5	81	% 83.5
البلقاء	54	5	% 9.2	49	% 90.8
المفرق	92	20	% 21	72	% 79
الطفيلة	23	4	% 17.4	19	% 82.6
العقبة	28	4	% 14.3	24	% 85.7
مأدبا	43	5	% 11.6	38	% 88.4
عجلون	30	6	% 20	24	% 80
جرش	27	2	% 7.4	25	% 92.6
المجموع	1024	256	% 25	768	% 75

المصدر : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تقرير المجلس التنفيذي 2006 .

من الملاحظ أن نسبة الجمعيات الخيرية المتعددة الأغراض تزيد بمقدار ضعفي نسبة الجمعيات المتخصصة، حيث بلغت نسبة الجمعيات الخيرية المتعددة الأغراض (75%) مقابل (25%) نسبة الجمعيات المتخصصة. أما فيما يتعلق بمحافظة اربد موضوع الدراسة نجد نسبة الجمعيات الخيرية المتعددة الأغراض بلغت نسبتها (79.4%) مقابل (20.6%) متخصصة.

وبالعودة إلى الجدول رقم(1) نلاحظ الاختلاف في نسب الجمعيات المتعددة والمتخصصة حيث أشار الجدول أن نسبة الجمعيات الخيرية متعددة الأغراض(68.6%) مقابل المتخصصة (31.4%) حيث أن الإحصائيات الواردة فيه تم الحصول عليها من سجلات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في اربد للعام /2007/ غير المنشور وقت إجراء هذه الدراسة. بينما الأرقام الواردة في هذا الجدول تم الحصول عليها من تقرير المجلس التنفيذي للجمعيات الخيرية الصادر في 31 / 12 / 2006. فيما يلي الشكل رقم (4) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب الغرض للعام /2006/.

الشكل رقم (4) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب الغرض(متعددة الأغراض – متخصصة) للعام 2006



4 – الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية في المملكة .

تعد المشاركة الأهلية في الأردن رديفاً مهماً وشريكاً استراتيجياً للقطاعين العام والخاص حيث تسهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى هذا الإسهام بالخدمات التي تقدمها للمجتمعات المحلية ونشر الوعي الاجتماعي وتحقيق معنى المواطنة الحقيقية بين كافة شرائح المجتمع، وكما ذكرنا سابقاً فإن الجمعيات الخيرية تمثل أسمى صور هذه المشاركة باعتبارها تقدم الخدمات المتنوعة للمجتمعات المحلية دون انتظار أي مقابل وإيماناً منها بقيم التكافل الاجتماعي ونجد بصماتها التنموية في كافة المجالات الإنسانية .

الجدول التالي يبين توزيع الجمعيات الخيرية بالمملكة حسب الخدمات وعدد المراكز وعدد المنتفعين حسب تقرير المجلس التنفيذي للإتحاد العام للجمعيات الخيرية للعام /2006/.

جدول رقم (6) يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب الخدمات وعدد المراكز و المنتفعين

الخدمات	الطفولة		الرعاية المؤسسية			خدمات تعليمية	خدمات صحية			مساعدات نقدية وعينية	قروض			
	رياض أطفال	حضانة	أيتام	معوقين	مسنين		جمعيات	مستشفى	عيادات		زراعي	مهني	تجاري	خدمي
عدد المراكز	293	53	31	178	2	42	54	2	89	مركز الجمعية	51			
عدد المنتفعين	24273	919	797	28997	124	27405	692990			345376	692	224	647	134

المصدر : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تقرير المجلس التنفيذي 2006 .

من خلال تحليلنا لهذا الجدول نجد أن الجمعيات الخيرية تهتم بالخدمات الصحية بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبة المنتفعين منها(62%)، تأتي بعدها المساعدات العينية والنقدية بنسبة (31%) وباقي الخدمات متقاربة من حيث عدد المنتفعين حيث تشكل نسبتها مابين (2 - 3%) كما هو مبين في الشكل رقم (5) .

الشكل رقم (5) يبين توزيع الخدمات و نسبة المستفيدين في المملكة للعام 2006



ب : الجداول المرتبطة بأدوات الدراسة

لكل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها

(عينة الدراسة)

أولاً : البيانات الأولية " خصائص العينة "

1 – 1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم (7) يبين توزيع أفراد العينة(قائمون، مستفيدون) حسب الجنس

العينة	القائمون على العمل الخيري			المستفيدون من العمل الخيري		
الجنس	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	98	45	143	139	203	342
النسبة المئوية	% 68.5	%31.5	% 100	%40.6	%59.4	% 100

يوضح الجدول رقم(7) توزيع أفراد العينة (قائمون ومستفيدون) حسب الجنس، ويعتبر مؤشر الجنس من المؤشرات الهامة التي تساعدنا على معرفة نسبة كل من القائمين على العمل الخيري ونسبة المستفيدين(ذكور، إناث)، ويكشف لنا مساهمة المرأة في العمل الاجتماعي. فقد بلغ عدد القائمين (أعضاء هيئة إدارية، أعضاء هيئة عامة) جميعهم من المتطوعين في العمل الخيري في الجمعيات الخيرية عينة الدراسة (143) قائم وقائمة، حيث بلغت نسبة الأفراد القائمين من الذكور(68.5%)، بينما بلغت نسبة الإناث القائمات على الجمعيات الخيرية (31.5%) ونسبة الإناث في هذه الدراسة تعتبر نسبة جيدة إذا ما قورنت مع الدراسات السابقة والتي لم تتجاوز نسبتها في معظم الدراسات السابقة عن (25%)، فنجد في الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات والبحوث في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والتي جاءت بعنوان(واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية،1985) أن نسبة الإناث القائمات على الجمعيات الخيرية في محافظة اربد بلغت(12.5%) وعلى مستوى المملكة بلغت نسبة الإناث القائمات (16%) حيث كان عدد الجمعيات الخيرية في تلك الفترة على مستوى محافظة اربد متضمنة كل من محافظتي المفرق وجرش(101) جمعية خيرية وبالعودة إلى الجدول رقم(3) الذي يبين تطور

الجمعيات الخيرية في المملكة نجد أن عدد الجمعيات الخيرية في محافظة اربد وحدها بلغ (156) جمعية خيرية حسب تقرير المجلس التنفيذي للإتحاد العام في31 /2006/12.

كما نلاحظ في دراسة الباحث رفعت الفاعوري بعنوان الجمعيات الخيرية في محافظة اربد واقع وطموح، (1997). والتي تشير إلى أن نسبة مشاركة الإناث في العمل الخيري بلغت (22.3%) بالجمعيات الخيرية في محافظة اربد والتي بلغ عددها(110) جمعية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أماني قنديل وآخرون(2002)، بعنوان الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية وخلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة المتطوعين الذكور أعلى من نسبة المتطوعين الإناث في الدول موضوع الدراسة، كانت أعلى نسبة للذكور في مصر وأعلاها للإناث في الأردن.

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة طردية بين عدد الجمعيات الخيرية ونسبة مشاركة الإناث في العمل الخيري، حيث نجد أنه كلما ازداد عدد الجمعيات الخيرية ازدادت مشاركة الإناث في العمل الخيري، ويعزى السبب أيضاً إلى ارتفاع مستوى تعليم المرأة ووعيها بقضايا المجتمع ومشكلاته ومشاركتها في العمل الخيري وخاصة في مجالات رعاية الطفولة والأسرة ورعاية المعاقين وظهور ما يسمى الجمعيات النسائية التي تعنى في شؤون المرأة تأهيلها وتدريبها ورعايتها صحياً وإنجابياً ... الخ .

أما بالنسبة للمستفيدين نجد أن الإناث هنّ أكثر استفادة من الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث المستفيدات من العمل الخيري(59.4 %) مقابل(40.6%) من المستفيدين الذكور.

وهنا تتفق مع دراسة الفاعوري التي أوردت أن نسبة الإناث المستفيدات من العمل الخيري بلغت(77.7%)، كما تتفق مع دراسة الباحث جابر بدور بعنوان (أهمية ودور مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في خلق فرص عمل وتوليد دخل في الأردن، 1995)، حيث أشارت إلى

أن نسبة(59%) من المستفيدين هم من الإناث،(31%) منهن ربات بيوت، ويفسر ذلك تنوع العمل الخيري ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية ..الخ من جهة، ومن جهة ثانية اتجاه الجمعيات نحو تأهيل الإناث لتكون أكثر فاعلية في المجتمع، حيث يعتبر الذكور أكثر قدرة في الاعتماد على أنفسهم في تدبير العمل من الإناث نظراً لميل الإناث نحو المهن السهلة والبسيطة.

1- 2 : توزيع أفراد العينة حسب العمر

يفيدنا مؤشر العمر في التعرف على نسبة مشاركة جميع الفئات العمرية بشكل عام، ومدى مشاركة فئة الشباب في العمل الاجتماعي الخيري بشكل خاص، كما يحدد لنا بدقة من هي الفئات العمرية الأكثر استفادة من هذا العمل .

1 – 2 – 1: توزيع القائمين على الجمعيات الخيرية حسب العمر

جدول رقم (8) يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب العمر

الفئة العمرية / العينة	أقل من (25)	25 – 34	35 – 44	45 فأكثر	المجموع
التكرار	16	64	28	35	143
النسب المئوية	%11.2	%44.8	%19.6	%24.4	%100.0

يوضح الجدول تركز القائمين على الجمعيات الخيرية (عينة الدراسة) في الفئة العمرية {25 – 34} بنسبة (44.8%) وتعبر هذه الفئة عن فئة الشباب وهذا المؤشر إيجابي يدل على انخراط الشباب الأردني في العمل الاجتماعي الخيري، تليها الفئة العمرية {45 فأكثر} بنسبة (24.4%) ومعظم أفرادها من فئة المتقاعدين، وهنا تتفق هذه الدراسة مع دراسة الفاعوري التي أشير إليها سابقاً والتي أكدت على التوجه لتفعيل دور الشباب في العمل الاجتماعي الخيري باعتبارهم أقدر من كبار السن في رفع مستوى خدمات الجمعيات الخيرية، وتأتي الفئة العمرية {35 – 44} بنسبة (19.6%) وتتدرج هذه الفئة أيضاً ضمن فئة الشباب، وأخيراً الفئة العمرية

أقل من{25} بنسبة (11.2%) ومعظمهم من أبناء القائمين وأقربائهم، وهذه النسبة تعطي صورة إيجابية على مشاركة هذه الفئة في العمل الاجتماعي الخيري، ومن الضروري الإشارة إلى ضرورة تطوير مفهوم وقيمة العمل التطوعي في المدارس والجامعات الأردنية حتى لا تقتصر المشاركة الأهلية في هذه الفئات العمرية على أبناء القائمين وأقاربهم، ولتشمل جميع أفراد المجتمع في هذه الفئات العمرية. وتتفق مع دراسة موسى شتيوي وآخرون بعنوان التطوع في العالم العربي، حيث أشارت إلى أن أعلى نسبة للمتطوعين في الأردن كانت من الفئات الشابة.

1– 2 – 2 : توزيع المستفيدين من الجمعيات الخيرية حسب العمر

جدول رقم (9) يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب العمر

الفئة العمرية / العينة	أقل من (20)	20 - 29	30 - 39	40 فأكثر	المجموع
التكرار	85	109	81	67	342
النسب المئوية	24.8	%31.9	23.7	%19.6	%100.0

يوضح هذا الجدول أن الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية تشمل جميع الفئات العمرية في المجتمع الأردني، حيث نجد أن النسب تتراوح ما بين(19.6%–31.9%)، تتركز نسبة المستفيدين من الجمعيات الخيرية (عينة الدراسة) في الفئة العمرية {20– 29 } بنسبة (31.8%) وهذه الفئة هي فئة الشباب، في حين نجد في معظم الدراسات السابقة كدراسة محمود عودة (واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية) دراسة لأربع أقطار عربية، تضمن الفصل الثالث من هذه الدراسة واقع المنظمات الأهلية في الأردن قدمه الباحث يوسف أبو ليلى تحدث فيه عن الجمعيات الخيرية في الأردن،التي صنفت خدمة الشباب بالمرتبة الرابعة كمستفيدين من نشاطات الجمعية الخيرية بنسبة(13.6%) بعد خدمة المجتمع المحلي ككل، والأطفال والمرأة . بينما نجد الفئة العمرية {40 فأكثر} تأتي أخيراً بنسبة (19.6%)، ويعزى هذا إلى تنوع الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية في مجالات رعاية الطفولة والإعاقة والصحة والشباب والمرأة

والأسرة، ومجال الخدمات العامة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، وهذا ما أكدته دراسة جابر بدور عام (1995) بعنوان " أهمية و دور مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في خلق فرص عمل و توليد دخل في الأردن، خلصت الدراسة إلى أن نسبة البطالة أثناء الدراسة تبلغ(20%) وأن معدل الأسر الفقيرة تبلغ حوالي ثلث السكان. من هنا قامت مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي الأهلي بدعم مشاريع فردية بهدف مساعدة الأسر الفقيرة والحد من البطالة كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة أمل حمد الفرحان، سامي عبد الله خصاونه عام (1991) بعنوان " الممارسات الإدارية في الجمعيات التطوعية في الأردن". وخلصت إلى أن (81.4 %) من الجمعيات التطوعية تركز على مساعدة الطلاب. وبالمقارنة مع الجدول رقم (9) نجد أن فئة الشباب تحتل المرتبة الأولى بين القائمين على العمل الخيري، وبهذا الجدول نجدها تحتل المرتبة الأولى أيضاً كمستفيدين منه أي أن العمل الخيري يقدم بيد الشباب وإلى الشباب.

1 – 3 : توزيع أفراد العينة حسب الإقامة

جدول رقم (10) يبين توزيع أفراد العينة(قائمون، مستفيدون) حسب الإقامة

العينة	القائمون على العمل الخيري			المستفيدون من العمل الخيري		
مكان الإقامة	مدينة	ريف	المجموع	مدينة	ريف	المجموع
التكرار	75	68	143	177	165	342
النسبة المئوية	% 52.4	% 47.6	% 100	% 51.8	% 48.2	% 100

يوضح جدول رقم (10) توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب الإقامة حيث يعتبر مؤشر الإقامة بالنسبة لأفراد العينة من المؤشرات الهامة التي تعكس وعي الأفراد بالعمل الخيري وأهميته، كما تعكس مدى حاجة كل من الريف والمدينة إلى العمل الخيري، ومن خلال هذا الجدول نلاحظ التقارب بين نسب القائمين على الجمعيات الخيرية حسب متغير الإقامة (ريف، مدينة) فقد بلغت نسبة القائمين في المدينة (52.4 %) مقابل (47.6%) في الريف، وهنا

يبرز الاختلاف مع الجدول رقم (4) الذي يبين توزيع الجمعيات الخيرية في المملكة حسب مكان تواجدها (ريف،مدينة) نجد أن نسبة الجمعيات الخيرية الريفية في محافظة اربد بلغت (62.8%) مقابل (37.2%) في المدينة وذلك لغلبة الطابع الريفي على المحافظة، وترجع الدراسة هذا التقارب إلى طريقة سحب عينة الدراسة من الجمعيات الخيرية،إذ أخذت بعين الاعتبار أن تشمل الدراسة الجمعيات المتعددة الأغراض والجمعيات المتخصصة (بكافة اختصاصاتها) والتي تنشط في المدينة أكثر من الريف فمعظم الجمعيات الريفية هي جمعيات متعددة الأغراض.

وكذلك الحال بالنسبة للمستفيدين، حيث بلغت نسبة المستفيدين من الجمعيات الخيرية في المدينة (51.8%) مقابل (48.2%) في الريف، وهذا يدل على التوازن في تقديم الخدمات بين الريف والمدينة، وبمقارنتها مع الدراسات السابقة كدراسة يوسف أبو ليلى ودراسة الفاعوري المشار إليها سابقاً نجد أن معظم تلك الدراسات أكدت على أن الجمعيات الخيرية في المدن أكثر نشاط وأكثر إمكانية ودعماً من الجمعيات الخيرية في الريف.

1- 4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (11) يبين توزيع أفراد العينة(قائمون، مستفيدون) حسب مستوى التعليم

العينة / مستوى التعليم	القائمون على العمل الخيري		المستفيدون من العمل الخيري	
	التكرار	النسب المئوية	التكرار	النسب المئوية
أمي	1	% 0.7	26	% 7.6
ملم	2	% 1.4	79	% 23.1
أساسي	9	% 6.3	96	% 28.1
ثانوي	65	% 45.5	124	% 36.3
جامعي فأكثر	66	% 46.1	17	% 5.0
المجموع	143	% 100.0	342	% 100.0

يوضح جدول رقم (11) توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب مستوى التعليم حيث يعطينا مؤشر التعليم صورة واضحة عن طبيعة العمل الخيري وفعاليته، إذ يحدد مستوى

تعليم كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها، ومعرفة دور التعليم في تفعيل المشاركة الأهلية ويلاحظ من هذا الجدول أن القائمين على الجمعيات الخيرية ذو تحصيل علمي مرتفع أي من طبقة المتعلمين في المجتمع، فقد أشارت النتائج إلى أن(46.1%) من القائمين عينة الدراسة يحملون الشهادة الجامعية وأكثر، و(45.5 %) هم من حملة الشهادة الثانوية .

ولقد جاء في الأدب النظري أن المشاركة الأهلية بشكل عام والعمل الخيري بشكل خاص يتطلب الوعي بمشكلات المجتمع والعمل على تنميته، ويعتبر المثقفون هم أكثر الناس وعياً بالمجتمع ومشكلاته، وحرصاً على تنميته وازدهاره. وبالعودة إلى الجدولين رقم(7) ورقم(8) نجد أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في العمل الخيري، واحتلال فئة الشباب المرتبة الأولى في توزع القائمين على الجمعيات الخيرية يدل على ارتفاع مستوى تعليمهم وهذا ما أكده هذا الجدول .

وبالعودة للدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تختلف مع الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات والبحوث في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والتي جاءت بعنوان(واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية،1985)، إذ بينت أن فئة ملم جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (37.7%)، بينما احتلت فئة جامعي فأكثر المرتبة الثالثة بنسبة(16.6%)، واتفقت مع هذه الدراسة إذ جاءت فئة حملة الشهادة الثانوية ثانياً بنسبة (36.9%)، وهذا يدل على وعي الشباب بأهمية المشاركة الأهلية والعمل الخيري في خدمة المجتمع، أي أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم والمشاركة حيث نجد أنه كلما ازداد مستوى التعليم ازدادت المشاركة الأهلية وهذا يعكس دور التعليم في تفعيل المشاركة الأهلية. وتتفق مع دراسة موسى شتيوي وآخرون بعنوان (التطوع في العالم العربي،2002) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والعمل التطوعي، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ازدادت احتمالية التطوع، حيث

شكلت الفئات المتعلمة تعليماً ثانوياً فما فوق غالبية المتطوعين في الدول الثلاث كانت أعلاها في الأردن.

أما فيما يتعلق بالمستفيدين نجد أن حملة الشهادة الثانوية تأتي في الدرجة الأولى من بين المستفيدين بنسبة(36.3%)، بينما لم تتجاوز نسبة المستفيدين من حملة الشهادة الجامعية (5.0%).وترتبط هذه النتيجة مع الجدول رقم(9) الذي بين أن الفئة العمرية الأكثر استفادة من الجمعيات الخيرية هي فئة { 20 - 29 } ومعظم هذه الفئة هم من حملة الشهادة الثانوية وطلبة الجامعات.وتختلف هذه الدراسة مع دراسة جابر بدور المشار إليها سابقاً والتي بينت أن نصف المستفيدين تحصيلهم العلمي دون الثانوية.

1– 5: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم (12) يبين توزيع أفراد العينة(قائمون، مستفيدون) حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية / العينة	القائمون على العمل الخيري		المستفيدون من العمل الخيري	
	التكرار	النسب المئوية	التكرار	النسب المئوية
أعزب	39	% 27.3	161	% 47.1
متزوج	96	% 67.1	142	% 41.5
أرمل	3	% 2.1	23	% 6.7
مطلق	5	% 3.5	16	% 4.7
المجموع	143	%100.0	342	% 100.0

يوضح جدول رقم (12) توزيع أفراد العينة(قائمون، مستفيدون) حسب الحالة الاجتماعية ويعرفنا مؤشر الحالة الاجتماعية بطبيعة القائمين على الجمعيات الخيرية ويحدد فئة المستفيدين منها بحسب وضعهم الاجتماعي، ويشير إلى أن فئة المتزوجين من القائمين على الجمعيات الخيرية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة (67.1%)، ويفسر ذلك بأن الاستقرار في الحياة يمكن من المشاركة الأهلية بفاعلية، وبالمقابل نجد أن فئة أعزب من المستفيدين تأتي في المرتبة

الأولى وبنسبة (47.1%) وهذه النتيجة يؤكدها الجدول رقم(9) الذي بين أن الفئة العمرية {20-29} من المستفيدين احتلت المرتبة الأولى وبنسبة (31.9%) تلتها الفئة العمرية {أقل من20} وبنسبة (24.8%) وهاتين الفئتين تندرجان ضمن فئة أعزب، كذلك الجدول رقم (11) بين أن نسبة (36.3%) من المستفيدين هم من حملة الشهادة الثانوية، وتأتي فئة متزوج في المرتبة الثانية من المستفيدين، ويفسر ذلك أن زيادة أعباء الحياة تجعلهم يقبلون على الاستفادة من خدمات الجمعيات الخيرية. وتتفق مع دراسة موسى شتيوي المشار إليها سابقاً،إذ تشير البيانات المتعلقة بالحالة الزواجية، بأن المتزوجين يشكلون غالبية المتطوعين مما يؤكد أهمية الاستقرار الاجتماعي للعمل التطوعي في الوطن العربي.

1- 6 : توزيع أفراد العينة حسب المهنة الأصلية

جدول رقم (13) يبين توزيع أفراد العينة(قائمون، مستفيدون) حسب المهنة الأصلية

العينة / المهنة الأصلية	القائمون على الجمعيات الخيرية		المستفيدون من الجمعيات الخيرية	
	التكرار	النسب الملوية	التكرار	النسب المئوية
موظف	55	% 38.5	114	% 33.3
أعمال حرة	38	% 26.6	43	% 12.6
متقاعد	17	% 11.8	28	% 8.2
لا أعمل	33	% 23.1	157	% 45.9
المجموع	143	%100.0	342	% 100.0

يوضح جدول رقم (13) توزيع أفراد العينة(قائمون،مستفيدون) حسب المهنة الأصلية ومؤشر المهنة الأصلية يعرف بالقائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها،إذ يحدد طبيعة عملهم خارج نطاق الجمعية، ويشير هذا الجدول أن فئة موظف من القائمين تأتي أولاً بنسبة (38.5%) بينما جاءت فئة المتقاعدين أخيراً بنسبة (11.8%)، ويفسر ذلك أن الوظيفة تشكل نوعاً من الاستقرار بالنسبة للقائمين الأمر الذي أدى إلى أن متغير الوظيفة أدى إلى المزيد من

المشاركة الفعالة، وتتفق هذه النتيجة مع الجدول رقم(8) الذي بين أن فئة الشباب جاء ترتيبها أولاً بالنسبة للقائمين، بينما نجد أن فئة لا أعمل من المستفيدين جاءت أولاً بنسبة (45.9%) ويؤكد هذه النتيجة الجدول رقم(9) الذي يبين توزيع المستفيدين حسب العمر فقد بين أن نسبة (31.9%) جاءت أولاً للفئة العمرية {20 – 29}، معظمهم من الطلاب كما جاء في الجدول رقم(11) الذي بين توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي إذ جاءت فئة حملة الشهادة الثانوية أولاً بنسبة (36.3%)، وهذا الأمر طبيعي إذ أن عدم توفر فرص عمل أو دخل للفرد يجعله يقبل أكثر على الاستفادة من خدمات الجمعية الخيرية. وبالعودة إلى دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية،1985) المشار إليها سابقاً نجد أنها تتفق مع هذه الدراسة إذ أن فئة الموظفين في محافظة اربد جاءت أولاً بنسبة (57.9%) بينما جاءت فئة متقاعد أخيراً بنسبة (9.7%).

1 – 7 : توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب مستوى المعيشة

جدول رقم (14) يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب مستوى المعيشة

مستوى المعيشة	فوق الجيد	جيد	متوسط	ضعيف	المجموع
التكرار	5	92	38	8	143
النسب المئوية	% 3.5	% 64.3	% 26.6	% 5.6	%100.0

يوضح الجدول رقم (14) توزيع أفراد العينة (القائمين) حسب مستوى المعيشة، ويعكس مؤشر مستوى المعيشة الوضع الاقتصادي للقائمين، ويشير إلى أن نسبة (64.3%) من القائمين يتمتعون بمستوى معيشة جيد بينما الذين أجابوا أن مستوى معيشتهم فوق الجيد جاء ترتيبهم أخيراً بنسبة (3.5%)، ويفسر ذلك أن مستوى المعيشي الجيد يؤدي إلى نوع من الاستقرار وبالتالي إلى المزيد من المشاركة الفعالة، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (13) الذي يبين أن فئة الموظفين جاءت أولاً في توزع القائمين حسب هذا المؤشر بنسبة (38.%) .ومن الملاحظ في

هذا الجدول أن نسبة (5.6%) من القائمين على الجمعيات الخيرية هم في مستوى معيشة ضعيف، وتقتصر مشاركة هذه الفئة على تقديم الجهد. وتتفق مع دراسة موسى شتيوي وآخرون بعنوان (التطوع في العالم العربي،2002)، والتي أشارت إلى وجود علاقة قوية بينهما ففئات الدخل الوسطى والعليا تشكل أكثر من(70%) في الأردن وفلسطين وأكثر من(55%) في مصر

1 – 8 : توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب طبيعة العمل بالجمعية

جدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب طبيعة العمل بالجمعية

طبيعة العمل بالجمعية	إداري	أخصائي	فني	أعمال جزئية	المجموع
التكرار	70	19	8	46	143
النسب المئوية	% 49.0	% 13.2	% 5.6	% 32.3	%100.0

يشير هذا الجدول إلى أن معظم أفراد العينة هم من أعضاء الهيئة الإدارية إذ بلغت نسبتهم (49.0%) من أفراد العينة، وباقي الفئات (أخصائي،أعمال جزئية، فني) والذين تراوحت نسبتهم مابين (5.6 %– 32.3 %) هم من المتطوعين، فقد استثنينا في هذه الدراسة فئة العاملين بأجر. والجدول رقم(11) يبين أن القائمين على الجمعيات الخيرية ذو تحصيل علمي مرتفع، إذ جاءت في المرتبة الأولى في توزيع القائمين حسب المستوى التعليمي بنسبة (46.1 %) يحملون الشهادة الجامعية وأكثر، وهم يمارسون الأعمال الإدارية في الجمعيات الخيرية. وبالعودة إلى دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية) المشار إليها سابقاً نجد أنها تختلف مع هذه الدراسة إذ أن فئة الفنيين جاءت أولاً بنسبة (40.6%)، بينما بلغت نسبة الإداريين (21.1%).

1 – 9 : توزيع أفراد العينة (القائمين) حسب مرات التواجد بالجمعية بالشهر

جدول رقم (16) يبين توزيع القائمين حسب مرات التواجد بالجمعية بالشهر

مرات التواجد بالجمعية	مرة	مرتين	ثلاثة	أربعة فأكثر	المجموع
التكرار	29	23	9	82	143
النسب المئوية	% 20.3	% 16.1	% 6.3	% 57.3	%100.0

يشير هذا الجدول أن نسبة (57.3 %) من القائمين يتواجدون في الجمعية أكثر من أربع مرات ومن الضروري الإشارة أنه أثناء مقابلة أعضاء الهيئة الإدارية وبعض الأخصائيين أكدوا على تواجدهم في الجمعية الخيرية بشكل مستمر وخاصة في جمعيات رعاية الأيتام، ورعاية المعوقين. والجدول (15) يبين أن نسبة (49.0 %) هم من أعضاء الهيئة الإدارية، وبالتالي يتطلب منهم الوجود في الجمعية لتنظيم شؤونها وإدارتها بما ينسجم مع أهدافها، وبالمقارنة مع دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية1985) المشار إليها سابقاً نجد أنها تتفق مع هذه الدراسة إذ بينت أن نسبة (81.9%) من القائمين يداومون في الجمعيات الخيرية بشكل كلي معظمهم من النساء بنسبة(64.1%) مقابل(35.9%) للذكور.

1 – 10: توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب تلقيهم دورات تدريبية

جدول رقم (17) يبين توزيع أفراد العينة (القائمين) حسب تلقيهم دورات تدريبية

هل تلقيت دورات تدريبية	نعم	لا	المجموع
التكرار	57	86	143
النسب المئوية	% 39.9	% 60.1	%100.0

يوضح الجدول رقم (17) توزيع أفراد العينة (القائمين على الجمعيات الخيرية) حسب تلقيهم دورات تدريبية، وإن مؤشر تلقي القائمين لدورات تدريبية يدل على الإمكانات المتاحة لهذه الجمعيات الخيرية من حيث الخبرة والوضع الاقتصادي لها، فكلما توفرت الخبرة والمال الكافي للجمعية كلما كانت الجمعية أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافها وخدمة المجتمع، ويشير هذا

الجدول إلى أن (60.1%) من القائمين أفراد العينة لم يتلقوا أي دورة تدريبية قبل شروعهم بالعمل، ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانات المادية للجمعيات التي ينتمون إليها، بالمقابل نجد أن نسبة (39.9 %) منهم خضعوا لدورات تدريبية، ويؤكد هذه النتيجة الجدول رقم(15) يبين تدني فئة الأخصائيين والفنيين التي تراوحت نسبتهم (5.6%- 13.2%) وبالرجوع إلى دراسة محمود عودة (واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية) المشار إليها سابقاً التي تبين أن (71.4%) من الجمعيات الخيرية عينة البحث تقوم بتدريب المتطوعين قبل شروعهم بالعمل في الجمعيات الخيرية على مستوى المملكة، وهنا يظهر الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة محمود عودة.

1 – 11 : توزيع أفراد العينة المستفيدين من الجمعيات الخيرية حسب الدخل الشهري

جدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين) حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	أقل من 100	100 - 199	200 - 300	300فأكثر	بدون دخل	المجموع
التكرار	117	94	46	7	78	342
النسب المئوية	% 34.2	% 27.5	% 13.5	%2.0	%22.8	%100.0

يوضح الجدول رقم (18) توزيع أفراد العينة (المستفيدين) حسب الدخل الشهري، يشير هذا الجدول إلى أن(34.2%) من المستفيدين عينة الدراسة دخلهم الشهري أقل من (100) دينار وتركزت في المرتبة الأولى، و(22.8%) منهم ليس لديهم دخل يعتمدون عليه وتعتبر جميع فئات المستفيدين بحسب دخلهم الشهري يعيشون على خط الفقر وما دون، وبهذا تتفق هذه النتيجة مع الأدب النظري الذي أكد أن أهداف الجمعيات الخيرية تستهدف الفئات الأقل حظاً في المجتمع والذين لا يستطيعون إشباع احتياجاتهم الاقتصادية والصحية ..الخ، كما تتفق مع جميع الدراسات السابقة في هذا الصدد.

1 –12 : توزيع أفراد العينة المستفيدين من الجمعيات الخيرية حسب حجم الأسرة

جدول رقم (19) يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين) حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	أقل من 3	3 - 5	6 فكثر	المجموع
التكرار	56	152	134	342
النسب المئوية	% 16.4	% 44.4	% 39.2	%100.0

يوضح الجدول رقم (19) توزيع أفراد العينة (المستفيدين) حسب حجم الأسرة ويشير هذا الجدول إلى أن معظم أفراد العينة حجم أسرتهم مرتفع فنجد أن (44.4 %) من المستفيدين أفراد العينة أسرتهم مؤلفة (3 – 5) فرد، (39.2 %) حجم أسرتهم (6 فأكثر) بينما نجد (% 16.4) حجم أسرتهم اقل من ثلاثة أفراد، وبالربط مع الجدول رقم (18) نلاحظ أن المستفيدين يعيشون في فقر مع ارتفاع حجم أسرهم، وهذا ما يبرر حاجتهم إلى الجمعيات الخيرية، وبهم تبرر الجمعيات الخيرية وجودها بالمجتمع وتجعل منهم هدفاً لنشاطاتها التنموية.

1– 13 : توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب معيل الأسرة

جدول رقم (20) يبين توزيع أفراد العينة (المستفيدين من الجمعيات الخيرية) حسب معيل الأسرة

معيل الأسرة	الفرد نفسه	الأب	الأم	أحد الأقارب	المجموع
التكرار	123	166	42	11	342
النسب المئوية	% 36.0	% 48.5	% 12.3	% 3.2	%100.0

يوضح الجدول رقم (20) توزيع أفراد العينة حسب معيل الأسرة، ويشير إلى أن (48.5%) من أفراد العينة، يعتمدون على الأب في إعالة الأسرة وتحتل المرتبة الأولى بين النسب، وبالعودة إلى الجدول رقم(9) الذي يشير إلى أن النسبة العظمى من المستفيدين هم الشباب في الفئة العمرية {20 – 29} وبنسبة (44.8%) يعتمدون في معيشتهم على الأب، بينما تأتي أخيراً نسبة (3.2%) من المستفيدين الذين يعتمدون على أحد الأقارب ومعظمهم من فئة الأيتام.

ثانياً :البيانات الأساسية

2 - 1 : أهداف الجمعية الخيرية (خاص بالقائمين)

جدول رقم (21) يبين توزيع إجابات العينة(قائمون) المتعلق بأهداف الجمعية الخيرية

الرقم	أهداف الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
1	رعاية طفولة (دور حضانة – رياض أطفال)	88	% 61.5
2	رعاية أيتام	82	% 57.3
3	رعاية معوقين	53	% 37.1
4	خدمات للمسنين	35	% 24.5
5	خدمة الشباب	95	% 66.4
6	خدمة المرأة	98	% 68.5
7	خدمة الأسرة	90	% 62.9
8	خدمات صحية	101	% 70.6
9	خدمات تعليمية	88	% 61.5
10	تأهيل و تدريب مهني	82	% 57.3
11	خدمات سكنية	64	% 32.2
12	خدمة تنمية المجتمع المحلي	90	% 62.9
13	تأمين فرصة عمل	68	% 47.6
14	دعم المشاريع الصغيرة	81	% 56.6

تتحدد القيمة الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات الخيرية بمعرفة أهدافها، ويلاحظ من هذا الجدول الذي يبين إجابات القائمين الذين شملتهم الدراسة نجد أن الخدمات الصحية جاءت أولاً وبنسبة (70.6%)، وهنا تتفق مع الشكل رقم (5) أن نسبة الخدمات الصحية بلغت (62%) على مستوى المملكة، بينما نجد أن خدمات المسنين جاءت أخيراً وبنسبة (24.5%) وخدمات المسنين تشمل جميع الخدمات باستثناء الخدمات الإيوائية، ونجد باقي الخدمات تراوحت نسبها ما بين (32.2 %–68.5%).فالجمعيات الخيرية المتعددة الأغراض والمتخصصة تقدم خدمات متنوعة للفئات التي تستهدفها، فمن الضروري الإشارة إلى أن الجمعيات المتخصصة والجمعيات المتعددة الأغراض تتفق مع بعضها من حيث الخدمات المقدمة للفئات المحتاجة والاختلاف

بينهما يتركز في الفئات التي تستهدفها الجمعيات الخيرية، فالجمعيات المتعددة الأغراض تستهدف جميع الفئات المحتاجة في المجتمع المحلي بغض النظر عن النوع أو الجنس أو العمر أو حاجة الفئات، بينما الجمعيات المتخصصة سميت كذلك لأنها تختص في خدمة فئة محددة من الفئات المحتاجة، ومثال على ذلك الجمعيات المتخصصة برعاية الأيتام، فهي تقدم خدماتها للأيتام. الجمعيات المتخصصة برعاية المعوقين تستهدف فقط الأفراد المعوقين ...الخ. وهذه الجمعيات المتخصصة تقدم خدمات متنوعة للفئات التي تستهدفها فعلى سبيل المثال جمعية رعاية المعوقين المتخصصة تقدم للمعاقين خدمات تأهيلية، تدريب مهني، خدمات تعليمية خدمات صحية، تأمين فرص عمل، مساعدات مالية وعينية. أي تتحول بالنسبة للفئة التي تستهدفها إلى جمعيات متعددة الأغراض.

وبالعودة للدراسات السابقة نجد دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية) المشار إليها سابقاً تختلف مع هذه الدراسة إذ أن الخدمات الصحية جاءت في المرتبة الخامسة بعد رياض الأطفال والتأهيل المهني ومساعدة الفقراء ومنح قروض للطلاب، بينما خدمات المسنين لم تتجاوز نسبتها(0.3%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة وبهذه تتفق مع هذه الدراسة. كذلك تختلف مع دراسة محمود عودة التي أوضحت أن نسبة الخدمات الصحية بلغت (51.2%) بعد خدمة الأسرة التي بلغت نسبتها (92%)، وخدمات المسنين أيضاً جاءت أخيراً بنسبة (6.3%) وتختلف مع دراسة أمل فرحان، سامي خصاونة (الممارسات الإدارية في الجمعيات التطوعية1991) حيث كانت نسبة الخدمات الصحية (13.9%) في حين بلغت مساعدة الطلاب(81.4%). بينما تتفق هذه الدراسة مع دراسة سليمان أبو صبحا وآخرون بعنوان دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعي، حيث نجد أن الخدمات الصحية جاءت أولاً وبنسبة (72%).

ودراسة أماني قنديل المشار إليها سابقاً، يستفيد في الأردن (1من كل 7) من المنظمات الأهلية وتأتي الأولوية من الخدمات الصحية، ثم التدريب والتأهيل، ثم الأنشطة الاقتصادية في مجال القروض والمشروعات الصغيرة، وأخيراً النشاط الرعائي والتعليمي

2 – 2: نوع المساعدة التي حصل عليها المستفيد من الجمعية الخيرية

جدول رقم (22) يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بنوع المساعدة التي حصل عليها المستفيد

الرقم	نوع المساعدة التي حصل عليها المستفيد	التكرار	النسبة المئوية
1	رعاية طفولة (دور حضانة – رياض أطفال)	101	% 29.5
2	رعاية أيتام	61	% 17.8
3	رعاية معوقين	48	% 14.0
4	خدمات مسنين	31	% 9.1
5	رعاية صحية	85	% 24.9
6	خدمات تعليمية	118	% 34.5
7	تأهيل و تدريب مهني	97	% 28.4
8	مساعدات مالية	142	% 41.5
9	مساعدات عينية	139	% 40.6
10	تأمين فرص عمل	103	% 30.1
11	تمويل مشروع	95	% 27.8
12	منح قروض ميسرة	73	% 21.3

يعتبر نوع وحجم المساعدات التي حصل عليها المستفيدين من الجمعيات الخيرية من المؤشرات الهامة التي تدل على اتساع وتنوع الخدمات ومدى شمولها في الأنشطة التي تقوم بها تلك الجمعيات، ويشير هذا الجدول إلى تنوع الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية للفئات المحتاجة وشمولها لكافة الفئات الاجتماعية في المجتمع، كما يتضح من هذا الجدول أن المساعدات المالية والعينية التي تلقاها المستفيدين الذين شملتهم الدراسة جاءت بالمرتبة الأولى مساعدات مالية وبنسبة (41.5 %)، والثانية مساعدات عينية بنسبة (40.6 %). بينما جاءت الرعاية الصحية في المرتبة الثامنة حسب نسبة المستفيدين الذين تلقوا الرعاية الصحية والتي

بلغت(24.9%) رغم تركزها بالمرتبة الأولى في إجابات القائمين حول أهداف الجمعيات الخيرية التي أوضحها الجدول رقم (21) وبنسبة (70.6 %).

وجاءت أخيراً فئة المستفيدين من خدمة المسنين و بنسبة (9.1%)، وانخفاض هذه النسبة يعود إلى القيم الأخلاقية والدينية التي يتمتع بها المواطن الأردني والتي تدعوه إلى بر الوالدين.

وبالعودة للدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تختلف مع دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية) المشار إليها سابقاً والتي أوضحت أن المستفيدين من الخدمات الطبية يشكلون أكبر نسبة من جملة المستفيدين بصفة عامة إذ بلغت نسبتهم (57.5%)، بينما بلغت المساعدات المالية والعينية(9.5%)، كذلك تختلف مع دراسة محمود عودة التي أوضحت أن المجتمع المحلي كمستفيد جاء بالمرتبة الأولى وبنسبة (31.8)، تليها الأطفال فالنساء فالشباب فالمعوقين ..الخ كذلك تختلف هذه الدراسة مع دراسة سليمان أبو صبحا وآخرون المشار إليها سابقاً حيث بينت أن (72%) نسبة الذين استفادوا من الخدمات الصحية، بينما جاء أخيراً الذين استفادوا من المساعدات المالية والعينية وبنسبة (3.1%).

2 – 3 : مصدر تعرف القائمين على العمل الخيري

جدول رقم (23) يبين توزيع إجابات العينة المتعلق بمصدر تعرف القائمين على العمل الخيري

الرقم	مصدر التعرف	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	الأسرة والأقارب	78	%54.5	46	%32.2	19	%13.3	2.4126	0.71531
2	الجيران	32	%22.4	58	%40.6	53	%37.1	1.8531	0.75952
3	الأصدقاء	57	%39.9	68	%47.6	18	%12.6	2.2727	0.67325
4	وسائل الإعلام	29	%20.3	63	%44.1	51	%35.7	1.8462	0.73454
5	أحد المؤسسين	51	%35.7	41	%28.7	51	%35.7	2.0000	0.84753
6	الجمعية نفسها	106	%74.1	26	%18.2	11	%7.7	2.6643	0.61603
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي								**2.1748**	**0.39576**

يشير هذا الجدول إلى أن (74.1%) من القائمين على الجمعيات الخيرية الذين شملتهم الدراسة تعرفوا على العمل الخيري من خلال الجمعية نفسها إذ أبدوا فكرتها وشاركوا في نشاطاتها، وهكذا فالجمعية نفسها احتلت المركز الأول كمصدر تعرف على العمل الخيري في المجتمع المحلي، بينما نجد أن أقل نسبة (20.3%) من القائمين تعرفوا على العمل الخيري عن طريق وسائل الإعلام (الخيري) المذكور في الأدب النظري. وتتفق هذه النتيجة مع الأدب النظري الذي أشار إلى ضعف وسائل الإعلام بشكل عام والإعلام الخيري بشكل خاص في تعريف أفراد المجتمع بالعمل الخيري ونشاطاته، الفئات المستفيدة منه وأهميته في مساعدة الفئات المحتاجة وتنمية المجتمع، وتختلف هذه الدراسة مع دراسة طلعت إبراهيم لطفي بعنوان(العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة،2004) التي أظهرت أن الأسرة والأقارب أهم مصادر التعرف على العمل الخيري.

2 – 4 : دوافع العمل الخيري

جدول رقم (24) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بدوافع العمل الخيري

الرقم	بدوافع العمل الخيري	الإجابات: نعم - التكرار	نعم - %	إلى حد ما - التكرار	إلى حد ما - %	لا - التكرار	لا - %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الوازع الديني	128	%89.5	15	%10.5	-	-	2.8951	0.30750
2	اكتساب التقدير و المكانة	45	%31.5	79	%55.2	19	%13.3	2.1818	0.64608
3	شغل أوقات الفراغ	42	%29.4	82	%57.3	19	%13.3	2.1608	0.63524
4	الرغبة في خدمة المجتمع	117	%81.8	26	%18.2	-	-	2.8112	0.41027
5	نشر قيم التكافل الاجتماعي	110	%76.9	24	%16.8	9	%6.3	2.7063	0.57937
6	سبق لي أن استفدت من العمل التطوعي الخيري	42	%29.4	37	%25.9	64	%44.8	2.4336	0.85008
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**2.1748**	**0.30201**

يشير هذا الجدول إلى أن الدافع الأول لممارسة القائمين للعمل الخيري هو الوازع الديني وبنسبة (89.5%)، ويدل هذا على متانة القيم الدينية لدى القائمين على العمل الخيري في

المجتمع الأردني، وهذا يتفق مع الأدب النظري الذي أشار إلى أن الأديان السماوية حضت على فعل الخير وممارسته لما فيه من خلاص للنفس الإنسانية. كما نلاحظ أيضاً الرغبة عند القائمين على العمل الخيري في خدمة مجتمعهم وتأتي أخيرا شغل أوقات الفراغ، وسبق أن استفاد من العمل التطوعي الخيري بنسب متساوية تبلغ (29.4%). وتتفق هذه الدراسة مع دراسة طلعت إبراهيم لطفي المشار إليها سابقاً والتي أظهرت أن الوازع الديني، والرغبة في خدمة المجتمع من أهم مصادر التعرف على العمل الخيري . تتفق مع دراسة موسى شتيوي وآخرون بعنوان التطوع في العالم العربي التي بينت أن أهم دوافع العمل التطوعي هو الرغبة في خدمة المجتمع في الموقع الأول في الدول الثلاث ثم الدافع الديني ثانياً في مصر وثالثاً في الأردن.

2 – 5: رؤية القائمين حول طبيعة الإدارة

جدول رقم (25) يبين توزيع إجابات العينة المتعلق برؤية القائمين حول طبيعة الإدارة

الرقم	رؤية القائم حول طبيعة الإدارة	نعم التكرار	نعم %	إلى حد ما التكرار	إلى حد ما %	لا التكرار	لا %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعين الإدارة عن طريق الانتخاب	129	%90.2	9	%6.3	5	%3.5	2.8671	0.43180
2	تشارك المرأة في إدارة الجمعية	101	%70.6	37	%25.9	5	%3.5	2.6713	0.54095
3	يشارك الشباب في إدارة الجمعية	100	%69.9	32	%22.4	11	%7.7	2.6224	0.62579
4	الشباب أقدر على إدارة الجمعية من الكبار	42	%29.4	54	%37.8	47	32.9	1.9650	0.79090
5	يشارك القائمين في اتخاذ القرارات الهامة	101	%70.6	32	%22.4	10	%7.0	2.6364	0.61146
6	يشارك المستفيدين باتخاذ القرارات الهامة	48	%33.6	71	%49.7	24	%16.8	2.1678	0.69186
7	برامج الجمعية واضحة بالنسبة للقائمين	92	%64.3	42	%29.4	9	%6.3	2.5804	0.60992
8	ينفرد رئيس الجمعية في اتخاذ القرارات	17	%11.9	29	%20.3	97	%67.8	1.4406	0.69831
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**2.3689**	**0.27528**

إن مؤشر طبيعة الإدارة يفيدنا في التعرف على الممارسات الإدارية ضمن الجمعية ويحدد لنا فيما إذا كانت إدارة الجمعية الخيرية تتسم بالطابع التشاركي في اتخاذ القرارات أم يغلب عليها الطابع الفردي وتغيب عنها الممارسة الديمقراطية، ومن خلال هذا الجدول الذي يوضح إجابات القائمين على الجمعيات الخيرية والذين شملتهم الدراسة نجد أن جميع الجمعيات الخيرية

عينة الدراسة تتسم بالطابع الديمقراطي في إدارة جمعياتها، حيث نجد القائمين أعطوا صورة إيجابية عن طبيعة الإدارة وبنسب عالية حسب رؤيتهم تراوحت تلك النسب ما بين (64.3% – 90.2%)، في أن تعين الإدارة يتم عن طريق الانتخاب، وتشارك المرأة والشباب والقائمين في إدارة الجمعية وفي اتخاذ القرارات الهامة، و برامج الجمعية واضحة بالنسبة لهم، ورئيس الجمعية لا ينفرد في اتخاذ القرارات ضمن الجمعية. أما بالنسبة للمستفيدين من الجمعية الخيرية إلى حد ما يشاركون في اتخاذ القرارات الهامة وفق إجابات القائمين التي بلغت نسبتها (49.7%). وهنا تتفق مع دراسة محمود عودة التي أشارت أن(72.4%) من المستفيدين تتاح لهم الفرصة في مشاركة القائمين على الجمعيات الخيرية في اتخاذ القرارات الهامة وتحديد احتياجاتهم.أما فيما يتعلق فيما إذا كان الشباب أقدر على إدارة الجمعية من الكبار فجاءت الإجابات إلى حد ما هم أقدر وبنسبة (37.8%) بينما يرى (32.9%) منهم أن الشباب ليس أقدر من الكبار في إدارة الجمعية ومن الضروري الإشارة إلى أن الشباب هم أعلى نسبة من القائمين على الجمعيات الخيرية وهذا ما أوضحه الجدول رقم (8) الذي بين أن نسبتهم بلغت (44.8%) من مجموع القائمين، في حين أن الكبار تشكل نسبتهم (24.4%) من مجموع القائمين. وهنا تتفق مع دراسة رفعت الفاعوري المشار إليها سابقاً إذ أكدت الدراسة على أن الشباب هم أقدر على إدارة الجمعية ومن كلا الجنسين من أجل رفع مستوى خدمات الجمعية.

2 – 6 : مصادر تمويل الجمعية الخيرية

جدول رقم (26) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بمصادر تمويل الجمعية

الرقم	بمصادر تمويل الجمعية	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	اليانصيب الخيري	36	%25.2	56	%39.2	51	%35.7	1.8951	0.77563
2	التبرعات والهبات	125	%87.4	15	%10.5	3	%2.1	2.8531	0.41.39
3	اشتراكات الأعضاء	125	%87.4	15	%10.5	3	%2.1	2.8531	0.41.39
4	ريع المشاريع	84	%58.7	47	%32.9	12	%8.4	2.5035	0.64866
5	الدعم الحكومي	45	%31.5	74	%51.7	24	%16.8	2.4336	0.68132
6	دعم القطاع الخاص	74	%51.7	57	%39.9	12	%8.4	2.1678	0.64524
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي								**2.4476**	**0.31301**

إن مصادر التمويل للجمعيات الخيرية تعطينا صورة واضحة عن الإمكانات المالية للجمعية الخيرية، فمن المعروف أنه كلما كانت الإمكانات المالية للجمعيات الخيرية مرتفعة كلما كانت الخدمات التي تقدمها ذات مستوى أفضل، ومن الضروري الإشارة إلى أن معظم الجمعيات الخيرية في المملكة بشكل عام وفي المحافظة بشكل خاص تعاني من ضعف إمكاناتها المالية باعتبار أن الخدمات التي تقدمها للفئات المحتاجة ذات تكلفة عالية، ونجد معظم الدراسات والبحوث السابقة تؤكد هذه النقطة وتقترح زيادة الدعم المالي للجمعيات الخيرية .

ويشير الجدول أن أهم مصادر تمويل الجمعيات الخيرية التي شملتها الدراسة هي اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات وبنسب متساوية تبلغ (87.4%)، ونسبة (58.7%) أجابوا ريع المشاريع، ونسبة (51.7%) دعم القطاع الخاص، بينما نجد أن (39.2%–51.7%) من أفراد العينة يعتبرون أن اليانصيب الخيري، والدعم الحكومي إلى حد ما تشكل مصادر دعم للجمعيات الخيرية، وبالعودة إلى الدراسات السابقة نجد دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية، 1985) أن ريع المشاريع يأتي في المرتبة الأولى كمصدر للتمويل بنسبة (38.4%)

تليها التبرعات والهبات(30%)، بينما كانت نسبة المصدر الحكومي(5.3%). كذلك الأمر بدراسة محمود عودة التي صنفت ريع المشاريع أولاً بنسبة (22.7%)، تليها التبرعات والهبات (21%)، فاشتراكات الأعضاء(20.8%)، بينما بلغت نسبة الدعم الحكومي (11.7%).أما دراسة رفعت الفاعوري فقد أكدت على النقص الواضح في الدعم المالي الحكومي للجمعيات الخيرية في محافظة اربد، الأمر الذي يؤثر على مستوى خدماتها،.كما أكدت دراسة أماني قنديل وآخرون بأن مصادر التمويل الأساسية في الأردن كانت التبرعات والهبات بنسبة (32%)، يليها الرسوم مقابل خدمات (28%)، فاليانصيب الخيري بنسبة (23%)، ويبرز وجه الاختلاف بين هذه الدراسة وتلك الدراسات في تصدر ريع المشاريع لمصادر التمويل وتتفق معها في ضعف الدعم الحكومي .

2 – 7: البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية لكل من القائمين والمستفيدين

باعتبار أن هدف هذه الدراسة هو معرفة دور المشاركة الأهلية المتمثلة هنا بالجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن تحديد البعد الاجتماعي والاقتصادي للجمعيات الخيرية يساعدنا في تحقيق هدف هذه الدراسة، كما يساعدنا في التعرف على دور هذه المشاركة في تنمية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها اجتماعياً، ومساهمتها في تحسين الظروف المعيشية للفئات المحتاجة، ومساهمتها في تنمية المجتمع اقتصادياً، والجداول الأربعة التالية ستحدد لنا البعد الاجتماعي والاقتصادي للجمعيات الخيرية حسب رؤية كل من القائمين عليها والمستفيدين منها.

2 – 7 – 1: البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية حسب رؤية القائمين على الجمعيات الخيرية

جدول رقم (27) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين)المتعلق بالبعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية

الرقم	البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	تسهم الجمعية في زيادة إحساس الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المجتمع	122	%85.3	21	%14.7	-	-	2.8462	0.38102
2	تشجع المشاركة الأهلية لمواجهة مشكلات المجتمع	102	%71.3	37	%25.9	4	%2.8	2.6853	0.52299
3	تقوي الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع	113	%79.0	26	%18.2	4	%2.8	2.7622	0.48872
4	تقوي قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع	110	%76.9	30	%21.0	3	%2.1	2.7483	0.48161
5	تكسب القائمين مهارات في فهم المشكلات و حلها	86	%60.1	53	%37.1	4	%2.8	2.5734	0.55015
6	تكسب القائمين مهارات تنظيمية و إدارية	104	%72.7	35	%24.5	4	%2.8	2.6993	0.51778
7	تكسب المتطوعين الثقة بالنفس و الاطمئنان	97	%67.8	44	%30.8	2	%1.4	2.6643	0.50273
8	تتعاون الجمعية مع الجمعيات الأهلية الأخرى لمواجهة المشكلات	84	%58.7	49	%34.3	10	%7.0	2.5175	0.62634
9	تقوي العلاقة بين القائمين على الجمعية و المستفيدين منها	104	%72.7	33	%23.1	6	%4.2	2.6853	0.54926
10	اكتساب عادات سلوكية صحيحة	100	%69.9	42	%29.4	1	%0.7	2.6923	0.47812
11	تنمي الهويات الشخصية للقائمين	89	%62.2	51	%35.7	3	%2.1	2.6014	0.53260
12	تقدم برامج توعية و إرشاد	113	%79.0	28	%19.6	2	%1.4	2.7762	0.45066
13	حل الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع	81	%56.6	47	%32.9	15	%10.5	2.4615	0.67937
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**2.6703**	**0.33921**

يلاحظ من هذا الجدول أن البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية يتجلى بشكل واضح في إجابات القائمين على الجمعيات الخيرية والتي جاءت إيجابية وبنسب عالية لتؤكد هذا البعد حيث تراوحت نسب الإجابات على فقرات السؤال ما بين (56.6%-85.3%)، وتؤكد هذه النسب على أن الجمعيات الخيرية تسهم في زيادة إحساس الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المجتمع وتشجع المشاركة الأهلية لمواجهة مشكلات المجتمع، وتقوي الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع وقيم التكافل الاجتماعي في المجتمع، كما تقوي العلاقة بين القائمين على الجمعية

والمستفيدين منها، وتكسب القائمين مهارات في فهم المشكلات وحلها، كما تكسبهم مهارات تنظيمية وإدارية،وعادات سلوكية صحيحة، والثقة بالنفس والاطمئنان، وتنمي الهوايات الشخصية للقائمين، وتقدم برامج توعية وإرشاد وتتعاون الجمعية مع الجمعيات الأهلية الأخرى لمواجهة المشكلات، وتساهم في حل الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع، ومن هنا نستطيع القول أن الخدمات لم تقتصر على الفئات المحتاجة بل شملت القائمين على الجمعيات الخيرية وتجلى ذلك من خلال البعد الاجتماعي الواضح الذي تجلى في إجابات القائمين، وبهذا تتفق هذه النتيجة مع ما جاء في الأدب النظري الذي أكد على دور المشاركة الأهلية بشكل عام والعمل الخيري بشكل خاص في التنمية الاجتماعية للفرد والمجتمع وتنفرد هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي لم تتطرق في إطارها العملي إلى هذا الجانب، بل اقتصر تركيزها على ما تقدمه الجمعيات الخيرية للمستفيدين .

2 – 7 - 2 : البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية حسب رؤية المستفيدين منها

جدول رقم (28) يبين توزيع إجابات العينة (المستفيدين)المتعلق بالبعد الاجتماعي

الرقم	البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية	الإجابات: نعم - التكرار	%	إلى حد ما - التكرار	%	لا - التكرار	%	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تسهم في زيادة إحساس المستفيدين بالاطمئنان	267	%78.1	66	%19.3	9	%2.6	2.7544	0.48848
2	تعمل الجمعية على حل مشكلات المستفيدين	229	%67.0	101	%29.5	12	%3.5	2.6345	0.55043
3	تقوي الروابط الاجتماعية بين المستفيدين وباقي أفراد المجتمع	252	%73.7	81	%23.7	9	%2.6	2.7105	0.50899
4	تقوي قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع	249	%72.8	90	%26.3	3	%0.9	2.7193	0.46914
5	تكسب المستفيدين مهارات لحل مشكلاتهم	204	%59.6	125	%36.5	13	%3.8	2.5585	0.56881
6	تقوي العلاقة بين القائمين و المستفيدين	240	%70.2	99	%28.9	3	%0.9	2.6930	0.48060
7	اكتساب عادات سلوكية صحيحة	229	%67.0	107	%31.3	6	%1.8	2.6520	0.51258
8	تنمي الهوايات الشخصية للمستفيد	178	%52.0	142	%41.5	22	%6.4	2.4561	0.61468
9	تقدم برامج توعية و إرشاد	246	%71.9	88	%25.7	8	%2.3	2.6959	0.50908
10	تقيم الجمعية الحفلات و المعارض	218	%63.7	100	%29.2	24	%7.0	2.5673	0.62206
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							2.6442	0.33751

كما تجلى البعد الاجتماعي الواضح للجمعيات الخيرية حسب رؤية القائمين كذلك نجده يتجلى بنفس الوضوح حسب رؤية المستفيدين منها، فنلاحظ أن إجاباتهم على جميع فقرات السؤال جاءت بنسب عالية تراوحت ما بين (52.0% -78.1%)، وجميع تلك الإجابات أكدت على أن الجمعيات الخيرية تسهم في زيادة إحساس المستفيدين بالاطمئنان فهي تعمل على حل مشكلات المستفيدين وتكسبهم مهارات لحل مشكلاتهم، وعادات سلوكية صحيحة، وتنمي هواياتهم الشخصية، وتقدم لهم برامج توعية وإرشاد، وتقيم الحفلات والمعارض، وتقوي قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع وتعمل على تقوية الروابط الاجتماعية بين المستفيدين وباقي أفراد المجتمع، وتقوي العلاقة بين القائمين على الجمعية والمستفيدين منها. وهذا ما أكده الأدب النظري. أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة فنجد دراسة محمود عودة المشار إليها سابقاً والتي رتبت أنشطة الجمعية بشكل عام وسنركز هنا على الأنشطة الاجتماعية نجد أن النشاطات التنموية (تنمية مجتمعات محلية، تنمية أطفال،تنمية المرأة، تنمية الشباب، تنمية أسرة) جاءت بالمرتبة الأولى وبنسبة (12.8%)، تلتها أنشطة التوعية (صحية، اجتماعية، دينية، قانونية سياسية، توعية مستهلك) وبنسبة (11.8%) تلتها الأنشطة العلمية والثقافية (بحوث ودراسات محاضرات، مؤتمرات، كتب ، فنون) وبنسبة (10.7%) فالأنشطة الترفيهية(رياضة، معسكرات نادي اجتماعي، نشاط فني) وبنسبة (9.8%)، تلتها الأنشطة البيئية بنسبة (8.7%)، تلتها أنشطة تدريبية وتعليمية (8.2%). وهذه الأنشطة تسهم في تنمية الأفراد والمجتمعات المحلية اجتماعياً وبهذا تلتقي الدراستين في البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية .

2 – 8 : البعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية حسب رؤية القائمين والمستفيدين

2 – 8 – 1 : حسب رؤية القائمين عليها

جدول رقم (29) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين)المتعلق بالبعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية

الرقم	البعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	تجري الجمعية دراسات لمعرفة احتياجات المجتمع المحلي الاقتصادية	96	%67.1	33	%23.1	14	%9.8	2.5734	0.66597
2	تحث الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي على التبرع	103	%72.0	37	%25.9	3	%2.1	2.6993	0.50400
3	تعرف الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي بمشكلات المجتمع	85	%59.4	47	%32.9	11	%7.7	2.5175	0.63748
4	توفر الجمعية الخدمات للفئة المحتاجة	90	%62.9	47	%32.9	6	%4.2	2.5874	0.57321
5	تساعد الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي في النكبات	74	%51.7	54	%37.8	15	%10.5	2.4126	0.67478
6	تسهم الجمعية في توفير فرص عمل للشباب	57	%39.9	67	%46.8	19	%13.3	2.2657	0.68125
7	تسهم الجمعية في توفير فرص عمل للمرأة	71	%49.7	53	%37.1	19	%13.3	2.3636	0.70756
8	تسد الجمعية الاحتياجات المادية للأسر الفقيرة	62	%43.4	66	%46.2	15	%10.5	2.3287	0.65838
9	تقدم الجمعية معاشات شهرية للمحتاجين	33	%23.1	30	%21.0	80	%55.9	1.6713	0.82885
10	توفر الجمعية مشروعات تفيد المجتمع	79	%55.2	55	%38.5	9	%6.3	2.4895	0.61515
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							2.3909	0.36539

يلاحظ من هذا الجدول أن للجمعيات الخيرية بعدها الاقتصادي حسب رؤية القائمين وجاءت إجابات القائمين إيجابية وبنسب جيدة على معظم فقرات السؤال لتؤكد هذا البعد، فقد تراوحت نسب الإجابات على معظم فقرات السؤال ما بين (49.7% -72 %)، أي أن الجمعيات الخيرية تجري دراسات لمعرفة احتياجات المجتمع المحلي الاقتصادية، وتحث سكان المجتمع المحلي على التبرع وتعرف سكان المجتمع المحلي بمشكلات المجتمع، وتوفر الخدمات للفئة المحتاجة، كما تساعد سكان المجتمع المحلي في النكبات، وتوفر مشروعات تفيد المجتمع، كما تسهم في توفير فرص عمل للمرأة، في حين أنها إلى حد ما تسهم في توفير فرص عمل

للشباب وبنسبة (46.8%)، وهذا ما أكده الجدول رقم(7) الذي بين أن المستفيدين الإناث أكثر من المستفيدين الذكور إذ بلغت نسبتهن(59.4%)، وفي الجدول رقم(21) الذي يبين أهداف الجمعيات الخيرية نجد أنها تتجه لخدمة المرأة وبنسبة (68.5%) أكثر من خدمة الشباب التي جاءت نسبتهم (66.4%). كما أن الجمعيات الخيرية تسد احتياجات الأسر الفقيرة المادية، بينما لا تقدم معاشات شهرية للمحتاجين وبنسبة (55.9%)، بينما تقتصر على المساعدات المالية وبنسبة (41.5)، كما بين الجدول رقم(22). ومن الضروري الإشارة إلى أن معظم الخدمات التي تقدمها الجمعية تتركز في جوانب الرعاية (الصحية، أطفال، المرأة، الشباب، أيتام، معاقين) وهذا يتفق مع الشكل رقم(5) وتتفق مع معظم الدراسات السابقة في هذه النقطة.

2 – 8 – 2 : حسب رؤية المستفيدين منها

جدول رقم(30) يبين توزيع إجابات العينة (المستفيدين) المتعلق بالبعد الاقتصادي للجمعيات

الرقم	البعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية	الإجابات: نعم – التكرار	نعم – %	إلى حد ما – التكرار	إلى حد ما – %	لا – التكرار	لا – %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تدرس احتياجات المستفيدين الاقتصادية	224	%65.5	106	%31.0	12	%3.5	2.6199	0.55381
2	تعمل على حل المشاكل الاقتصادية	166	%48.5	153	%44.7	23	%6.7	2.4181	0.61555
3	تسهم في توفير فرص عمل للشباب	155	%45.3	149	%43.6	38	%11.1	2.3421	0.66978
4	تسهم في توفير فرص عمل للمرأة	177	%51.8	118	%34.5	47	%13.7	2.2924	0.69510
5	تساعد الخيرية سكان المجتمع المحلي بالنكبات	167	%48.8	132	%38.6	43	%12.6	2.3626	0.69599
6	تسد الاحتياجات المادية للأسر الفقيرة	154	%45.0	145	%42.4	43	%12.6	2.3246	0.68707
7	تقدم الجمعية معاشات شهرية للمحتاجين	104	%30.4	84	%24.6	154	%45.0	1.8538	0.85742
8	توفر الجمعية مشروعات تفيد المجتمع المحلي	176	%51.5	120	%35.1	46	%13.5	2.3801	0.71142
9	تقدم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة	182	%53.2	82	%24.0	78	%22.8	2.3041	0.81836
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**2.3220**	**0.43975**

يلاحظ من هذا الجدول أن رؤية المستفيدين للبعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية تتقارب مع رؤية القائمين لهذا البعد، فقد جاءت إجابات المستفيدين إيجابية باستثناء الفقرة رقم (7) التي تقول بأن الجمعيات الخيرية لا تقدم معاشات شهرية للمحتاجين وبنسبة (45.0%)،بينما باقي الفقرات تراوحت نسبة الإجابة عليها بنعم ما بين (45.0% –65.5%)، أي أن الجمعيات الخيرية تدرس احتياجات المستفيدين الاقتصادية، وتعمل على حل مشكلاتهم الاقتصادية، كما أنها تسهم في توفير فرص عمل للمرأة والشباب، وفي هذه النقطة توافقت إجابات المستفيدين مع إجابات القائمين فنسبة الذين أجابوا أن الجمعيات الخيرية توفر فرص عمل للمرأة أعلى من نسبة الذين أجابوا أنها توفر فرص عمل للشباب، كما أن الجمعيات الخيرية تساعد سكان المجتمع المحلي في النكبات، وتسد الاحتياجات المادية للأسر الفقيرة، وتوفر مشروعات تفيد المجتمع المحلي وتقدم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة،وبهذا تتلاقى مع إجابات القائمين. وبقراءة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات العينة على جميع فقرات السؤال نجد أنه يبلغ (2.3220) وهذا يدل على ميل إجابات العينة على فقرات السؤال نحو الإيجاب، كما يدل الانحراف المعياري الإجمالي البالغ (0.43975) على أن الانحراف ضعيف، وهذا مؤشر جيد يشير إلى تقارب إجابات العينة من وسطها الحسابي.

ومما تقدم نجد أن الجمعيات الخيرية تتمتع بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي، غير أن البعد الاجتماعي يظهر بوضوح أكثر من البعد الاقتصادي في إجابات كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منه. وبالعودة إلى الجدول رقم (22) الذي يبين المساعدة التي حصل عليها المستفيد نجد أن (30.1%) منهم حصلوا على فرصة عمل و(27.8%) حصلوا على تمويل مشاريع و(21.3%) منهم حصل على قروض ميسرة وهذا يعكس البعد الاقتصادي للجمعيات.

2 – 9 : الأنشطة التي تقدمها الجمعيات الخيرية للمجتمع المحلي

جدول رقم (31) يبين توزع إجابات العينة (القائمين)المتعلق بالأنشطة المقدمة للمجتمع المحلي

الرقم	الأنشطة المقدمة للمجتمع المحلي	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	توعية صحية	118	%82.5	22	%15.4	3	%2.1	2.8042	0.44814
2	توعية دينية	97	%67.8	40	%28.0	6	%4.2	2.6364	0.56351
3	توعية سياسية	9	% 6.3	14	% 9.8	120	%83.9	1.8112	0.75013
4	توعية قانونية	53	%37.1	52	%36.4	38	%26.6	2.1049	0.79358
5	توعية أسرية	109	%76.2	31	%21.7	3	%10.5	2.4126	0.67478
6	توعية بيئية	98	%68.5	37	%25.9	8	%5.6	2.6294	0.58956
7	ترشيد الاستهلاك	84	%58.7	50	%35.0	9	%6.3	2.5245	0.61475
8	تنظيم نشاطات رياضية	47	%32.9	62	%43.4	34	%23.8	2.0909	0.74973
9	تنظيم رحلات و معسكرات	56	%39.2	49	%34.3	38	%26.6	2.1259	0.80375
10	إقامة معارض فنية	63	%44.1	49	%34.3	31	%21.7	2.2238	0.78201
11	إقامة أسواق خيرية	72	%50.3	38	%26.6	33	%23.1	2.2727	0.81519
12	إبراز دور المرأة في خدمة المجتمع	91	%63.6	46	%32.2	6	%4.2	2.5944	0.57209
13	تنمية مهارات الشباب و توجيهها	83	%58.0	49	%34.3	11	%7.7	2.5035	0.63771
14	تنمية مهارات الأطفال	83	% 58.0	56	%39.2	4	%2.8	2.5524	0.55257
15	مشاركة الأهالي في المناسبات	98	%68.5	42	%29.4	3	%2.1	2.6643	0.51654
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**2.4186**	**0.40042**

إن مؤشر الأنشطة التي تقدمها الجمعيات الخيرية للمجتمع المحلي تدعم القيمة الاقتصادية والاجتماعية لها، فهذا المؤشر يحدد مدى إسهام تلك الجمعيات في إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة، ويشير هذا الجدول إلى أن أنشطة التوعية (صحية، دينية أسرية، بيئية) جاءت أولاً وبنسب إجابة عالية تراوحت ما بين (67.8%–82.5%)، بينما كانت إجابات العينة حول التوعية القانونية متقاربة حيث كانت أكبر نسبة الإجابة بنعم، بينما نجد التوعية السياسية تأتي أخيراً في أنشطة الجمعيات الخيرية وبنسبة (6.3%) ويمكن أن يفسر ذلك بأن القانون الذي ينظم عمل الجمعيات الخيرية يحظر على هذه الجمعيات ممارسة الأنشطة المتعلقة بالسياسة ثم تأتي مشاركة الأهالي في المناسبات، وإبراز دور المرأة في خدمة المجتمع ترشيد الاستهلاك كم تعمل على تنمية مهارات الشباب والأطفال وتوجيهها نحو خدمة المجتمع

كما أنها تقيم الأسواق الخيرية والمعارض الفنية لما تحققه من ريع يدخل في أرصدتها المالية وأخيراً نجد الأنشطة الترفيهية (تنظيم نشاطات رياضية، تنظيم رحلات ومعسكرات) تأتي إلى حد ما بنسب إجابة (34.3%، 43.4%)، وهنا تتفق مع دراسة محمود عودة التي بينت أن نشاط الجمعيات الخيرية في مجال التوعية التي بلغت نسبتها(11.8%) أكثر من نشاطاتها الترفيهية والتي جاءت نسبتها (9.8%)، بينما تختلف عنها في أن دراسته صنفت النشاطات التنموية (مجتمعات محلية، أطفال المرأة، الشباب، الأسرة) جاءت أولاً وبنسبة (12.8%) تلتها الأنشطة الخدمية بنسبة (12.1%) لتأتي ثالثاً أنشطة التوعية، التي جاءت أولاً في هذه الدراسة بعد أن استثنت هذه الدراسة الخدمات باعتبار أنها تدخل ضمن الأهداف، وترى الأنشطة هي ما تقوم به تلك الجمعيات بالإضافة إلى أهدافها الأساسية في مساعدة الفئات المحتاجة.

وبقراءة الوسط الحسابي الإجمالي لفقرات السؤال(2.4186)، يدل على أن الإجابات تميل نحو الإيجابية، كما يدل الانحراف المعياري الإجمالي (0.40042) على تقارب إجابات العينة من وسطها الحسابي.

2 – 10 : أشكال مشاركة المستفيدين في نشاطات الجمعية

جدول رقم (32) يبين توزيع إجابات العينة بأشكال مشاركة المستفيدين في نشاطات الجمعية

الرقم	أشكال مشاركة	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	أحضر الندوات و برامج التوعية التي تنظمها الجمعية	223	%65.2	83	%24.3	36	%10.5	2.5468	0.67800
2	أشارك في النشاطات الترفيهية للجمعية	163	%47.7	112	%32.7	67	%19.6	2.2807	0.77166
3	أشارك في إقامة الأسواق الخيرية	124	%36.3	115	%33.6	103	%30.1	1.9737	0.83677
4	أشارك في إقامة المعارض الفنية	122	%35.7	114	%33.3	106	%31.0	2.0468	0.81635
5	أساعد الجمعية في تحقيق بعض أهدافها	176	%51.5	114	%33.3	52	%15.2	2.3626	0.73265
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							2.2421	0.60272

إن معرفة أشكال مشاركة المستفيدين في نشاطات الجمعيات الخيرية تفيدنا في معرفة مدى تفاعل الفئات المحتاجة في المجتمع المحلي مع نشطات الجمعيات الخيرية ومدى قبولهم لها.

ويشير هذا الجدول إلى أن إجابات المستفيدين تؤكد أنها تتفاعل مع نشاطات الجمعيات الخيرية وتشارك بها بنسب تراوحت مابين (36.3%-65.2%)، فهم يحضرون الندوات وبرامج التوعية التي تنظمها الجمعية، وهنا تتفق مع الجدول رقم (31) حيث جاءت برامج التوعية في أولى نشاطات الجمعيات الخيرية، كما أنهم يشاركون في النشاطات الترفيهية للجمعية، وفي إقامة الأسواق الخيرية والمعارض الفنية، ويساعدون الجمعية في تحقيق بعض أهدافها، ويفسر هذا اقتناع سكان المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه الجمعية الخيرية بأن كل ما تقوم به هذه الجمعية من أجلهم ويعود بالنفع عليهم، وإيمانهم بضرورة ووجود مثل هذه الجمعيات في المجتمع وأهميتها في تنمية مجتمعهم المحلي، وهنا تتفق مع دراسة الفاعوري في سؤالها إن كان لديك الاستعداد للقيام بعمل ميداني تدعوا إليه الجمعية فكانت إجابات عينة الدراسة نعم وبوسط حسابي(4.0)، وبانحراف معياري(0.979) يشير إلى تقارب إجابات عينة دراسة الفاعوري حول وسطها الحسابي وهي قيمة إيجابية وبقراءة الوسط الحسابي الإجمالي لهذه الدراسة البالغ (2.242) يدل على ميل إجابات العينة نحو الموافقة وبانحراف معياري (0.60272) يدل على تقارب الإجابات حول وسطها الحسابي .

2 – 11 : ملائمة خدمات الجمعيات الخيرية لحاجات المجتمع

يعتبر مؤشر ملائمة خدمات الجمعيات الخيرية لحاجات المجتمع من المؤشرات الدالة على نجاح أو فشل تلك الجمعيات في تحقيق أهدافها المنشودة، وذلك من خلال رؤية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها، وهذا المؤشر يساعد القائمين بمراجعة أهداف الجمعيات التي ينتمون لها والتحقق من فاعليتها ونجاحها في ملائمتها لحاجات المجتمع الذي أنشأت فيه وإعادة صياغتها بدقة لتكون أكثر وضوحاً وملائمة، وبالتالي تفادي الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها وتصحيحها.

2 - 11 – 1 : ملائمة خدمات الجمعيات الخيرية لحاجات المجتمع حسب رؤية القائمين

جدول رقم (33) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بملائمة الخدمات لحاجات المجتمع

الرقم	ملائمة الخدمات لحاجات المجتمع	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	تتوافق الخدمات المقدمة من قبل الجمعية مع حاجات المجتمع	111	%77.6	29	%20.3	3	%2.1	2.7552	0.47792
2	غير مقتنع بما تقوم به الجمعية	15	%10.5	28	%19.6	100	%69.9	1.4056	0.67383
3	المصالح الشخصية تؤثر على مستوى الخدمة	24	%16.8	33	%23.1	86	%60.1	1.5664	0.76508
4	الخلافات العشائرية تؤثر على مستوى الخدمة	26	%18.2	39	%27.3	78	%54.5	1.6364	0.77410
5	تسهم في إشباع حاجات المستفيدين	50	%35.0	80	%55.9	13	%9.1	2.2587	0.61339
6	تضع الجمعية خطط و برامج لتسير عليها	111	%77.6	27	%18.9	5	%3.5	2.7413	0.51339
7	تقوم بتقييم الخطط و البرامج ومدى نجاحها	95	%66.4	42	%29.4	6	%4.2	2.6224	0.56673
8	تستطلع الجمعية رأي المستفيدين حول طبيعة ومستوى الخدمات المقدمة	84	%58.7	52	%36.4	7	%4.9	2.5385	0.59065
9	تقوم بإعداد جدوى اقتصادية ومالية لمشروعاتها	107	%74.8	34	%23.8	2	%1.4	2.7343	0.47399
10	تعتبر الجمعية ناجحة في تحقيق أهدافها	108	%75.5	34	%23.8	1	%0.7	2.7483	0.45142
11	الجمعيات في المدينة أكثر نشاط من الجمعيات في الريف	67	%46.9	38	%26.6	38	%26.6	2.2028	0.83548
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**2.2918**	**0.28275**

يشير هذا الجدول إلى أن الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية حسب رؤية القائمين تلاءم حاجات المجتمع، حيث أن (77.6%) يرون أن الخدمات المقدمة من قبل الجمعية تتوافق مع حاجات المجتمع وأنها تضع خطط وبرامج لتسير عليها، ونسبة (74.8%-75.5%) تعتبر الجمعية الخيرية تقوم بإعداد جدوى اقتصادية ومالية لمشروعاتها وهي ناجحة في تحقيق أهدافها، ونجد أن نسبة (66.4% -69.9%) بأنها تقوم بتقييم الخطط والبرامج ومدى نجاحها وهم مقتنعون بما تقوم به، كما نجد باقي النسب والتي تراوحت ما بين (46.9%-60.1%) يرون أن كل من المصالح الشخصية والخلافات العشائرية لا تؤثر على مستوى الخدمة، وأنها تسهم في إشباع حاجات المستفيدين بالشكل المطلوب، وتستطلع أرائهم حول طبيعة ومستوى الخدمات المقدمة لهم واعتبروا أن الجمعيات في المدينة أكثر نشاط من الجمعيات في الريف ويعود هذا إلى أن الجمعيات في المدن تتمتع بدعم حكومي وتتلقى تبرعات مالية أكثر من الجمعيات الريفية، وهنا تتفق مع دراسة رفعت الفاعوري التي بينت أن خدمات الجمعيات الخيرية المتواجدة في المدن أفضل من مستوى خدمات الجمعيات الريفية، كما تلتقي هذه الدراسة مع دراسة طلعت إبراهيم لطفي (العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة 2004) والتي بينت أن القائمين على العمل الخيري في دولة الإمارات يؤكدن نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها، كما تختلف مع دراسة أمل فرحان، سامي خصاونة (الممارسات الإدارية في الجمعيات التطوعية في الأردن،1991) والتي بينت أن (57.17%) من الجمعيات الخيرية لا يتم تقييم أعمالها ونشاطاتها، بينما نجد في هذه الدراسة أن (66.4%) من القائمين يؤكدون أن الجمعيات التي ينتمون لها تقوم بتقييم نشاطها وأعمالها.

2 - 11 – 2 : ملائمة خدمات الجمعيات الخيرية لحاجات المجتمع حسب رؤية المستفيدين

جدول رقم (34) يبين توزيع إجابات العينة(المستفيدين) المتعلق بملائمة الخدمات لحاجات المجتمع

الرقم	ملائمة الخدمات لحاجات المجتمع	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	توافق الخدمات المقدمة مع حاجات المستفيدين	213	%62.3	116	%33.9	13	%3.8	2.5848	0.56548
2	تسهم الجمعية في إشباع حاجات المستفيدين بالشكل المطلوب	146	%42.7	171	%50	25	%7.3	2.3538	0.61313
3	تستطلع رأي المستفيدين حول طبيعة ومستوى الخدمات	200	%58.5	119	%34.8	23	%6.7	2.5175	0.62074
4	تعتبر الجمعية ناجحة في تحقيق أهدافها	211	%61.7	119	%34.8	12	%3.5	2.5819	0.56071
5	الكادر الإداري المتخصص يصل بالجمعية لمستوى أفضل من الخدمة	191	%55.8	128	%37.4	23	%6.7	2.4912	0.62093
6	المصالح الشخصية تؤثر على مستوى الخدمة	84	%24.6	98	%28.7	160	%46.8	1.7778	0.81610
7	الخلافات العشائرية تؤثر على مستوى الخدمة	74	%21.6	94	%27.5	174	%50.9	1.7076	0.80095
8	ضعف التفاعل بين الجمعية و المجتمع المحلي	67	%19.6	116	%33.9	159	%46.5	1.7310	0.76823
9	غموض أهداف الجمعية	62	%18.1	86	%25.1	194	%56.7	1.6140	0.77545
10	تدني مستوى القائمين على الجمعية	62	%18.1	96	%28.1	184	%53.8	1.6433	0.77057
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							2.1003	0.36202

يشير هذا الجدول إلى ملائمة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية مع حاجات المجتمع من وجهة نظر المستفيدين، ونلاحظ عدم وجود اختلاف بين رؤية القائمين ورؤية المستفيدين حول ملائمة الخدمات مع حاجات المجتمع، إذ يرى (61.7%-62.3%) من المستفيدين أن الخدمات المقدمة من قبل الجمعيات الخيرية تتوافق مع حاجات المستفيدين وتعتبر ناجحة في تحقيق أهدافها، و(50.9%- 58.5%) منهم يؤكدون أنها تستطلع رأيهم حول طبيعة ومستوى الخدمات، وهنا تلتقي مع نسبة القائمين حول هذه الفقرة ووضوح أهدافها، وأن الكادر الإداري المتخصص يصل بالجمعية لمستوى أفضل من الخدمة، ومستوى القائمين على الجمعيات جيد والمصالح الشخصية والخلافات العشائرية لا تؤثر على مستوى الخدمة، ويؤكد (46.5%) منهم على وجود التفاعل بين الجمعية والمجتمع المحلي، بينما رأى (50%) أنها إلى حد ما تسهم في إشباع حاجات المستفيدين ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانات المالية للجمعيات الخيرية.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن هناك ملائمة ما بين الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية مع حاجات المجتمع من وجهة نظر كل القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منه، وبهذا تختلف هذه الدراسة التي بينت أن خدمات الجمعيات الخيرية ملائمة لحاجات المجتمع عن دراسة الفاعوري التي بينت رضا أفراد العينة عن فلسفة الجمعيات الخيرية ولكن لا تتناسب الخدمات التي تقدمها مع حاجات المجتمع المحلي وهذا يدل على وجود تناقض مابين النظرية والتطبيق، كذلك تختلف هذه الدراسة مع دراسة (واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية 1985) والتي بينت وجود فرق بين أهداف الجمعيات الخيرية وبين تنفيذها لتلك الأهداف ويشير الوسط الحسابي الإجمالي في هذه الدراسة والبالغ (2.2918) لإجابات القائمين و(2.1003) لإجابات المستفيدين إلى ميل إجابات العينة نحو الإيجابية، كما يدل الانحراف المعياري الإجمالي (0.28275) لإجابات القائمين و(0.36202) لإجابات المستفيدين على تقارب إجابات العينة من وسطها الحسابي، وهذا يعني وجود ملائمة بين الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية وبين حاجات المجتمع، أي أن أهدافها تتوافق مع آلية تنفيذ تلك الأهداف .

2 – 12 : المشكلات التي تواجه الجمعيات الخيرية

إن تحديد المشكلات التي تعيق مهام وأنشطة الجمعيات الخيرية تفيد القائمين في التغلب عليها ومعالجتها بما يضمن نجاح تلك الجمعيات في تحقيق أهدافها وخدمة المجتمع، وفي هذه الدراسة تم عرضها في ثلاثة أقسام وذلك لتحديدها بدقة، وهذه المشكلات هي مشكلات ترجع للقائمين، مشكلات ترجع للجمعية، مشكلات ترجع للبرامج المقدمة .

2 - 12 – 1 : مشكلات ترجع للقائمين

جدول رقم (35) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بمشكلات ترجع للقائمين

الرقم	مشكلات ترجع للقائمين	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	ضعف الخبرة الإدارية	41	%28.7	43	%30.1	59	%41.3	1.8741	0.82962
2	قلة البرامج و الدورات التدريبية	45	%31.5	55	%38.5	43	%30.1	2.0140	0.78710
3	نقص في الأجهزة و المعدات اللازمة	68	%47.6	38	%26.6	37	%25.9	2.2168	0.83193
4	قصور في الممارسة الديمقراطية	38	%26.6	48	%33.6	57	%39.9	1.9301	0.77505
5	بعد الجمعية عن المسكن	25	%17.5	50	%35.0	68	%47.6	1.6993	0.75091
6	مقر الجمعية غير ملائم	24	%16.8	45	%31.5	74	%51.7	1.6503	0.75301
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**1.8974**	**0.61123**

يشير هذا الجدول إلى أن المشكلة الرئيسية التي ترجع للقائمين تتمثل في نقص الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل في الجمعيات الخيرية وبنسبة (47.6%)، بينما نرى نسبة (38.5%) أن هناك إلى حد ما قلة في البرامج والدورات التدريبية، ولا يوجد أي مشكلة بالنسب للقائمين في موقع الجمعية وبعدها عن المسكن وأن مقرها ملائم، أما بالنسبة للخبرة الإدارية فهي جيدة وهنا تتفق مع الجدول رقم (25) الذي يبين طبيعة الإدارة في الجمعيات الخيرية وأن مساهمة الشباب والمرأة من القائمين على الجمعيات الخيري، ومشاركة المستفيدين في اتخاذ القرارات الهامة في الجمعية فرئيس الجمعية لا ينفرد في اتخاذ القرارات، وتختلف هذه الدراسة مع دراسة أمل فرحان، سامي خصاونة (الممارسات الإدارية في الجمعيات التطوعية،1991) التي بينت أن الممارسات الإدارية في الجمعيات الخيرية تمارس التخطيط أكثر من التنفيذ والتقويم، وتتفق مع هذه الدراسة من حيث عدم توفر التقنيات اللازمة للجمعيات الخيرية.

2 - 12 – 2 : مشكلات ترجع للجمعية

جدول رقم (36) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بمشكلات ترجع للجمعية

الرقم	مشكلات ترجع للجمعية	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	نقص التمويل	98	%68.5	35	%24.5	10	%7.0	2.6154	0.61579
2	ضعف دور الإعلام	82	%57.3	39	%27.3	22	%15.4	2.4196	0.74505
3	نقص أعداد المتطوعين	68	%47.6	42	%29.4	33	%23.1	2.2448	0.80681
4	قانون الجمعيات الخيرية غير ملائم	30	%21.0	74	%51.7	39	%27.3	1.9371	0.69421
5	تعقيد الإجراءات الحكومية	43	%30.1	53	%37.1	47	%32.9	1.9720	0.79562
6	ضعف الإمكانات المادية	86	%60.1	46	%32.2	11	%7.7	2.5245	0.63725
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي								**2.2855**	**0.54587**

يشير هذا الجدول إلى المشكلات التي ترجع للجمعية، ويلاحظ أن مشكلة نقص التمويل وضعف الإمكانات المادية تأتي أولاً وبنسبة (68.5%،60.1%)، يليها ضعف دور الإعلام وبنسبة (57.3%)، ونقص أعداد المتطوعين بنسبة (47.6%)، ونسبة (51.7%) يرون أن قانون الجمعيات الخيرية إلى حد ما غير ملائم، و(37.1%) يرون أنه إلى حد ما هناك تعقيد في الإجراءات الحكومية، وتلتقي هنا هذه الدراسة مع دراسة أمل فرحان، سامي خصاونة التي بينت النقص في التطوع وضعف مصادر التمويل، كذلك دراسة جابر بدور المشار إليها سابقاً والتي بينت ضعف دعم الحكومة والقطاع الخاص للجمعيات الأهلي، كما بينت دراسة محمود عودة المشار إليها سابقاً على معاناة الجمعيات الخيرية من مشكلة التمويل، ونقص أعداد المتطوعين وضعف دور الإعلام، كذلك دراسة رفعت الفاعوري التي بينت مشكلة نقص التمويل.

2 – 12 – 3 : مشكلات ترجع للبرامج المقدمة

جدول رقم (37) يبين توزيع إجابات العينة (القائمين) المتعلق بمشكلات ترجع للبرامج المقدمة

الرقم	مشكلات ترجع للبرامج المقدمة	الإجابات: نعم – التكرار	نعم – %	إلى حد ما – التكرار	إلى حد ما – %	لا – التكرار	لا – %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية	30	%21.0	64	%44.8	49	%34.3	1.8671	0.73387
2	غياب برامج التوعية	26	%18.2	53	%37.1	64	%44.8	1.8112	0.72141
3	غياب الأنشطة الترفيهية	32	%22.4	66	%46.2	45	%31.5	1.9091	0.73071
4	غياب الأنشطة الثقافية	23	%16.1	56	%39.2	64	%44.8	1.7133	0.72794
5	غياب الأنشطة الاجتماعية	22	%15.4	56	%39.2	65	%45.5	1.6993	0.72223
6	عدم تفاعل الأهالي مع أنشطة الجمعيات	35	%24.5	51	%35.7	57	%39.9	1.8462	0.78997
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**1.8077**	**0.60556**

يشير الجدول إلى المشكلات التي ترجع للبرامج المقدمة، ويلاحظ عدم وجود مشاكل تذكر في البرامج المقدمة من قبل الجمعية، فقد بين(44.8%) أن هناك إلى حد ما ضعف الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية (46.2%) يرون أن الأنشطة الترفيهية تغيب إلى حد ما عن أنشطة الجمعية، ويفسر ذلك ضعف إمكانات الجمعية المادية والتكلفة العالية للدورات والأنشطة الترفيهية إذا ما قورنت مع إمكانات الجمعية المالية وحاجات المجتمع الأساسية.

وترتب المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الخيرية في أقسامها الثلاثة حسب الأولوية: نقص التمويل، ضعف الإمكانات المادية، ضعف دور الإعلام، نقص في الأجهزة والمعدات اللازمة، نقص أعداد المتطوعين، وجميع هذه المشاكل تم التأكيد على وجودها .

بينما المشاكل التي تعاني منها الجمعيات الخيرية إلى حد ما فيمكن تصنيفها حسب الأولوية : قانون الجمعيات الخيرية غير ملائم، غياب الأنشطة الترفيهية، ضعف الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية، قلة الدورات التدريبية، تعقيد الإجراءات الحكومية، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تصدر مشكلة التمويل، وضعف الإمكانات المالية للجمعية، وتختلف عنها

في ترتيب بعض المشكلات، ففي دراسة الفاعوري نجد أنها تحدد المشكلات في ثلاث مستويات (مصادر تمويل، مشاكل إدارية، مشاكل على مستوى الخدمات)، في حين نجد دراسة محمود عودة تبين أن مشكلة التمويل أولا، تليها نقص أعداد المتطوعين، ونقص في الأجهزة المتوفرة وعدم وجود تدريب كاف للمتطوعين، وبأن قانون الجمعيات الخيرية غير ملائم، وكذلك الأمر بالنسبة لمقر الجمعيات الخيرية، وأضافت وجود المشكلات القبلية في المجتمع، وبروز التعقيدات والمصادمات مع الحكومة.

2 – 13 : الصعوبات التي تواجه المستفيد للحصول على الخدمة

إن التعرف على الصعوبات التي تواجه المستفيد في الحصول على الخدمة، تفيد القائمين على الجمعيات الخيرية في تحديدها ومحاولة تذليلها لتشمل الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية جميع الفئات المحتاجة ولتكون خدماتها أكثر شمولية، ولقد تم عرضها في ثلاثة أقسام وذلك لتحديدها بدقة وهذه الصعوبات هي: صعوبات ترجع للقائمين، صعوبات ترجع للجمعية صعوبات ترجع للبرامج المقدمة .

2 - 13 – 1: صعوبات ترجع للمستفيد

جدول رقم (38) يبين توزيع إجابات العينة(المستفيدين) المتعلق بصعوبات ترجع للمستفيد

الرقم	صعوبات ترجع للمستفيد	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	بعد المسكن عن الجمعية	81	%23.7	111	%32.5	150	%43.9	1.7982	0.79787
2	علاقتي مع القائمين على الجمعية غير جيدة	18	%5.3	82	%24.0	242	%70.8	1.3450	0.57638
3	لا أثق بأهداف الجمعية	19	%5.6	89	%26.0	234	%68.4	1.3713	0.58785
4	ما حصلت عليه من خدمات لم تشبع احتياجاتي	56	%16.4	158	%46.2	128	%37.4	1.7895	0.70366
5	أجد صعوبة في الحصول على الخدمة	33	%9.6	104	%30.4	205	%59.9	1.4971	0.66654
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي								1.5602	0.50085

يشير هذا الجدول إلى عدم وجود أي صعوبة ترجع للمستفيد، فالوسط الحسابي الإجمالي البالغ (1.5602) يدل على أن معظم إجابات المستفيدين تتركز في الإجابة (بلا) باستثناء الفقرة رقم (4) التي بينت أن ما حصل عليه المستفيد من خدمات لم تشبع احتياجاته إلى حد ما، ويفسر ذلك أن الجمعية الخيرية تساعد المستفيد في حل المشكلة وفقاً لإمكاناتها المادية، ولكنها لا تملك الإمكانات اللازمة لحل المشكلة بشكل جذري، كما يدل الانحراف المعياري البالغ (0.50085) على تركز إجابات العينة حول وسطها الحسابي، وهذا مؤشر إيجابي في أن لا تكون هناك صعوبات ترجع للمستفيد في الحصول على الخدمة.

2 – 14 – 2 : صعوبات ترجع للجمعية

جدول رقم (39) يبين توزيع إجابات العينة(المستفيدين) المتعلقة بالصعوبات التي ترجع للجمعية

الرقم	صعوبات ترجع للجمعية	الإجابات						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	عدم جدية الجمعية في تحقيق أهدافها	31	%9.1	74	%21.6	237	%69.3	1.3977	0.64965
2	ضعف إمكانيات الجمعية	105	%30.7	122	%35.7	115	%33.6	1.9708	0.80269
3	تعقيد الإجراءات للحصول على الخدمة	25	%7.3	109	%31.9	208	%60.8	1.4649	0.62939
4	تدني مستوى الخدمات المقدمة	27	%7.9	137	%40.1	178	%52.0	1.5585	0.63692
5	نقص الكوادر المتخصصة و المدربة	38	%11.1	117	%34.2	187	%54.7	1.5643	0.68517
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي								**1.5912**	**0.52863**

كذلك الأمر بالنسبة لهذا الجدول نلاحظ عدم وجود أي صعوبة ترجع للجمعية، فالوسط الحسابي الإجمالي البالغ (1.5912) يدل على أن معظم إجابات المستفيدين تتركز في الإجابة (بلا) باستثناء الفقرة رقم (2) التي بينت أن هناك إلى حد ما ضعف إمكانيات الجمعية، كما يل الانحراف المعياري البالغ (0.52863) على تركز إجابات العينة حول وسطها الحسابي، وهذا مؤشر إيجابي في أن لا تكون هناك صعوبات ترجع للجمعية .

2 – 14 – 3 : صعوبات ترجع للبرامج المقدمة

جدول رقم (40) يبين توزيع إجابات العينة (المستفيدين) المتعلقة بالصعوبات التي ترجع للبرامج المقدمة

الرقم	صعوبات ترجع للبرامج المقدمة	الإجابات: نعم - التكرار	%	إلى حد ما - التكرار	%	لا - التكرار	%	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية	72	%21.1	113	%33.0	157	%45.9	1.7515	0.78077
2	غياب برامج التوعية	47	%13.7	121	%35.4	174	%50.9	1.6287	0.71400
3	غياب الأنشطة الترفيهية	63	%18.4	120	%35.1	159	%46.5	1.7193	0.75631
4	غياب الأنشطة الثقافية	42	%12.3	109	%31.9	191	%55.8	1.5643	0.70208
5	غياب الأنشطة الاجتماعية	42	%12.3	93	%27.2	207	%60.5	1.5175	0.70481
	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري الإجمالي							**1.6363**	**0.60910**

يشير هذا الجدول إلى عدم وجود أي صعوبات ترجع للبرامج المقدمة حسب إجابات المستفيدين الذين شملتهم الدراسة وبنسب تراوحت ما بين (45.9% -60.5%) ويشير الوسط الحسابي الإجمالي البالغ (1.6363) إلى أن معظم إجابات المستفيدين تتركز في الإجابة(بلا) كما يدل الانحراف المعياري البالغ(0.60910) على تركز إجابات العينة حول وسطها الحسابي وهذا مؤشر إيجابي في أن لا تكون هناك صعوبات ترجع للجمعية، وهنا تختلف هذه الدراسة مع دراسة رفعت الفاعوري التي بينت أن الصعوبات التي يعاني منها المستفيد تتمثل في تأثير الخلافات العشائرية والمصالح الشخصية في بعض الجمعيات الخيرية .

2 - 15 : اقتراحات القائمين لتفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية

جدول رقم (41) يبين توزيع إجابات العينة(القائمين) المتعلق باقتراحات تفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية

الرقم	اقتراحات القائمين لتفعيل دور الجمعيات في تدعيم المشاركة الأهلية	التكرار	النسبة المئوية
1	زيادة الدعم الحكومي للجمعية	133	% 93.0
2	تشجيع دعم القطاع الخاص	132	% 92.3
3	تشجيع الاتصال بالمؤسسات الأهلية الأخرى	126	% 88.1
4	توعية الأهالي بأهمية المشاركة في تنمية المجتمع	129	% 90.2
5	التركيز على دور الإعلام في تفعيل المشاركة الأهلية	128	% 89.5
6	تشجيع التطوع في العمل الخيري	130	% 90.9
7	تأمين مقر ملائم للجمعية	127	% 88.8
8	تأمين الأجهزة و المعدات اللازمة في العمل الخيري	129	% 90.2
9	التأكيد على مبدأ الديمقراطية	127	% 88.8
10	التأهيل الإداري للقائمين	126	% 88.1
11	إقامة البرامج و الدورات التدريبية	130	% 90.9
12	الاستفادة من التجارب العربية	123	% 86.0
13	تعديل قانون الجمعيات الخيرية	111	%77.6
14	إجراء التقييم بشكل دوري لنشاط الجمعية	120	%83.9

يبين هذا الجدول الاقتراحات التي قدمها القائمين لتفعيل عمل الجمعيات الخيرية، ويلاحظ أن جميع فقرات السؤال تم الإجابة عليها وبنسب عالية تراوحت ما بين (77.6%-93.0 %) وهذا يدل على أهمية تلك الاقتراحات في تفعيل عمل الجمعيات الخيرية حسب رأي القائمين.

ويمكن ترتيب تلك الاقتراحات حسب الأولوية وبناء على إجابات القائمين على الشكل التالي :

زيادة الدعم الحكومي للجمعية، تشجيع الدعم الحكومي و دعم القطاع الخاص، تشجيع التطوع في العمل الخيري، إقامة البرامج والدورات التدريبية، توعية الأهالي بأهمية المشاركة في تنمية المجتمع، تأمين الأجهزة والمعدات اللازمة في العمل الخيري، التركيز على دور الإعلام في تفعيل المشاركة الأهلية، تأمين مقر ملائم للجمعية، التأكيد على مبدأ الديمقراطية، تشجيع

الاتصال بالمؤسسات الأهلية الأخرى، تأهيل القائمين إداريا ً، الاستفادة من التجارب العربية إجراء التقييم بشكل دوري لنشاط الجمعية، تعديل قانون الجمعيات الخيرية .

2 - 16: اقتراحات المستفيدين لتفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية

جدول رقم (42) يبين توزيع إجابات العينة(المستفيدين) المتعلق باقتراحات تفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية

الرقم	اقتراحات المستفيدين لتفعيل دور الجمعيات في تدعيم المشاركة الأهلية	التكرار	النسبة المئوية
1	زيادة الدعم المالي للجمعية من كافة قطاعات المجتمع	291	% 85.1
2	إشراك المستفيدين في عملية تحديد الاحتياجات	265	% 77.5
3	تحسين الخدمات التي تقدمها الجمعية	292	% 85.4
4	تسهيل إجراءات الحصول على الخدمة	279	% 81.6
5	توسيع نشاطات الجمعية لتشمل كافة احتياجات المجتمع	282	% 82.5
6	مبنى الجمعية يجب أن يكون قريب من سكان المجتمع المحلي	273	% 79.8
7	إقامة البرامج و الدورات التدريبية	283	% 82.7
8	إقامة مشاريع في المجتمع المحلي تحد من البطالة	270	% 78.9
9	تحسين نظرة المجتمع نحو المستفيد	283	% 82.7

يبين هذا الجدول الاقتراحات التي قدمها المستفيدين لتفعيل عمل الجمعيات الخيرية، ويلاحظ أن جميع فقرات السؤال تم الإجابة عليها وبنسب عالية تراوحت ما بين (77.5 %– 85.4 %) وهذا يدل على أهمية تلك الاقتراحات في تفعيل عمل الجمعيات الخيرية حسب رأي المستفيدين.

ويمكن ترتيب تلك الاقتراحات حسب الأولوية وبناء على إجابات المستفيدين على الشكل التالي : تحسين الخدمات التي تقدمها الجمعية، زيادة الدعم المالي للجمعية من كافة قطاعات المجتمع إقامة البرامج والدورات التدريبية، تحسين نظرة المجتمع نحو المستفيد، توسيع نشاطات الجمعية لتشمل كافة احتياجات المجتمع، تسهيل إجراءات الحصول على الخدمة، إقامة مشاريع في المجتمع المحلي تحد من البطالة، مبنى الجمعية يجب أن يكون قريب من سكان المجتمع المحلي إشراك المستفيدين في عملية تحديد الاحتياجات.

وتلتقي اقتراحات هذه الدراسة بحسب رؤية القائمين على الجمعيات الخيرية و المستفيدين منها مع الدراسات السابقة، فدراسة محمود عودة تقترح حل مشكلة التمويل التي تعاني منها الجمعيات الخيرية، وتفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة المشاركة الأهلية والاستفادة من التجارب العربية، كما نجد بورقة العمل التي قدمها طالب يسلم بن محفوظ التي تناولت العلاقة التكاملية بين وسائل الإعلام والجمعيات الخيرية، الإشارة إلى حاجة العمل الخيري للإعلام، واقترحت العمل على وضع إستراتيجية إعلامية للعمل الخيري وفق منهجية علمية ومهنية في الواقع العملي، وتدريب المشتغلين بالعمل الخيري على المهارات الإعلامية، وفي دراسة أمل الفرحان سامي خصاونة أكدت على ضرورة تزويد القائمين على العمل الخيري بالأطر الإدارية للممارسات الإدارية المختلفة، ودراسة عبد الله الخطيب (آلية العمل الاجتماعي- نموذج مقترح 1988) طالبت بضرورة التنسيق بين القطاعين الحكومي والأهلي ابتداءً من تحديد أهداف العمل التنموي وانتهاءً بتقديم الخدمات للفئات المحتاجة، ودراسة سليمان أبو صبحا، وسليمان العبوي (اقتصاديات العمل الاجتماعي، 1988) أكدت على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية، وضرورة إنشاء بنك خيري لتقديم القروض الخيرية للفئات المحتاجة، وتتبنى هذه الدراسة هذا الاقتراح لما له من أثر كبير في النهوض بالعمل الخيري في خدمة وتنمية المجتمع.

الفصل السادس : نتائج الدراسة

أولاً :النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على القائمين على الجمعيات الخيرية

ثانياً :النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على المستفيدين من خدماتها

ثالثاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة .

رابعاً: صعوبات الدراسة

من خلال تحليل البيانات التي تم عرضها في جداول الدراسة وما وصلت إليه من نتائج يمكن أن نستخلص النقاط البارزة التي نستطيع على أساسها تقييم تلك الجمعيات، والوقوف على نشاطها ومدى ما حققته من الأهداف التي أنشأت لأجلها، وذلك بحسب رؤية كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها، وفيما يلي أهم تلك النتائج :

أولاً :النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على القائمين على الجمعيات الخيرية

1 - بلغت نسبة الأفراد القائمين من الذكور (68.5%)، بينما بلغت نسبة الإناث القائمات على الجمعيات الخيرية (31.5%) وهذه إشارة على تطور مساهمة المرأة في العمل الخيري.

2 - معظم القائمين على الجمعيات الخيرية هم من فئة الشباب، حيث تركزت نسبة (44.8%) في الفئة العمرية {25 – 34}، وهذا المؤشر إيجابي يدل على انخراط الشباب الأردني في العمل الخيري، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية {45 فأكثر } (24.4%).

3 - معظم القائمين على الجمعيات الخيرية هم من المدينة بنسبة (52.4 %)، وليس من الضروري أن تنطبق هذه النتيجة على الجمعيات الخيرية في المحافظة ككل، إذ أرجعت الدراسة هذه النسبة إلى طريقة سحب العينة .

4- معظم القائمين (عينة الدراسة) على الجمعيات الخيرية من المتعلمين، فقد بلغت نسبة الذين يحملون الشهادة الجامعية وأكثر(46.1%)، ونسبة (45.5%) هم من حملة الشهادة الثانوية.

5 - معظم القائمين (عينة الدراسة) على الجمعيات الخيرية من المتزوجين وبنسبة (67.1%) تليها فئة أعزب وبنسبة (47.1%) .

6- معظم القائمين على الجمعيات الخيرية من فئة موظف تأتي أولاً بنسبة (38.5%) بينما جاءت فئة المتقاعدين أخيراً بنسبة (11.8%)، ويتمتعون بمستوى معيشة جيد بنسبة (64.3%).

7- معظم أفراد العينة هم من أعضاء الهيئة الإدارية إذ بلغت نسبتهم (49.0 %) من أفراد العينة وباقي الفئات (أخصائي، أعمال جزئية، فني) تراوحت نسبتهم (5.6 %– 32.3 %) ونسبة (57.3 %) من القائمين يتواجدون في الجمعية أكثر من أربع مرات في الشهر.

8 - أكد (49.0 %) من القائمين على الجمعيات الخيرية أفراد العينة أنهم لم يتلقوا أي دورة تدريبية قبل شروعهم بالعمل، مقابل نسبة (39.9 %) منهم خضعوا لدورات تدريبية.

9 - الخدمات الصحية جاءت أولاً وبنسبة (70.6 %)، بينما نجد باقي الخدمات تراوحت نسبها ما بين (32.2 % – 68.5 %).

10 - بلغت نسبة القائمين على الجمعيات الخيرية الذين شملتهم الدراسة (74.1%) تعرفوا على العمل الخيري من خلال الجمعية نفسها، بينما أقل نسبة (20.3%) من القائمين تعرفوا على العمل الخيري عن طريق وسائل الإعلام (الخيري).

11 - جاء الوازع الديني أول دوافع ممارسة العمل الخيري وبنسبة (89.5%)، تلاه الرغبة في خدمة المجتمع وبنسبة (81.8%).

12 - جميع الجمعيات الخيرية (عينة الدراسة) تتسم بالطابع الديمقراطي في إدارة جمعياتها حيث يشارك القائمين بكل فئاتهم ومهامهم في اتخاذ القرارات الهامة .

13 - تعتبر اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات أهم مصادر تمويل الجمعيات الخيرية التي شملتها الدراسة وبنسب متساوية تبلغ (87.4%)، تلتها ريع المشاريع بنسبة (58.7%)، دعم القطاع الخاص بنسبة (51.7%)، بينما نجد أن (39.2%–51.7%) منهم يعتبرون اليانصيب الخيري والدعم الحكومي إلى حد ما تشكل مصادر دعم للجمعيات الخيرية .

14- يتجلى البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية بشكل واضح في إجابات القائمين على الجمعيات الخيرية والتي جاءت إيجابية وبنسب عالية لتؤكد هذا البعد، حيث تراوحت نسب إجاباتهم على فقرات السؤال ما بين (56.6% - 85.3%).

15- يتجلى البعد الاقتصادي بوضوح حسب رؤية القائمين، فقد جاءت إجابات القائمين إيجابية على معظم فقرات السؤال لتؤكد هذا البعد وبنسب تتراوح ما بين(49.7% -72 %).

16- جاءت أنشطة التوعية (صحية، دينية، أسرية، بيئية) أولاً وبنسب إجابة عالية تراوحت بين (67.8% - 82.5%)، تلتها الأنشطة التنموية، فالاجتماعية، فالثقافية، فالترفيهية.

17 - الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية تلاءم حاجات المجتمع حسب رؤية القائمين وبنسب تتراوح (46.9%-77.6%).

18- ترتب المشكلات التي تعاني من الجمعيات الخيري حسب الأهمية على الشكل التالي :

نقص التمويل، ضعف الإمكانات المادية، ضعف دور الإعلام، نقص في الأجهزة والمعدات اللازمة في عمل الجمعيات الخيرية، نقص أعداد المتطوعين، وجميع هذه المشاكل تم التأكيد على وجودها.

ثانياً : النتائج الخاصة بالاستبيان المطبق على المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية

1 - تعتبر الإناث أكثر استفادة من الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث المستفيدات من الجمعيات الخيرية (59.4 %) مقابل (40.6%) من المستفيدين الذكور.

2 - تتركز نسبة المستفيدين (عينة الدراسة) في الفئة العمرية {20 – 29 } بنسبة (31.8%) فئة الشباب، بينما الفئة العمرية {40 فأكثر} تأتي أخيراً بنسبة (19.6%).

3 -معظم المستفيدين من الجمعيات الخيرية هم من المدينة بنسبة (51.8%)، وليس من الضروري أن تنطبق هذه النتيجة على الجمعيات الخيرية في المحافظة ككل، إذ أرجعت الدراسة هذه النسبة إلى طريقة سحب العينة.

4 - معظم المستفيدين من حملة الشهادة الثانوية أولاً بنسبة (36.3%)، بينما لم تتجاوز نسبة المستفيدين من حملة الشهادة الجامعية (5.0%).

5 - تعتبر جميع فئات المستفيدين بحسب دخلهم الشهري يعيشون على خط الفقر وما دون ونسبة (22.8%) ليس لديهم دخل يعتمدون عليه، والباقي دخلهم أقل من (300) دينار.

6 - معظم المستفيدين حجم أسرتهم مرتفع فنجد أن (44.4%) من المستفيدين أفراد العينة أسرتهم مؤلفة (3–5) فرد،(39.2 %) حجم أسرتهم (6 فأكثر)، ونسبة (48.5 %) منهم يعتمدون على الأب في إعالة الأسرة، ونسبة (36.0 %) منهم يعيلون أسرهم.

7 - احتلت المساعدات المالية التي تلقاها المستفيدين أولاً وبنسبة (41.5 %) تلتها مساعدات عينية بنسبة (40.6 %)، بينما نجد نسبة الذين تلقوا الرعاية الصحية بلغت (24.9 %).

8 - يتجلى البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية بشكل واضح في إجابات المستفيدين والتي جاءت إيجابية وبنسب عالية لتؤكد هذا البعد، حيث تراوحت نسب إجاباتهم على فقرات السؤال مابين (52.0% – 78.1%).

9 - يتجلى البعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية بشكل واضح في إجابات المستفيدين والتي جاءت إيجابية وبنسب عالية لتؤكد هذا البعد، حيث تراوحت نسب إجاباتهم على فقرات السؤال مابين (45.0% – 65.5%).

10 - يتفاعل المستفيدين مع نشاطات الجمعيات الخيرية ويشاركون بها بنسب تراوحت مابين (36.3% – 65.2%).

11 - الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية حسب رؤية المستفيدين تلاءم حاجات المجتمع بنسب تتراوح مابين (50.9% – 62.3%).

12 - معظم أفراد العينة من المستفيدين لا يجدون صعوبة في الحصول على الخدمة .

ثالثاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة

السؤال الأول : ما ملامح المشاركة الأهلية (المتمثلة بالجمعيات الخيرية) في محافظة اربد؟

دلت نتائج هذه الدراسة على الحضور الجيد للإناث في ميدان المشاركة الأهلية (الجمعيات الخيرية)، حيث بلغت نسبة تواجد الإناث القائمات على الجمعيات الخيرية ثلث القائمين، وبالرغم من أن تواجد الذكور مازال يمثل النسبة الأعلى إلا أن هذا الحضور للإناث يعطي صورة إيجابية لهذه المشاركة ويعزى هذا إلى ارتفاع مستوى تعليمها ووعيها بقضايا المجتمع ومشكلاته، ويلاحظ أن معظم القائمين هم من فئة الشباب والمتعلمين، ويدل هذا على انخراط الشباب الأردني في العمل الاجتماعي الخيري الأمر الذي يعكس دور التعليم في تفعيل المشاركة الأهلية في المجتمع والتي تتطلب الوعي بمشكلات المجتمع، ويعتبر الشباب المتعلم الأكثر وعياً بالمجتمع ومشكلاته وحرصاً على تنميته وازدهاره، ومعظمهم تعرف على العمل الخيري من خلال الجمعية نفسها إذ أيدوا فكرتها وشاركوا في نشاطاتها، وهذه إشارة إلى ضعف دور وسائل الإعلام بشكل عام والإعلام الخيري بشكل خاص، كما أن الدافع الأول لممارسة القائمين للعمل الخيري هو الوازع الديني ويدل هذا على متانة القيم الدينية في المجتمع الأردني، كما تتسم إدارة الجمعيات الخيرية بالطابع الديمقراطي وتتيح للقائمين والمستفيدين المشاركة اتخاذ القرارات الهامة وتحديد احتياجاتهم، أما بالنسبة لأهم مصادر تمويل الجمعيات الخيرية التي شملتها الدراسة هي اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات وريع المشاريع، وجاءت أهداف الجمعيات الخيرية التي أنشأت لأجلها متنوعة وتشمل كافة الفئات المحتاجة في المجتمع، أما فيما يتعلق بالمستفيدين نجد أن الإناث هنَّ أكثر استفادة من الذكور، كذلك تصدر الشباب لائحة المستفيدين كانت استفادتهم مساعدات عينية ومالية.

السؤال الثاني : ما الدور الفعلي للجمعيات الخيرية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ؟

للجمعيات الخيرية دور فعلي في المجتمع ويتجلى هذا الدور من خلال ما تقدمه من الخدمات للمجتمع، وتعمل على تلبية احتياجاته فهي تنشط بعدة مجالات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إذ تتنوع خدماتها، وتشمل جميع الفئات المحتاجة في المجتمع، حيث تجلى البعد الاجتماعي والاقتصادي للجمعيات الخيرية بوضوح حسب رؤية القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها، فهي تسهم في زيادة إحساس الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المجتمع وذلك من خلال حثهم على المشاركة الأهلية و تقوي الروابط الاجتماعية وقيم التكافل الاجتماعي، كما تكسب المستفيدين الشعور بالاطمئنان وتساعدهم في حل مشاكلهم الاقتصادية والصحية وغيرها وتكسبهم مهارات لحل مشكلاتهم من خلال توفير فرص عمل للمرأة و الشباب وتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة.

أما من حيث ملائمة الخدمات لحاجات المجتمع نجد أن الخدمات المقدمة من قبل الجمعية تتوافق مع حاجات المجتمع، وأنها تضع خطط وبرامج لتسير عليها، وذلك عبر دراسة احتياجات المجتمع بشكل عام والفئات المحتاجة بشكل خاص، كما تقوم بإعداد جدوى اقتصادية ومالية لمشروعاتها وهي ناجحة في تحقيق أهدافها، وتقوم بتقييم الخطط والبرامج ومدى نجاحها.

ومن خلال ما تقدم نجد أن الجمعيات الخيرية تتمتع بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي، غير أن البعد الاجتماعي يظهر بوضوح أكثر من البعد الاقتصادي في إجابات كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها وأن ما تقدمه من خدمات تلاءم حاجات المجتمع .

السؤال الثالث: ما الأساليب التي تستخدمها الجمعيات الخيرية في تفعيل الدور التنموي للمشاركة الأهلية في المجتمع ؟

بالإضافة إلى ما تقدمه الجمعيات الخيرية من خدمات للمجتمع والتي تمثل بحد ذاتها أهداف تسعى لتحقيقها، إلا أننا نلاحظ أن هناك مجموعة من الأنشطة تمارسها ضمن المجتمع بهدف الوصول بالمجتمع إلى مستوى أفضل من الرقي والنضج، ومن أهم تلك الأنشطة ما يتعلق منها بالتوعية والأنشطة الثقافية والأنشطة الاقتصادية والأنشطة الترفيهية، ويتفاعل المستفيدين مع أنشطة الجمعيات الخيرية فهم يحضرون الندوات وبرامج التوعية التي تنظمها الجمعية ويشاركون في النشاطات الترفيهية للجمعية، وإقامة الأسواق الخيرية والمعارض الفنية ويساعدون الجمعيات الخيرية في تحقيق بعض أهدافها، وهم مؤمنين بالأهداف التي تسعى الجمعيات الخيرية لتحقيقها وواضحة بالنسبة لهم، وتستهدف الجمعيات الخيرية في هذه الأنشطة تفعيل المشاركة الأهلية حيث تحث أفراد المجتمع على تحمل مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم بعد أن تعرفهم بالمشكلات التي يعاني منها مجتمعهم .

ومن الضروري الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية تعمل على مساعدة الفئات المحتاجة في حل مشكلاتهم وتكسبهم مهارات لحل مشاكلهم بأنفسهم، فإمكاناتها المالية لا تساعدها على حل المشكلات التي يعاني منها المستفيدين بصورة جذرية، وإن كانت هناك بعض الجمعيات لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب في المجتمع، فهذا لا يعني أن نسقط هذه الصورة على القطاع الخيري ككل.

السؤال الرابع : ما المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الخيرية ؟

تعاني الجمعيات الخيرية من بعض المشكلات التي تعوق أو تحد من أدائها لمهامها وأنشطتها فقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن أهم مشكلة يعاني منها القائمين على الجمعيات الخيرية تتمثل في نقص الأجهزة والمعدات اللازمة في العمل الخيري، بالإضافة إلى نقص التمويل وضعف الإمكانات المادية، فمعظم الجمعيات الخيرية تعتمد على مصادرها الذاتية في تمويل مشاريعها الخدمية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص الأمر الذي ينعكس على أهداف الجمعية الخيرية وأنشطتها ونقص في أعداد المتطوعين ويفسر ذلك بضعف دور الإعلام بشكل عام والإعلام الخيري بشكل خاص،بالإضافة إلى قلة البرامج والدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي يعاني منها المستفيدين تشير النتائج إلى أن معظمهم لا يواجهون أي صعوبة في الحصول على الخدمة، ويعود ذلك إلى أن كل جمعية خيرية تعمل ضمن مجتمعها المحلي وتسعى إلى النهوض به وتنميته، بالإضافة إلى ما تربط المجتمع المحلي الواحد من علاقات اجتماعية تتمثل بالقرابة أو الجيرة.

خامساً – النتائج المتعلقة بمقترحات تفعيل دور الجمعيات الخيرية في تدعيم المشاركة الأهلية وتنمية المجتمع ؟

قدم كل من القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها مجموعة من الاقتراحات وستعمد هذه الدراسة على ترتيبها حسب الأولوية التي عرضها كل القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين منها فجاءت الاقتراحات على الشكل التالي :

1 - زيادة الدعم الحكومي للجمعيات الخيرية.

2 - تشجيع دعم القطاع الخاص الذي بدوره يساهم في تنمية المجتمع ويتطلب منه المساهمة أكثر في دعم الجمعيات الخيرية.

3 - تشجيع التطوع في العمل الخيري في المجتمعات المحلية، وتوعية الأهالي بأهمية المشاركة في تنمية المجتمع.

4 - تأمين الأجهزة والمعدات اللازمة في العمل الخيري وإقامة البرامج والدورات التدريبية .

5 – تفعيل دور الإعلام وخاصة الإعلام الرسمي في تفعيل المشاركة الأهلية.

6 - تشجيع الاتصال بالمؤسسات الأهلية الأخرى، كصندوق الملكة علياء، ومؤسسة نور الحسين والبنوك الإسلامية الخيرية، والمنظمات الأهلية الأخرى للمساهمة في حل مشكلات المجتمع.

7 - إجراء التقييم بشكل دوري لنشاط الجمعية

8 - تعديل قانون الجمعيات الخيرية .

9 - الاستفادة من التجارب العربية والإسلامية في هذا المجال.

10 - وإقامة مشاريع في المجتمع المحلي والتي تحد من البطالة .

رابعاً : صعوبات الدراسة

إن البحث في المشاركة الأهلية بشكل عام والجمعيات الخيرية بشكل خاص باعتبارها أبرز مظاهر المشاركة الأهلية تكسب البحث نوع من الحساسية و خاصة من جهة المستفيدين من الجمعيات الخيرية، وبهذا فقد واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات هي :

1 - صعوبة الوصول إلى المستفيدين الأمر الذي أدى إلى طلب المعونة من قبل الاتحاد العام والقائمين على الجمعيات الخيرية للوصول إلى المستفيدين وتوزيع الاستمارة عليهم الأمر الذي ساهم بتذليل تلك الصعوبة .

2 - امتناع بعض المستفيدين عن الإجابة على أسئلة الاستمارة نظراً لحساسية الموضوع .

3 - صعوبة التنقل إلى الألوية و تحديد موقع الجمعية الخيرية وتحديد المستفيدين منها .

الفصل السابع : التوصيات

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن صياغة مجموعة من التوصيات تتلخص في عدة نقاط :

1 - زيادة الدعم المالي للجمعيات الخيرية، وذلك عبر تشجيع مبدأ المشاركة الأهلية وحث جميع أفراد المجتمع على التبرع بما يتوافر لديهم من إمكانات مادية أو عينية أو جهد في سبيل مساعدة المحتاجين انطلاقاً من قيم المجتمع الأخلاقية والدينية، كما يتوجب على الدولة زيادة الدعم المالي للجمعيات الخيرية التي تحمل عنها هذا العبء وتساعدها في تنمية المجتمع وازدهاره، بالإضافة لزيادة دعم القطاع الخاص وبشكل أخص البنوك الخاصة والشركات الكبرى وضرورة تخصيص دعم مالي يتناسب مع الخدمات والأهداف التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في المجتمع.

2 - تفعيل دور وسائل الإعلام كافة في تعريف أفراد المجتمع بمشكلاتهم، وتسليط الضوء على الفئات المحتاجة في المجتمع والمعاناة التي يعيشونها، وإبراز دور الجمعيات الخيرية في حل تلك المشكلات وأهميتها في مساعدة الفئات المحتاجة، والحث على المشاركة الفعالة ومساعدة الجمعيات الخيرية للوصول بالمجتمع إلى مستوى أفضل .

3 - توفير الأجهزة والمعدات اللازمة في العمل الخيري، خاصة تلك التي تستخدم في مجالات الرعاية كالرعاية الصحية التي تتطلب أجهزة ومعدات طبية، ورعاية المعاقين وتأهيلهم وهذه تستلزم معدات وأجهزة تساعدهم في إعاقتهم، كذلك تتطلب عملية تأهيلهم وتدريبهم على بعض المهن أجهزة ومعدات تتناسب مع إعاقتهم حتى يتمكنوا من أن يكونوا فاعلين في مجتمعهم كذلك معدات خاصة بتأهيل المرأة وتدريبها على بعض المهن، بالإضافة للمعدات اللازمة والتي تستخدم في الأنشطة والبرامج التي تقدمها.

4 - تشجيع أفراد المجتمع على التطوع والمشاركة في العمل الخيري، وذلك عبر تفعيل دور المدرسة والجامعات والآباء، وخطباء المساجد، ووسائل الإعلام بإيضاح أهمية المشاركة ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وتقديم الحوافز المعنوية لهم، وتنظيم المحاضرات والندوات للتعريف بأنشطة الجمعيات .

5 - العمل على تحديث القانون رقم(33) للعام/1966/الخاص بالجمعيات الخيرية بالمملكة بحيث يتماشى مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ومع قيم المجتمع وعاداته وما حصل من تغيرات في هذا المجتمع وتسهيل الإجراءات الحكومية المعقدة التي تعاني منها.

6 - ضرورة تعاون المنظمات الأهلية الأخرى، كالمنظمات الشبابية والطلابية والاتحاد النسائي ومنظمات حقوق الإنسان والإغاثة والمنظمات الدينية ، والمؤسسات الاجتماعية كمؤسسة نور الحسين وصندوق الملكة علياء وصندوق التنمية والتشغيل وبنك الإنماء الصناعي وصندوق المعونة الوطنية ومؤسسة الإقراض الزراعي ومؤسسات التمويل مع الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها المحلية عبر إنشاء صندوق مشترك يهدف لتحقيق هذه الغاية.

7 - تحسين الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية للفئات المحتاجة، وأن تشبع تلك الخدمات احتياجاتها بالشكل المطلوب، وأن تعتمد على نوع الخدمة التي تقدمها وليس على الكم.

8 - ترسيخ مبدأ الديمقراطية في إدارة الجمعيات، وإفساح المجال أمام المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه الجمعيات الخيرية بكل أطيافه (القائمين على الجمعيات الخيرية، والمتبرعين والمستفيدين، وكافة سكان المجتمع المحلي) في تحديد احتياجات مجتمعهم، ووضع خطة لمقابلة تلك الاحتياجات وتقييم أداء الهيئة الإدارية في الجمعيات الخيرية من قبلهم ومحاسبة المقصرين في عملهم بإخراجهم من إدارة العمل الخيري .

9 - إقامة دورات تدريبية للقائمين على الجمعيات الخيرية حتى يتمكنوا من ممارسة عملهم الخيري بالشكل المطلوب، ووفق أسس علمية ومنهجية، وخاصة في مجالات الرعاية والتأهيل بالإضافة إلى إقامة دورات للإداريين تمكنهم من إدارة الجمعيات الخيرية بشكل جيد وتحقيق أهدافها بالشكل الذي يعود بالنفع على المجتمع ككل .

10- توضيح الأهداف التي تسعى لتحقيقها الجمعيات الخيرية، ووضع خطط وبرامج لتحقيق تلك الأهداف، وأن تقوم بتقييم تلك الخطط والبرامج ومدى نجاحها، وأن تستطلع رأي المستفيدين بنوعية الخدمات التي حصلوا عليها، وأن تقوم بإعداد جدوى اقتصادية ومالية لمشروعاتها لضمان نجاحها، ويعود نفعها للجمعية والمجتمع.

11- توطيد العلاقة بين القائمين على العمل الخيري والمستفيدين منه تقوم على المحبة والأخوة والتعاون في إطار العمل الخيري، وذلك بتشجيع المستفيدين بالمساهمة في تحقيق بعض أهداف الجمعية الخيرية، كتنظيم الأسواق الخيرية، والمشاركة في كافة الأنشطة التي تقيمها الجمعيات الخيرية والتفاعل معها حتى تحقق أغراضها .

12- تفعيل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية، لما لها من أثر في تنمية المجتمع، وزيادة الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع ككل.

13- العمل على حل مشكلة البطالة عبر توفير قروض ميسرة للعاطلين عن العمل، ودعم المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة وذلك بالتعاون مع البنوك الإسلامية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

14 -إقامة التقييم الدوري لنشاطها وأهدافها وخططها، بما يساعدها على تلافي الأخطاء وتصويبها بما ينعكس على نجاح مهامها و أهدافها التنموية في المجتمع .

قائمة المراجع

- أبو صبحا، سليمان، عبوي، توفيق سلمان.(1988). دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعي عمان: (بدون دار نشر) .
- أبو المعاطي،ماهر.(2004). تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- أحمد، نصر.(2005). الدولة والمجتمع المدني، سوريا، دمشق: دار الرأي للنشر، عرض عبد الخالق يوسف الختاتنة ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تقرير المجلس التنفيذي. (1988). الأردن.
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تقرير المجلس التنفيذي. (1997). الأردن
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. تقرير المجلس التنفيذي .(1999). الأردن.
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ، تقرير المجلس التنفيذي (2006) . الأردن .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .(1985). الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية الإستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة.
- بدور، جابر، وآخرون.(1995). أهمية ودور مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في خلق فرص عمل و توليد دخل في الأردن. عمان: وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية.
- بدوي،هناءحافظ. (2002).أساسيات طريقة تنظيم المجتمع. مصر:المكتب الجامعي الحديث.
- بدوي،هناء.(2004).أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية.مصر:دارالمعرفة الجامعية
- بكار، محمد.تمويل العمل الخيري العربي المعاصر و مؤسساته المؤتمر الخير العربي الثالث الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي ، لبنان ، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية ،(عمان، 22 – 24 حزيران 2002).
- بن محفوظ، طالب.(بدون تاريخ).العلاقة التكاملية المقترحة بين وسائل الإعلام والجمعيات الخيرية. ورقة عمل، جدة، عكاظ.
- الجوهري، محمد محمود.(1997).علم الاجتماع،النظرية، الموضوع، المنهج. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- الجنحاني، الحبيب.(2002). المجتمع النظري بين الممارسة والتطبيق، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- حسنين،حسن محمد.(1995).المرشدالفني للجمعيات الخيرية.الأردن: جمعية المطابع التعاونية
- الحوراني، هاني، أبو رمان، حسين.(2005). بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، أماني قنديل (محرر)، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مصر، القاهرة: دار نوبار.
- خاطر،أحمد مصطفى.(2002). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع – مدخل لتنمية المجتمع المحلي. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- خاطر، أحمد مصطفى.(بدون تاريخ). طريقة تنظيم المجتمع. مصر: لمكتب الجامعي الحديث
- خاطر،أحمد مصطفى.(2002).التنمية الاجتماعية – المفهومات الأساسية – نماذج الممارسة الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الخطيب، عبد الله. (1988). آلية العمل الاجتماعي نموذج مقترح،مراكز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن،عمان.
- الدليمي،حميد.(1998).التخطيط الإعلامي المفاهيم والإطار العام. عمان،الأردن: دار الشروق
- دياب،محمد حافظ.(1996). بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي– قراءة تحليلية نقدية المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية: مصر.
- السيد،جابرعوض.(2003).الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية.مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- شطناوي،نواف، عثامنة، صلاح.(1991). التنمية وخدمة المجتمع المحلي. عمان:(دار النشر غير معروفة).
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.(2002)،مستخلصات البحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر التأسيسي، بيروت 23-2004/4/25.
- صالح، حسين عبد القادر.(2002). التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية – دراسة تطبيقية على الوطن العربي. عمان:(بدون دار نشر) .
- عبداللطيف،رشادأحمد.(2000).إدارة تنمية المجتمعات المحلية.مصر:المكتبة الجامعية الحديثة

- عبد المجيد، ليلى.(1997). نحو مزيد من التفاعل بين المنظمات الأهلية العربية ووسائل الإعلام. بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية .
عبد الرحمن،عبد الله،البدوي، محمد علي.(2000). مناهج وطرق البحث الاجتماعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عجمية،محمدعبدالعزيز،الشناوي،إسماعيل أحمد، فريصة، صبحي نادرس.(1995).التنمية والاقتصادية والاجتماعية.الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- عودة،محمود،وآخرون.(2000).واقع ومستقبل والمنظمات الأهلية العربية.القاهرة:المستقبل العربي.
- الغزاوي،جلال الدين.(2001).مهارات ممارسة العمل الاجتماعي.مصر:مكتبة الإشعاع الفنية
- فهمي، سامية.(1983). اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع.مصر:المكتب الجامعي الحديث
- الفاعوري، رفعت.(1994).الجمعيات الخيرية في محافظة اربد، واقع والطموح،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة اليرموك، المجلد(13)،العدد(3).
- الفرحان، أمل حمد ، خصاونه، سامي عبد الله.(1991). " الممارسات الإدارية في الجمعيات التطوعية في الأردن"، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، الأردن، عمان.
- قنديل،أماني،وآخرون.(2006). التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساتها على المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مصر، القاهرة: دار نوبار .
- قنديل،أماني،وآخرون.(2007).تقييم منظمات المجتمع العربي.الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- كليفلاند،هارلان،جاري،جاكوبز.(2005).أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية،(نبيل محمد دقيل، مترجم)، مجلة العوم الاجتماعية، الكويت.
- لطفي، طلعت إبراهيم.(2004). العمل الخيري و الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.
- مجموعة دراسات.(2003). دور المنظمات الغير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها خلال عقد التسعينات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك .
- محسن، عبد الباسط .(1993).التنمية الاجتماعية.القاهرة :مكتبة وهبة .

- مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.(1985) دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية. عمان: مطبعة التوفيق.
- ناصر، سري. تأثير العولمة على الخير العربي المعاصر ،مؤتمر الخير العربي الثالث الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، (عمان، 22 – 24 حزيران 2002) .
- النجار، عايدة. (1993). دور المؤسسات الأهلية في توعية المواطنين للمشاركة في التنمية الاجتماعية. القاهرة: دون دار نشر .
- نشوان، يعقوب حسين.(2004). التربية التنموية. عمان،الأردن: دار الفرقان.
- هويدي،محمد، وآخرون.(1993).عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.عجمان: جمعية أم المؤمنين النسائية .

ثالثاً : المراجع الأجنبية

- Friedlander, A. Walter .(1958).Concepts and Methods of Social WORK. New Gersey:Prentice -Hall Inc,

- Gordon Marshall, Oxford Concise Dictionary of Sociology . (Oxford: Oxford) University Press,1988 .
- Holme, Anthea & Maizels, Joan (1978). Social Workers and Volunteers. London: George Allen.
- Lauffer, Armand & Gorodezky, Sarah .Volunteers.(1977). Beverly Hills : Publicinons Sage

- Martin, Fiona. "The Changing Configurations of the Inequality in Post-industrial Society: Volunteering as a Case Study." Alternate Routes 19 (2003): 79-108. SocINDEX with Full Text, EBSCOhost (accessed March 17, 2008).

- Ohmer, Mary L. "Citizen Participation in Neighborhood Organizations and Its Relationship to Volunteers' Self- and Collective Efficacy and Sense of Community." Social Work Research 31 no. 2 (June 2007): 109-120. Psychology and Behavioral Sciences Collection, EBSCOhost (accessed March 17, 2008).

- Wu, Chi-Fang, and Mary Keegan Eamon. "Public and Private Sources of Assistance for Low-Income Households." Journal of Sociology and Social Welfare 34 no. 4 (Dec 2007): 121-149. Psychology and Behavioral Sciences Collection, EBSCOhost (accessed March 17,2008).

الملاحق

ملحق رقم (1) :الاستمارة المطبقة على القائمين على الجمعيات الخيرية.

ملحق رقم (2): الاستمارة المطبقة على المستفيدين من خدمات الجمعية.

ملحق رقم (3) : أسماء السادة المحكمون لأدوات الدراسة .

ملحق رقم (1)

الاستمارة المطبقة على القائمين على الجمعيات الخيرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

أعلمكم بأني أقوم بإعداد رسالة ماجستير في قسم علم الاجتماع بعنوان " المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة تقيميه لرؤية القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في محافظة اربد "، لذا يرجى التكرم بالإجابة عن جميع أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، وسوف يتم استخدامها لغاية البحث العلمي فقط. ولكم جزيل الشكر والعرفان.

الطالبة : سامية سهيل عثمان

استمارة خاصة بالقائمين (المتطوعين) على الجمعيات الخيرية

أولاً : البيانات الأولية :

1 -الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2 - العمر: أقل من (25) ☐ (25 - 34) ☐ (35 - 44) ☐ (45 فأكثر) ☐

3 – مكان الإقامة الحالي : ريف ☐ مدينة ☐

4 - المستوى التعليمي : أمي ☐ ملم ☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي فأكثر ☐

5 – الحالة الاجتماعية : أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

6 - المهنة الأصلية خارج نطاق الجمعية الخيرية: موظف ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد ☐ لا أعمل ☐

7 - مستوى المعيشة : فوق الجيد ☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

ثانياً : البيانات الأساسية :

8 - اسم الجمعية (يذكر) : ....

9 – مكان تواجد الجمعية (يذكر اسم المكان) : ....

10 – ما طبيعة عملك بالجمعية : إداري ☐ أخصائي ☐ فني ☐ أعمال جزئية ☐

11 – عدد مرات تواجدك ضمن الجمعية بالشهر: مرة ☐ مرتين ☐ ثلاثة ☐ أربعة فأكثر ☐

12 – هل تلقيت دورة تدريبية من قبل الجمعية قبل ممارستك للعمل الخيري : نعم ☐ لا ☐

ثانياً: البيانات الأساسية

الرقم	13- ما أهداف الجمعية الخيرية ؟	الإجابة
1	متعددة الأغراض	
2	رعاية طفولة (دور حضانة – رياض أطفال)	
3	رعاية أيتام	
4	رعاية معوقين	
5	رعاية مسنين	
6	خدمة الشباب	
7	خدمة المرأة	
8	خدمة الأسرة	
9	رعاية صحية	
10	خدمات تعليمية	
11	تأهيل و تدريب مهني	
12	خدمات سكنية	
13	خدمة تنمية المجتمع المحلي	
14	تأمين فرصة عمل	
15	دعم المشاريع الصغيرة	

الرقم	14 – ما مصدر تعرفك على العمل الخيري ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	الأسرة و الأقارب			
2	الجيران			
3	الأصدقاء			
4	وسائل الإعلام			
5	أحد المؤسسين			
6	الجمعية نفسها			
الرقم	15 ما الدوافع التي دفعتك لممارسة العمل الخيري ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	الوازع الديني			
2	اكتساب التقدير و المكانة			
3	شغل أوقات الفراغ			
4	الرغبة في خدمة المجتمع			
5	نشر قيم التكافل الاجتماعي			
6	سبق لي أن استفدت من العمل التطوعي الخيري			
الرقم	16 – ما رؤيتك حول طبيعة الإدارة في الجمعية ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	تعين الإدارة عن طريق الانتخاب			

الرقم		نعم	إلى حد ما	لا
2	تشارك المرأة في إدارة الجمعية			
3	يشارك الشباب في إدارة الجمعية			
4	الشباب أقدر على إدارة الجمعية من الكبار			
5	يشارك القائمين على الجمعية في اتخاذ القرارات الهامة			
6	يشارك المستفيدين من الجمعية في اتخاذ القرارات الهامة			
7	برامج الجمعية واضحة بالنسبة للقائمين			
8	ينفرد رئيس الجمعية في اتخاذ القرارات ضمن الجمعية			

الرقم	17- ما أهم مصادر التمويل للجمعية ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	اليانصيب الخيري			
2	التبرعات و الهبات			
3	اشتراكات الأعضاء			
4	ريع المشاريع			
5	الدعم الحكومي			
6	دعم القطاع الخاص			
7	أخرى تذكر			

الرقم	18- البعد الاجتماعي للجمعيات الخيرية ؟	نعم	إلى حد ما	لا
1	تسهم الجمعية في زيادة إحساس الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المجتمع			
2	تشجع المشاركة الأهلية لمواجهة مشكلات المجتمع			
3	تقوي الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع			
4	تقوي قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع			
5	تكسب القائمين مهارات في فهم المشكلات و حلها			
6	تكسب القائمين مهارات تنظيمية و إدارية			
7	تكسب المتطوعين الثقة بالنفس و الاطمئنان			
8	تتعاون الجمعية مع الجمعيات الأهلية الأخرى لمواجهة المشكلات			
9	تقوي العلاقة بين القائمين على الجمعية و المستفيدين منها			
10	اكتساب عادات سلوكية صحيحة			
11	تنمي الهويات الشخصية للقائمين			
12	تقدم برامج توعية و إرشاد			
13	حل الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع			

الرقم	19- البعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية ؟	نعم	إلى حد ما	لا
1	تجري الجمعية دراسات لمعرفة احتياجات المجتمع المحلي الاقتصادية			
2	تحث الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي على التبرع			
3	تعرف الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي بمشكلات المجتمع			
4	توفر الجمعية الخدمات للفئة المحتاجة			
5	تساعد الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي في النكبات			

6	تسهم الجمعية في توفير فرص عمل للشباب			
7	تسهم الجمعية في توفير فرص عمل للمرأة			
8	تسد الجمعية الاحتياجات المادية للأسر الفقيرة			
9	تقدم الجمعية معاشات شهرية للمحتاجين			
10	توفر الجمعية مشروعات تفيد المجتمع			
الرقم	20 -الأنشطة التي تقدمها الجمعية لأهالي المجتمع المحلي ؟	نعم	إلى حد ما	لا
1	توعية صحية			
2	توعية دينية			
3	توعية سياسية			
4	توعية قانونية			
5	توعية أسرية			
6	توعية بيئية			
7	ترشيد الاستهلاك			
8	تنظيم نشاطات رياضية			
9	تنظيم الرحلات و المعسكرات			
10	إقامة معارض فنية			
11	إقامة أسواق خيرية			
12	إبراز دور المرأة في خدمة المجتمع			
13	تنمية مهارات الشباب و توجيهها نحو خدمة المجتمع			
14	تنمية مهارات الأطفال			
15	مشاركة الأهالي في المناسبات			
الرقم	21 - ملائمة الجمعية لخدمات المجتمع ؟	نعم	إلى حد ما	لا
1	تتوافق الخدمات المقدمة من قبل الجمعية مع حاجات المجتمع			
2	غير مقتنع بما تقوم به الجمعية			
3	المصالح الشخصية تؤثر على مستوى الخدمة			
4	الخلافات العشائرية تؤثر على مستوى الخدمة			
5	تسهم الجمعية في إشباع حاجات المستفيدين بالشكل المطلوب			
6	تضع الجمعية خطط و برامج لتسير عليها			
7	تقوم الجمعية بتقييم الخطط و البرامج و مدى نجاحها			
8	تستطلع الجمعية رأي المستفيدين حول طبيعة ومستوى الخدمات المقدمة			
9	تقوم الجمعية بإعداد جدوى اقتصادية و مالية لمشروعاتها			
10	تعتبر الجمعية الخيرية ناجحة في تحقيق أهدافها			
11	الجمعيات في المدينة أكثر نشاط من الجمعيات في الريف			
	22 -المشكلات التي تواجه الجمعية الخيرية في نشاطاتها التنموية ؟			
الرقم	أ - مشكلات ترجع للقائمين	نعم	إلى حد ما	لا
1	ضعف الخبرة الإدارية			

2	قلة البرامج و الدورات التدريبية			
3	نقص في الأجهزة و المعدات اللازمة في العمل الخيري			
4	قصور في الممارسة الديمقراطية			
5	بعد الجمعية عن المسكن			
6	مقر الجمعية غير ملائم			
7	أخرى تذكر			
	ب – مشكلات ترجع للجمعية	نعم	إلى حد ما	لا
1	نقص التمويل			
2	ضعف دور الإعلام			
3	نقص أعداد المتطوعين			
4	قانون الجمعيات الخيرية غير ملائم			
5	تعقيد الإجراءات الحكومية			
6	ضعف الإمكانات المادية			
7	أخرى تذكر			
الرقم	ج – مشكلات ترجع للبرامج المقدمة	نعم	إلى حد ما	لا
1	ضعف الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية			
2	غياب برامج التوعية			
3	غياب الأنشطة الترفيهية			
4	غياب الأنشطة الثقافية			
5	غياب الأنشطة الاجتماعية			
6	عدم تفاعل الأهالي مع أنشطة الجمعيات			
7	أخرى تذكر			

الرقم	23 – اقتراحاتك لتفعيل عمل الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع ؟	الإجابة
1	زيادة الدعم الحكومي للجمعية	
2	تشجيع دعم القطاع الخاص	
3	تشجيع الاتصال بالمؤسسات الأهلية الأخرى	
4	توعية الأهالي بأهمية المشاركة في تنمية المجتمع	
5	التركيز على دور الإعلام في تفعيل المشاركة الأهلية	
6	تشجيع التطوع في العمل الخيري	
7	تأمين مقر ملائم للجمعية	
8	تأمين الأجهزة و المعدات اللازمة في العمل الخيري	
9	التأكيد على مبدأ الديمقراطية	
10	التأهيل الإداري للقائمين	
11	إقامة البرامج و الدورات التدريبية	
12	الاستفادة من التجارب العربية	
13	تعديل قانون الجمعيات الخيرية	
14	إجراء التقييم بشكل دوري لنشاط الجمعية	

ملحق رقم (2)

الاستمارة المطبقة على المستفيدين من خدمات الجمعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة : السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

أعلمكم بأني أقوم بإعداد رسالة ماجستير في قسم علم الاجتماع بعنوان " المشاركة الأهلية ودورها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة تقيميه لرؤية القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في محافظة اربد "، لذا يرجى التكرم بالإجابة عن جميع أسئلة الاستبيان بدقة و موضوعية، وسوف يتم استخدامها لغاية البحث العلمي فقط

و لكم جزيل الشكر و العرفان

الباحثة : سامية سهيل عثمان

استمارة خاصة بالمستفيدين من خدمات الجمعية

أولاً : البيانات الأولية :

1- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر :** أقل من (20) ☐ (20 - 29) ☐ (30 - 39) ☐ (40 فأكثر) ☐

3 - **مكان الإقامة الحالي :** ريف ☐ مدينة ☐

4 - **المستوى التعليمي:** أمي ☐ ملم ☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي فأكثر ☐

5 - **الحالة الاجتماعية :** أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

6 - **حجم الأسرة (فرد) :** أقل من 3 ☐ 3 – 5 ☐ من 6 فأكثر ☐

7 - **العمل الذي تمارسه :** موظف ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد ☐ لا أعمل ☐

8 - **ما هو دخلك الشهري (بالدينار):**

أقل من 100 ☐ 100 - 200 ☐ 200 - 300 ☐ 300 فأكثر ☐

9 - **من هو المعيل في الأسرة:** الشخص نفسه ☐ الأب ☐ الأم ☐ أحد الأقارب ☐

10 - **اسم الجمعية المستفاد منها يذكر :** ....

ثانياً : البيانات الأساسية

الرقم	11 – ما نوع المساعدة التي تلقيتها ؟	الإجابة
1	رعاية طفولة (دور حضانة – رياض أطفال)	
2	رعاية أيتام	
3	رعاية معوقين	
4	رعاية مسنين	
5	رعاية صحية	
6	خدمات تعليمية	
7	تأهيل مهني	
8	مساعدات مالية	
9	مساعدات عينية	
10	تأمين فرص عمل	
11	تمويل مشاريع	
12	منح قروض ميسرة	

الرقم	12– ما البعد الاجتماعي للجمعية حسب رؤيتك ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	تسهم الجمعية في زيادة إحساس المستفيدين بالاطمئنان			
2	تعمل الجمعية على حل مشكلات المستفيدين			
3	تقوي الروابط الاجتماعية بين المستفيدين وباقي أفراد المجتمع			
4	تقوي قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع			
5	تكسب المستفيدين مهارات لحل مشكلاتهم			
6	تقوي العلاقة بين القائمين على الجمعية و المستفيدين منها			
7	اكتساب عادات سلوكية صحيحة			
8	تنمي الهوايات الشخصية للمستفيد			
9	تقدم برامج توعية و إرشاد			
10	تقيم الجمعية الحفلات و المعارض			

الرقم	13 – ما البعد الاقتصادي للجمعية حسب رؤيتك ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	تدرس الجمعية احتياجات المستفيدين الاقتصادية			
2	تعمل الجمعية على حل المشاكل الاقتصادية للمستفيدين			
3	تسهم الجمعية في توفير فرص عمل للشباب			
4	تسهم الجمعية في توفير فرص عمل للمرأة			
5	تساعد الجمعية الخيرية سكان المجتمع المحلي في النكبات			
6	تسد الجمعية الاحتياجات المادية للأسر الفقيرة			
7	تقدم الجمعية معاشات شهرية للمحتاجين			
8	توفر الجمعية مشروعات تفيد المجتمع المحلي			
9	تقدم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة			

الرقم	14 – أشكال مشاركة المستفيدين في نشاطات الجمعية ؟	الإجابات		
		نعم	إلى حد ما	لا

لا	إلى حد ما	نعم		
			أحضر الندوات و برامج التوعية التي تنظمها الجمعية	1
			أشارك في النشاطات الترفيهية للجمعية	2
			أشارك في إقامة الأسواق الخيرية	3
			أشارك في إقامة المعارض الفنية	4
			أساعد الجمعية في تحقيق بعض أهدافها	5
			أخرى تذكر	6

الإجابات			15 - ملائمة خدمات الجمعية لحاجات المستفيدين ؟	الرقم
لا	إلى حد ما	نعم		
			تتوافق الخدمات المقدمة من قبل الجمعية مع حاجات المستفيدين	1
			تسهم الجمعية في إشباع حاجات المستفيدين بالشكل المطلوب	2
			تستطلع الجمعية رأي المستفيدين حول طبيعة ومستوى الخدمات	3
			تعتبر الجمعية الخيرية ناجحة في تحقيق أهدافها	4
			الكادر الإداري المتخصص يصل بالجمعية لمستوى أفضل من الخدمة	5
			المصالح الشخصية تؤثر على مستوى الخدمة	6
			الخلافات العشائرية تؤثر على مستوى الخدمة	7
			ضعف التفاعل بين الجمعية و المجتمع المحلي	8
			غموض أهداف الجمعية	9
			تدني مستوى القائمين على الجمعية	10

16 – الصعوبات التي تواجهك في الحصول على الخدمة ؟

الإجابات			أ – صعوبات ترجع للمستفيد	الرقم
لا	إلى حد ما	نعم		
			بعد المسكن عن الجمعية	1
			علاقتي مع القائمين على الجمعية غير جيدة	2
			لا أثق بأهداف الجمعية	3
			ما حصلت عليه من خدمات لم تشبع احتياجاتي	4
			أجد صعوبة في الحصول على الخدمة	5
			أخرى تذكر	6

لا	إلى حد ما	نعم	ب – صعوبات ترجع للجمعية	الرقم
			عدم جدية الجمعية في تحقيق أهدافها	1
			ضعف إمكانيات الجمعية	2
			تعقيد الإجراءات للحصول على الخدمة	3
			تدني مستوى الخدمات المقدمة	4
			نقص الكوادر المتخصصة و المدربة	5
			أخرى تذكر	6

الرقم	ب – صعوبات ترجع للبرامج المقدمة	نعم	إلى حد ما	لا
1	ضعف الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجمعية			
2	غياب برامج التوعية			
3	غياب الأنشطة الترفيهية			
4	غياب الأنشطة الثقافية			
5	غياب الأنشطة الاجتماعية			
6	أخرى تذكر			

الرقم	17- اقتراحاتك لتفعيل عمل الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع ؟	الإجابة
1	زيادة الدعم المالي للجمعية من كافة قطاعات المجتمع	
2	إشراك المستفيدين في عملية تحديد الاحتياجات	
3	تحسين الخدمات التي تقدمها الجمعية	
4	تسهيل إجراءات الحصول على الخدمة	
5	توسيع نشاطات الجمعية لتشمل كافة احتياجات المجتمع	
6	مبنى الجمعية يجب أن يكون قريب من سكان المجتمع المحلي	
7	إقامة البرامج و الدورات التدريبية	
8	إقامة مشاريع في المجتمع المحلي تحد من البطالة	
9	تحسين نظرة المجتمع نحو المستفيد	
10	أخرى تذكر	

ملحق رقم (3)

أسماء السادة المحكمون لأدوات الدراسة

جدول يوضح أسماء السادة المحكمون لأدوات الدراسة

الاسم	الوظيفة	جهة العمل
د. فهمي الغزوي	أستاذ في علم الاجتماع عميد كلية الآداب	كلية الآداب – جامعة اليرموك
د. عبد العزيز خزاعلة	أستاذ في علم الاجتماع رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	كلية الآداب – جامعة اليرموك
د. سماح سالم	أستاذ مساعد في الخدمة الاجتماعية	كلية الآداب – جامعة اليرموك
د. منير كرادشة	أستاذ مساعد في علم الاجتماع	كلية الآداب – جامعة اليرموك

ملخص الدراسة

إن قدرة المجتمع على تحقيق أهدافه التنموية تعتمد بشكل رئيسي على مقدار المشاركة الأهلية المتنوعة من بينها الجمعيات الخيرية في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين للمساهمة في مساعدتهم وتأهيلهم وتدريبهم، وتتلخص مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما دور المشاركة الأهلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلبية احتياجات المجتمع الأردني ؟

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشاركة الأهلية في خدمة المجتمع الأردني من خلال ما تقدمه الجمعيات الخيرية من خدمات للمجتمعات المحلية والأساليب التي تستخدمها في تفعيل الدور التنموي، وتحديد المشكلات التي تعيق عملها وسبل حلها.

ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استمارتين للحصول على البيانات اللازمة والتي تفيد في تحقيق أهداف الدراسة، الاستمارة الأولى خاصة بالقائمين على الجمعيات الخيرية، والاستمارة الثانية خاصة بالمستفيدين من خدماتها.

تكونت عينة الدراسة من(143) قائم وقائمة(متطوعين) على الجمعيات الخيرية، و(342) مستفيد منها، موزعين على(11) جمعية خيرية بين متخصصة ومتعددة الأغراض تم اختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة من مجموع الجمعيات الخيرية في محافظة اربد.

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة وباستخدام أسلوب الوصف والتحليل الذي يمكن من خلاله جمع البيانات حول الظاهرة المدروسة واستنباط أهم مواصفاتها والكشف عن العوامل المؤثرة فيها، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية والتشتت مثل (التكرارات النسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لأسئلة الدراسة للتعرف على مدى دلالتها الإحصائية بما يخدم أهداف الدراسة .

وأشارت النتائج إلى تطور مساهمة المرأة في العمل الخيري، بالإضافة إلى أن الإناث هنّ الأكثر استفادة من الذكور، ومعظم المستفيدين في سن الشباب، ويلاحظ أن معظم القائمين من الشباب المتعلمين يحملون الشهادة الجامعية وأكثر، وكان من أهم مصادر تمويل الجمعيات الخيرية التي شملتها الدراسة اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات، كما تجلى البعد الاجتماعي والاقتصادي لها بوضوح حسب رؤية القائمين والمستفيدين، وتأتي الخدمات الصحية أولاً وبنسبة (70.6%)، في حين احتلت المساعدات المالية التي تلقاها المستفيدين الذين شملتهم الدراسة أولاً وبنسبة(41.5%) تلتها مساعدات عينية بنسبة (40.6%)، والخدمات التي تقدمها تلاءم حاجات المجتمع حسب رؤية القائمين والمستفيدين، أما فيما يتعلق بالأنشطة جاءت أنشطة التوعية أولاً وبنسب إجابة عالية تراوحت ما بين (67.8%–82.5%)، تلتها الأنشطة التنموية فالاجتماعية فالثقافية، فالترفيهية، ويتفاعل المستفيدين مع نشاطاتها ويشاركون بها.

وأما المشكلات التي تعاني منها هي نقص التمويل، ضعف الإمكانات المادية، ضعف دور الإعلام، نقص في الأجهزة والمعدات اللازمة في العمل الخيري، نقص أعداد المتطوعين.

الكلمات المفتاحية : المشاركة الأهلية، العمل الخيري، الجمعية الخيرية،الجمعية المتعددة الأغراض، الجمعية المتخصصة، التنمية الاجتماعية،التنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية الاجتماعية، القائمون على الجمعيات الخيرية ،المتطوع، المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية.

Abstract

Society's ability to achieve its developmental goals draws on the extent of the different types of civil participation, among which are the welfare associations which offer the basic services to citizens in helping, habilitating and training. The problem of this study can be summarized in the following: What is the role of the civil participation in achieving the social and economic needs of the Jordanian society?

This study aimed at recognizing the role of the civil participation in serving the Jordanian society through the services of the local societies which the welfare associations offer, the methods used in functionalizing the developmental role, and determining the problems which it may face and how they can be solved.

To achieve this goal, two questionnaires were prepared to come up with the necessary data that helped the objectives of this study. The first questionnaire is for the workers of the welfare associations, the second one is for the clients.

The sample included (143) welfare association workers (volunteers) and (342) clients, distributed on (11) welfare associations, specialized and multi-purposed. The sample has been chosen in a random regular method from all the welfare associations in the governorate of Irbid.

This study depended on the social survey method using sampling, description and analysis through which data can be collected for the studied phenomenon and conclude its most important characteristics and explore the factors which affect them. The statistical methods which are related to the standards of centralization and variation have been applied, like (frequencies, percentages, average, and standard deviation), to the questions of the study in order to realize the extent of its statistical reference in what serves the objectives of this study.

The results referred to the development of women participation in the work of the welfare. Females benefit more than males, and most of the clients are young. It is noticeable that most of the workers are young educated with university degrees at least. Some of the most important sources of funding the welfare associations which are included in this study are the members' fees and charities. The social and economic dimensions have been made clear according to the workers and clients. Health services come first (70.6%). Monetary support comes first for clients included in the study with (41.5%), then comes materialistic support with (40.6%). The services these associations offer suits the needs of society from the perspectives of the workers and clients. In regard to the activities, the educational ones comes first with high percentage of responding (67.8%-82.5%), after that comes the developmental, the social, the cultural, the entertaining with which the clients participate.

The problems are, mainly, in funding, financing, media role, lack of instruments and tools necessary for the welfare work, and the lack of volunteers.

Key Words: Civil participation, welfare work, welfare association, multi-purposed association, specialized association, social development, economic development, social and economic development, welfare worker, volunteer, clients of the welfare associations services.